

Distr.: General
11 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ٥٩ من جدول الأعمال
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

في تقريرتي إلى الجمعية العامة المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1)، ذكرت أنني سأقوم بتشكيل فريق من الشخصيات البارزة لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ما أنتويته وقررت أن تنظر في التوصيات عن طريق العملية الحكومية الدولية المعنية.

وبناء على ذلك، عيّنت في شباط/فبراير ٢٠٠٣ فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وطلبت إلى فرناندو إنريكة كاردوسو، رئيس البرازيل السابق، أن يرأسه. وقد ضم الفريق أيضا باقر أسدي (جمهورية إيران الإسلامية)، ومانويل كاستيس (إسبانيا)، وبرغيتا دال (السويد)، وبيغي دولاني (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأندريه إردوس (هنغاريا)، وخوان ماير (كولومبيا)، وماليني فيهرا (الهند)، وكومي نايدوو (جنوب أفريقيا)، وماري راسيليس (الفلين)، وبراكاش راتيلال (موزامبيق)، وأميناتا تراوري (مالي).

وقد طلبت إلى الفريق أن يستعرض المبادئ التوجيهية والقرارات والممارسات القائمة التي تؤثر على إمكانية وصول منظمات المجتمع المدني إلى مداولات الأمم المتحدة وعملياتها وعلى مشاركتها في تلك المداولات والعمليات؛ وأن يحدد أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى بهدف تحديد طرائق جديدة وأفضل للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية ومع غيرها من منظمات المجتمع المدني؛ وأن يحدد طرائق زيادة تيسير



مشاركة عناصر المجتمع المدني الفاعلة من البلدان النامية مشاركة وافية في أنشطة الأمم المتحدة؛ وأن يستعرض تنظيم الأمانة العامة من أجل تيسير علاقات الأمم المتحدة بالمجتمع المدني، وإدارة العلاقات وتقييمها، ومن أجل التعلم من الخبرة المكتسبة في مختلف أجزاء المنظومة. وطلبت إلى الفريق أيضا أن يتشاور على نطاق واسع وأن يقدم توصياته إلى في غضون ١٢ شهرا.

ويسرني بالغ السرور أن يكون بوسعي الآن أن أحيل إلى الدول الأعضاء تقرير الفريق. وإني أرحب ترحيبا صادقا بهذه المساهمة القيّمة في عملية إصلاح الأمم المتحدة. فالتقرير ينم عن تفكير متعمق للغاية ويتضمن عددا من الاقتراحات الجديرة بالاهتمام. ويسرني بالذات أن الفريق اقترح عددا من التدابير الملموسة لزيادة مشاركة ممثلي المجتمع المدني من البلدان النامية. ويطرح التقرير أيضا أفكارا مبتكرة كثيرة ترمي إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني في أعمالنا الإنسانية والإنمائية وإلى تشجيع زيادة مشاركة البرلمانين في أعمال الأمم المتحدة. وأشعر بالغبطة لأن اقتراحات كثيرة تبني على التقدم الراسخ الذي تحقق في الأمم المتحدة في مجال التفاعل مع المجتمع المدني في السنوات الأخيرة.

ولديّ اقتناع بأن التقرير سيكون مفيدا للمنظمة - مثلما يذكر الفريق - في إيجاد طرائق للتشاور مع المجتمع المدني على نحو أكثر انتظاما. وآمل أن تنظر الدول الأعضاء في التقرير وتناقشه بعناية، علما بأن التقرير تستعرضه الأمانة العامة أيضا. وأعتزم أن أعرض على الجمعية العامة في الخريف مزيدا من التعليقات والمقترحات بخصوص الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها استجابة لتوصيات الفريق.

وختاما، أود أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس الفريق وأعضائه لما بذلوه في مهمتهم من تفان وجهد وخيال. فقد قدموا فعلا، من خلال عملهم، مساهمة لا تقدر بثمن فيما يتعلق بتعزيز الأمم المتحدة في عالم يختلف اختلافا ملحوظا عن ذلك الذي تأسست فيه الأمم المتحدة.

(التوقيع) كوفي ع. عنان

كتاب الإحالة المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجه إلى الأمين العام من رئيس فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني

يشرفني أن أقدم إليكم تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني المعنون "نحن الشعوب: المجتمع المدني والأمم المتحدة والحكم العالمي". وقد كانت مهمتنا هي استعراض المبادئ التوجيهية والممارسات المتعلقة بعلاقات المجتمع المدني بالأمم المتحدة من أجل صياغة توصيات لتعزيز هذا التفاعل.

ولقد كان بزوغ المجتمع المدني أحد معالم عصرنا التاريخية حقاً. فالحكم العالمي لم يعد حكراً على الحكومات. ويؤدي تزايد مشاركة وتأثير الجهات الفاعلة غير التابعة للدول إلى تعزيز الديمقراطية وإلى إعادة تشكيل التعددية. كما أن منظمات المجتمع المدني هي القوى المحركة الأساسية وراء بعض أكثر المبادرات ابتكاراً للتصدي للتهديدات العالمية المستجدة.

وفي ضوء هذا الواقع، يعتقد الفريق أن التشارك البناء مع المجتمع المدني ضرورة للأمم المتحدة، لا خيار. فهذا التشارك لا غنى عنه لتمكين المنظمة من تحسين تحديد الأولويات العالمية وحشد جميع الموارد اللازمة للتصدي للمهمة المطلوبة. كما أننا نرى أن انفتاح الأمم المتحدة هذا لتعددية الجهات المستهدفة والجهات الفاعلة لا يشكل تهديداً للحكومات بل هو أداة قوية لبث الحيوية في العملية الحكومية الدولية ذاتها.

ويقف العالم اليوم على أعتاب مرحلة بالغة الدقة. وتحتاج الأمم المتحدة إلى دعم المجتمع المدني أكثر من أي وقت مضى. ولكنها لن تنال ذلك الدعم إلا إذا رُئي أنها تناصر إصلاحات الحكم العالمي التي يدعو إليها المجتمع المدني - والتي تنعكس في تقريرنا.

واقترحاتنا وتوصياتنا تنبع جميعها من عملية التشاور والتداول الواسعة النطاق التي قمنا بها. وبوسعنا أن نؤكد لكم، من خلال حوارنا واتصالاتنا المستفيضة، أن ثمة جهات مستهدفة هامة لدعم كل اقتراح من اقتراحات الفريق. ومن المؤكد أن بعض توصياتنا ستتطلب موافقة وتأييد الدول الأعضاء، بينما تتعلق كثرة منها بأمر تدرج ضمن اختصاص الأمين العام.

وأود أن أسجل، باسم الفريق، عرفاننا لما حظينا به منكم، يا سيادة الأمين العام، من تشجيع ودعم قويين لا يتزحزحان. كما قدمت لنا نائبة الأمين العام مساعدة ثمينة في جميع مراحل عملنا. وأدين بالامتنان لما حصلت عليه من أفكار ومقترحات قيمة من مسؤولين

داخل منظومة الأمم المتحدة ومن وفود كثيرة من وفود الدول الأعضاء. كما أن الدعم المقدم من جماعة المانحين ومن منظمات المجتمع المدني كان جوهريا لكفالة عملية تشاور بناءة ومفعمة بالحيوية. وأود أيضا أن أعرب عن عميق احترامي وشكري لجميع أعضاء الفريق، الذين كرسوا التزامهم الكامل وحماسهم وإبداعهم لهذه المهمة الهامة. كما مكنتنا كفاءة أمانة الفريق وتفانيها من أداء مهمة إنجاز أعمالنا في سنة واحدة. وهي مهمة هائلة.

ولقد تعززت طيلة عملية إعداد تقريرنا ثقتنا في دور الأمم المتحدة الفريد في النهوض بالحكم العالمي الديمقراطي. ونحن على ثقة من أن اقتراحاتنا وتوصياتنا ستساهم مساهمة هامة في مسعى الإصلاح العام الذي تقودونه من أجل جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأقدر على الاستجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين الجديدة.

(التوقيع) فرناندو إنريكة كاردوسو

رئيس فريق الشخصيات البارزة

المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني

نحن الشعوب: المجتمع المدني والأمم المتحدة والحكم العالمي

تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
موجز تنفيذي		٨
مسرد المصطلحات		١٦
تصدير		١٨
قائمة اقتراحات لفريق الشخصيات البارزة		٢٠
أولا - تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في عالم متغير	 ٤٠-١	٢٩
أوجه نقص الديمقراطية في الحكم العالمي	 ١٠-٧	٣٠
تنامي قدرة وتأثير الجهات الفاعلة غير التابعة للدول	 ١٤-١١	٣١
تزايد نفوذ الرأي العام العالمي	 ١٥	٣٢
آثار هذه الاتجاهات على المجتمع المدني	 ١٨-١٦	٣٣
آثار هذه الاتجاهات على الأمم المتحدة وعلى العمليات الحكومية الدولية	 ٢٢-١٩	٣٤
ما سبب التماس مشاركة المجتمع المدني؟	 ٢٧-٢٣	٣٥
تحولات الصيغة التي يدعو إليها الفريق	 ٣٧-٢٨	٣٦
اقتراحات الفريق	 ٤٠-٣٨	٣٩
ثانيا - دور الأمم المتحدة التنظيمي - تبني عمليات تشارك فيها جهات مستهدفة متعددة	 ٦٧-٤١	٤٠
تحويل التركيز من التجمعات المعممة إلى الشبكات المحددة	 ٤٢	٤١
تبني المزيد من المرونة في تصميم منتديات الأمم المتحدة	 ٤٩-٤٣	٤١
دعم الابتكارات في مجال الحكم العالمي	 ٥٦-٥٠	٤٣
الإبقاء على خيار عقد مؤتمرات عالمية كبيرة	 ٦٠-٥٧	٤٥

٤٦	٦٣-٦١	 عقد جلسات استماع عامة بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالغايات العالمية
٤٧	٦٧-٦٤	 الاعتراف بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها آخرون في عمليات الجمعية العامة
٤٩	٧٨-٦٨	 ثالثا - استثمار المزيد في الشراكات
٤٩	٧٢-٦٨	 تحفيز الشراكات ودعمها واحتضانها في العمليات والمداولات
٥١	٧٥-٧٣	 الاستفادة من تجربة الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين
٥٢	٧٨-٧٦	 إشراك القطاع الخاص كجهة مستهدفة أساسية للشراكة
٥٣	٩٤-٧٩	 رابعا - التركيز على المستوى القطري
٥٤	٨٥-٨٠	 إشراك أصحاب المصلحة في التخطيط الاستراتيجي والتنسيق والتعلم
٥٦	٩٤-٨٦	 إقامة شراكات على صعيد السياسات وعلى الصعيد التنفيذي مع جميع الجهات المستهدفة
٥٩	١٠٠-٩٥	 خامسا - تعزيز مجلس الأمن: الأدوار التي يمكن إسنادها إلى المجتمع المدني
٦١	١١٩-١٠١	 سادسا - التشارك مع الممثلين المنتخبين
٦٢	١١٦-١٠٢	 إشراك البرلمانين في أعمال الأمم المتحدة على نحو أكثر انتظاما
٦٨	١١٩-١١٧	 الاعتراف بالمساهمات الخاصة من السلطات المحلية وغيرها
٦٩	١٤٦-١٢٠	 سابعا - ترشيد الاعتماد والوصول وإزالة طابعهما السيئ
٧٠	١٢٨-١٢٣	 البدء في اتباع عملية اعتماد وحيدة من الجمعية العامة، تستند إلى الجدارة
٧٢	١٣٣-١٢٩	 كفالة استعراض الأمانة العامة للطلبات بكفاءة والبت فيها بسرعة
٧٥	١٣٨-١٣٤	 النظر في سبل تعزيز الاعتماد وتوسيع نطاقه
٧٧	١٤٣-١٣٩	 البت في من يكون له حق الوصول
٨٠	١٤٦-١٤٤	 تيسير وصول المجتمع المدني فعليا إلى مرافق الأمم المتحدة
٨١	١٧٢-١٤٧	 ثامنا - ما تعنيه الاقتراحات فيما يتعلق بالموظفين والموارد والإدارة
٨١	١٥٧-١٤٧	 إنشاء مكتب لتنسيق الجهات المستهدفة وشراكاتها
٨٥	١٦٠-١٥٨	 تعيين أخصائيين في إشراك الجهات المستهدفة في مكاتب المنسقين المقيمين

٨٧	١٦٣-١٦١	 معالجة اختلالات التوازن بين الشمال والجنوب
٨٨	١٦٧-١٦٤	 إنشاء صندوق لتعزيز قدرة المجتمع المدني وشراكاته
		تلبية الاحتياجات إلى التدريب على الإدارة وغير ذلك من احتياجات تنمية الموارد
٩٠	١٦٩-١٦٨	 البشرية
٩١	١٧٢-١٧٠	 كفالة تلبية الاحتياجات اللازمة في الميزانية للاستراتيجية العامة
٩١	١٧٦-١٧٣	 توفير قيادة عالمية
٩١	١٧٤-١٧٣	 توفير قيادة داخل منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأعم
٩٢	١٧٥	 تشجيع الحكومات على تمكين المجتمع المدني من الازدهار
٩٣	١٧٦	 تسخير القيادة الدولية لتعزيز الحكم العالمي
٩٤	١٨٧-١٧٧	 مستقبل التعددية
٩٤	١٨٢-١٧٩	 وجود ثغرات هامة في الحكم العالمي
٩٥	١٨٧-١٨٣	 نفس تحولات الصيغة هامة بالنسبة لجميع الأفرقة المختلفة
		المرفقات
٩٩		الأول - اختصاصات فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني وتكوينه .
		الثاني - برنامج عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني وقائمة
١٠٥		اجتماعات التشاور
١١١		الثالث - كلمات شكر وقائمة المانحين

موجز تنفيذي

لقد أصبح الرأي العام عاملاً أساسياً يؤثر في السياسات والتدابير الحكومية الدولية والحكومية. وإشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة تشمل عناصر من المجتمع المدني والقطاع الخاص فضلاً عن السلطات المحلية والبرلمانيين ليس ضرورياً فحسب لاتخاذ تدابير فعالة بشأن الأولويات العالمية بل يمثل أيضاً درءاً لحدوث المزيد من التآكل في التعددية. وهذا يتيح فرصة وي طرح في الوقت ذاته تحدياً بالنسبة للأمم المتحدة هما: فرصة تسخير طاقات جديدة وخبرات متنوعة للتصدي لبعض أصعب التحديات التي يواجهها العالم اليوم، والتحدي الذي يمثله تحقيق التوازن بين ما تتسم به الأمم المتحدة من خاصية حكومية دولية فريدة وانفتاحها للعمل مع جهات فاعلة جديدة بطريقة متعمقة. ولقد تعززت علاقة الأمم المتحدة بالمجتمع المدني وتضاعفت على مر السنين. وكانت قيادة الأمين العام الشخصية عاملاً رئيسياً في هذا الصدد. ولكن نشأت في الوقت ذاته صعوبات وتوترات، وبخاصة في العمليات التداولية. فالحكومات لا ترحب دوماً بأن تتقاسم مع غيرها ما كان تقليدياً حكراً لها. ويتزايد اعتراض حكومات كثيرة على أعداد ودوافع منظمات المجتمع المدني في الأمم المتحدة - بحيث تشكك في صفتها التمثيلية، أو مشروعيتها، أو نزاهتها، أو مساءلتها. وفي بعض الأحيان ترى حكومات البلدان النامية أن منظمات المجتمع المدني تضغط من أجل تمرير "جدول أعمال شمالي" من الباب الخلفي. وفي الوقت ذاته. يشعر كثيرون في المجتمع المدني بالإحباط؛ فبمقدورهم أن يتكلموا في الأمم المتحدة ولكنهم يشعرون أن أحداً لا يصغي إليهم وأن مشاركتهم تأثيرها على النتائج يتسم بالضآلة.

وإدراكاً لكل من مكامن قوة المجتمع المدني الهائلة والعقبات التي تقف حجر عثرة في الطريق، أوضح الأمين العام للأمم المتحدة أن تحسين العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني عنصر هام من عناصر برنامجه للإصلاح، المحدد في تقريره المقدم سنة ٢٠٠٢ بشأن إجراء المزيد من الإصلاحات (A/57/387 و Corr.1). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣ أنشأ فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، برئاسة فرناندو إنريكيه كاردوسو. وقد اتفق الفريق منذ البداية على أن تهدي مشاورته بتجربة أولئك الذين سعوا إلى التشارك مع الأمم المتحدة، إما بشأن شؤون السياسات أو الشؤون التنفيذية، وسواء على الصعيد القطري أو الصعيد الإقليمي أو الصعيد العالمي. ومن ثم فقد أجرى مشاورات مستفيضة - وذلك عن طريق الاجتماعات وحلقات العمل وجماعات التركيز وعن طريق موقعه على شبكة الويب.

السياق العالمي

لقد كان واضحاً للفريق أن عليه، لكي يكون فعالاً في أعماله، أن يبدأ بتحليل التغيرات والتحديات العالمية الرئيسية التي تؤثر على الأمم المتحدة وعلى التعددية، بقدر احتمال تأثير هذه التغيرات والتحديات على علاقات المنظمة بالمجتمع المدني وغيره. ومن الجلي أن المسألة ليست مسألة كيف تود الأمم المتحدة أن تتغير بل هي مسألة كيف يجب على الأمم المتحدة أن تطور علاقاتها بالمجتمع المدني لكي تصبح كاملة الفعالية ولكي تظل كاملة الأهمية في ضوء الطريقة التي تغير بها العالم؟ فالعولمة، وتزايد نفاذية الحدود الوطنية، وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة، وتزايد نفوذ المجتمع المدني والرأي العام، وتصادم عدم الرضا عن المؤسسات التقليدية للديمقراطية، وحتمية اللامركزية، إلى جانب عوامل أخرى، هي أمور لها تأثيرات هائلة فيما يتعلق بالحكم العالمي:

- ففيما يتعلق بالديمقراطية، ينشأ تناقض واضح: فبينما يتعولم مضمون السياسة بسرعة (التجارة والاقتصاد والبيئة والجوائح، والإرهاب، وما إليها) لا تتعولم عملية السياسة؛ فمؤسساتها الأساسية (الانتخابات والأحزاب السياسية والبرلمانات) ما زالت متجذرة بثبات على المستوى الوطني أو المستوى المحلي. ويمثل ضعف تأثير الديمقراطية التقليدية في أمور الحكم العالمي أحد الأسباب التي تجعل المواطنين في قطاع كبير من العالم يحثون على زيادة المسألة الديمقراطية في المنظمات الدولية.
- وفيما يتعلق بأدوار المجتمع المدني في الحكم، يتزايد تصرف المواطنيين سياسياً. بمشاركة مباشرة، عن طريق آليات المجتمع المدني، في مناقشات السياسات التي تهمهم على وجه الخصوص. وهذا يشكل توسعاً في نطاق الديمقراطية من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية. فالديمقراطية التقليدية تجمع بين المواطنين بحسب تجمعات الحوار (مناطقهم الانتخابية)، أما الديمقراطية التشاركية فهي تجمع بين المواطنين في تجمعات مصلحة. وتجمعات المصلحة هذه يمكن أن تكون عالمية بقدر ما هي محلية، وذلك بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة.
- وفيما يتعلق بالتعددية، تغيرت الطريقة التي يتشكل بها جدول الأعمال المتعدد الأطراف. ففي السابق، كانت الحكومات تجتمع سوياً لتناقش قضية جديدة إلى أن يتوافر قدر كاف من توافق الآراء من أجل اتخاذ قرار حكومي دولي، يؤدي بعدئذ إلى اتخاذ الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية تدابير بناء عليه. أما الآن فيتزايد احتمال أن توجه حركة من حركات المجتمع المدني إلى جانب تصاعد الرأي العام الاهتمام العالمي إلى قضية جديدة، كما يتزايد احتمال اتخاذ تدابير أولية بشأن

القضايا الجديدة عن طريق إئتلافات بين جهات مستهدفة متعددة تضم الحكومات والمجتمع المدني وآخرين. ويتزايد اشتغال التعددية على عمليات مستمرة من النقاش العام، والحوار بشأن السياسات، وأعمال رائدة للتصدي للتحديات الناشئة.

ما السبب الذي يدعو إلى تعزيز المشاركة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني؟

إن أقوى حثيات التماس الأمم المتحدة مساعدة آخرين غير دائرتها المستهدفة، المتمثلة في الحكومات المركزية، وحيثيات تعزيز حوارها وتعاونها مع المجتمع المدني، هي أن القيام بذلك سيجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. فبالنظر إلى سمات التغير العالمي الموصوف أعلاه وبالنظر إلى خصائص منظمات كثيرة من منظمات المجتمع المدني، من الممكن أن يساعد تعزيز إشراك تلك المنظمات الأمم المتحدة على أداء مهمتها على نحو أفضل، وعلى تعزيز غاياتها العالمية، وعلى أن تصبح أكثر تجاوبا مع شواغل المواطنين، وعلى الحصول على المزيد من تأييد الجمهور. إلا أن هناك مفاضلات لا بد منها. فدور الأمم المتحدة الفريد كمحفّل حكومي دولي دور ذو أهمية حيوية ويجب حمايته بأي ثمن. ولكن تحديات اليوم تتطلب من الأمم المتحدة أن تكون أكثر من مجرد محفل حكومي دولي؛ إذ يجب أن تُشرك آخرين أيضا. وتحقيق ذلك ينطوي على خطر تزايد الضغط على غرف اجتماع المنظمة وعلى جداول أعمالها، التي يتزايد اكتظاظها؛ وهذا يقتضي إشراكا أكثر انتقائية لا مجرد زيادة هذا الإشراك.

تحولات الصيغة

لقد وُحّد الفريق تحليله السياقي في أربعة مبادئ رئيسية - أو صيغ - تستند إليها مجموعة الإصلاحات التي يقترحها:

- أن تصبح منظمة متطلعة إلى الخارج. فتتغير طبيعة التعددية، بحيث أصبحت تعني جهات مستهدفة متعددة، يستتبع أن تشدد الأمم المتحدة على التنظيم والتيسير أكثر مما تشدد على "الفعل" ويستتبع جعل القضايا، لا المؤسسة، في بؤرة الاهتمام.
- أن تتبنى تعددية الجهات المستهدفة. فقد تكون جهات فاعلة كثيرة ذات أهمية لإحدى القضايا، وقد تلزم شراكات جديدة للتصدي للتحديات العالمية.
- أن تربط المحلي بالعالمي. إذ توجد فجوة واسعة بين مجالي الأمم المتحدة التداولي والتنفيذي، مما يعوق المجالين في جميع القطاعات بدءا من التنمية وانتهاء بالأمن. ولا بد من وجود صلة أو ثقل ذات اتجاهين لكي يساعد العمل التنفيذي المحلي حقا

على بلوغ الغايات العالمية ولكي تمتدي المداولات بالواقع المحلي. والمجتمع المدني حيوي لكلا الاتجاهين. ومن ثم ينبغي أن يصبح المستوى القطري نقطة الانطلاق للإشراك في كل من العمليات التنفيذية والتداولية؛

- أن تساعد على تعزيز الديمقراطية من أجل القرن الحادي والعشرين. فالأمم المتحدة ينبغي أن تقبل دورا أكثر صراحة في تعزيز الحكم العالمي والتصدي لأوجه النقص الديمقراطي المعرضة لها، مع التشديد على الديمقراطية التشاركية وعلى زيادة إخضاع المؤسسات للمساءلة أمام الجمهور العالمي.

وفيما يلي مجالات الإصلاح المقترحة، استنادا إلى هذه المبادئ. فالمجتمع المدني أصبح بالغ الحيوية بالنسبة للأمم المتحدة بحيث صار التشارك معه تشاركا جيدا ضرورة، لا خيارا. ويجب التشارك أيضا مع آخرين، من بينهم القطاع الخاص، والبرلمانات، والسلطات المحلية. ويُستخدم مصطلح "الجهات المستهدفة" متى كانت الرسائل تتعلق بجميع هذه الجهات الفاعلة، وهو ما يحدث في الغالب. وبعض الإصلاحات المقترحة هي إجراءات يمكن أن يتخذها الأمين العام استنادا إلى سلطته؛ بينما تتطلب إجراءات أخرى موافقة حكومية دولية.

دور الأمم المتحدة التنظيمي: تبني عمليات تشارك فيها جهات مستهدفة متعددة

إن قدرة الأمم المتحدة التنظيمية وسلطتها المعنوية تمكنها من الجمع ما بين أطراف، غالبا ما يكون هناك تعارض بينها، لكي تعالج مشاكل عالمية. والآن، غالبا ما تكون الجهات الفاعلة غير التابعة للدول هي القوى المحركة الأساسية - كما هو الحال فيما يتعلق بقضايا الفوارق بين الجنسين، وتغير المناخ، والديون، والألغام الأرضية، والإيدز. فغالبا ما تكون الخطوة الأولى هي إقامة شبكات سياسات عالمية (من الحكومات وآخرين ممن تجمع بينهم اهتمامات محددة) للتشجيع على إجراء مناقشة عالمية و/أو القيام بأنشطة رائدة لمكافحة المشكلة مباشرة. وغالبا ما قامت الأمم المتحدة، حتى الآن، بدور ضعيف في هذه المبتكرات. وبالنظر إلى أنه من الواضح أن هذه الطريقة أصبحت جانبا رئيسيا من جوانب التعددية، يجب على الأمم المتحدة أن تكتسب المهارات اللازمة وأن تصبح سباقة بدرجة أكبر وأن تجمع ما بين جميع الجهات المستهدفة ذات الأهمية للقضايا العالمية، وأن تحفز على إقامة شبكات ملائمة تحقيقا لنتائج فعالة. وهذا يستتبع ابتكارا في مجال الحكم العالمي، وتصميم المنتديات بحسب المهمة المطلوبة. وينبغي على الجمعية العامة أن تشرك منظمات المجتمع المدني في شؤونها على نحو أكثر انتظاما، بالنظر إلى أن لم يعد من المعقول أن تقتصر مشاركة تلك المنظمات في العملية الحكومية الدولية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وما زال بوسع المؤتمرات العالمية الكبيرة أن تلعب دورا هاما وذلك في حالة استخدامها لما لو وضع معايير

عالمية. كما أن جلسات الاستماع العامة الأكثر تواضعاً، التي تشمل أيضاً المجموعة الكاملة من الجهات المستهدفة ذات الصلة، يمكن أن تكون أدوات أنسب لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق ببلوغ الغايات العالمية المتفق عليها.

استثمار المزيد في الشراكات

يؤيد الفريق بقوة الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين للتصدي لكل من التحديات التنفيذية والتحديات المتعلقة بالسياسات. وهذه ليست فكرة جديدة؛ فبعض أهم أوجه التقدم العالمية التي تتحقق الآن تنبع من شراكات وبتزايد نطاقها واتساعها. ومع أنها ليست ترياقاً، ينبغي أن تستثمر الأمم المتحدة استثماراً أكثر منهجية بكثير في تنظيم تلك الشراكات وتبنيها حيثما كانت ثمة حاجة إلى تسخير طاقات جهات فاعلة متنوعة، وفي جعل تلك الشراكات مشاريع أكثر صدقاً. ويجب اعتبارها "شراكات لتحقيق غايات عالمية" لا "شراكات للأمم المتحدة"، مفوض أمرها إلى وحدات قطرية وتقنية مختصة، وتحركها الاحتياجات، لا فرص التمويل. ويستلزم تحقيق ذلك ابتكارات وموارد على كل من الصعيد القطري والصعيد العالمي.

التركيز على المستوى القطري

ينبغي إيلاء الأولوية للإشراك على الصعيد القطري. فهذا يمكن أن يعزز مساهمات منظمات المجتمع المدني ومساهمات آخرين في الاستراتيجيات القطرية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية وغيرها من غايات الأمم المتحدة، ويمكن أن يحقق المساواة بين منظمات المجتمع المدني من الشمال ومنظمات المجتمع المدني من الجنوب. وهذا من شأنه أن يعزز العمليات، ويكيفها بحسب الاحتياجات المحلية، وأن يتيح اهتداء عملية وضع المعايير التي تقوم بها الأمم المتحدة بالحقائق على أرض الواقع. ومع أن الشعارات تشدد فعلاً على اتباع نهج من هذا القبيل، فإن الواقع غالباً ما يكون مختلفاً كل الاختلاف. فقد تشرك وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية منظمات المجتمع المدني في التنفيذ ولكنها غالباً ما لا تشركها في التخطيط الاستراتيجي، وقد يعوق ضعف تبادل المعلومات إقامة شراكات قوية. وتستتبع اقتراحات الفريق تعزيز قدرة المنسقين المقيمين وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة على تعظيم فرص الشراكة وتحسين أولوية علاقاتهم بجميع الجهات المستهدفة. وهذا أمر حيوي لفقراء العالم ولمصادقية الأمم المتحدة، التي تتوقف على إظهار إحراز تقدم فيما يتعلق ببلوغ الغايات الإنمائية للألفية.

تعزير مجلس الأمن

لقد استفاد مجلس الأمن استفادة جمة في الآونة الأخيرة من الحوار الموسع مع المجتمع المدني. وطبيعة الصراعات الحديثة تزيد من أهمية فهم البواعث والعواقب الاجتماعية لتلك الصراعات. ويركز قدر كبير من التفاعل على المنظمات غير الحكومية الدولية. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن، بدعم من الأمانة العامة، أن يعمّقوا هذا الحوار بالتشديد على إشراك مشاركين من البلدان المنكوبة بالصراعات، وتضمين البعثات الميدانية لمجلس الأمن حواراً من هذا القبيل. ومن الممكن أن تتعلم الأمم المتحدة الكثير بتنظيم لجان للتحرير بعد العمليات التي يصدر بها تكليف من المجلس وذلك للاستفادة، في جملة أمور، من تجربة منظمات المجتمع المدني.

التشارك مع الممثلين المنتخبين

إن إشراك البرلمانيين والبرلمانات الوطنية والسلطات المحلية في أعمال الأمم المتحدة إشراكاً أكثر انتظاماً من شأنه أن يعزز الحكم العالمي، وأن يتصدى لأوجه النقص الديمقراطي في الشؤون الحكومية الدولية، وأن يعزز الديمقراطية التمثيلية، وأن يربط الأمم المتحدة بالرأي العالمي ربطاً أفضل. وترمي اقتراحات الفريق إلى تشجيع البرلمانات الوطنية على إيلاء مزيد من الاهتمام لأُمور الأمم المتحدة؛ واستحداث مشاركة أنسب لأعضاء البرلمانات الذين يحضرون أحداث الأمم المتحدة؛ وربط البرلمانات الوطنية ربطاً مباشراً بدرجة أكبر بالعملية التداولية الدولية، وبخاصة عن طريق تجريب هيئات عالمية معادلة للجان الاختيار البرلمانية.

وفي الوقت الذي تشكل فيه اللامركزية المشهد السياسي بنفس القوة التي تشكل بها العولة ذلك المشهد، من المهم أيضاً بالنسبة للأمم المتحدة أن تجد سُبلاً أعمق وأكثر انتظاماً للتشارك مع الممثلين المنتخبين ومع السلطات على الصعيد المحلي. إذ تتزايد المساعدة التي يقدمها أولئك الممثلون وتلك السلطات، وكذلك المساعدة التي تقدمها شبكات كل منهم الدولية، للأمم المتحدة في مجال تحديد الأولويات المحلية، وتنفيذ حلول، وبناء ارتباطات أوثق بالمواطنين. وينبغي أن تشارك الأمانة العامة هذه الجهة المستهدفة إشراكاً أكبر، وباستطاعة الأمم المتحدة أن تشجع على إيجاد آليات لتحقيق اللامركزية وللمناقشة مبادئ الاستقلال الذاتي المحلي.

معالجة قضايا الاعتماد والوصول

مع أن الفريق يشدد على وجود منتديات جديدة مصممة بحسب الاحتياجات المحددة، تظل طرائق الإشراك التقليدية — من قبيل اعتماد منظمات المجتمع المدني مع منحها حقوقاً محددة للمشاركة في منتديات الأمم المتحدة — طرائق مهمة. ولكن هذه العملية تتسم

حاليا بطابع مسّيس بدرجة مفرطة وباهظة التكلفة ويمكن أن تمثل عائقا، وبخاصة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في البلدان النامية، ومن ثم تُقترح إصلاحات رئيسية للتشديد على الجدارة الفنية. ويقترح الفريق ضم جميع عمليات الاعتماد القائمة حاليا في الأمم المتحدة في آلية وحيدة تحت سلطة الجمعية العامة (في حالة الاتفاق على امتداد مشاركة المجتمع المدني إلى الجمعية العامة، مثلما يقترح الفريق). كما يقترح قيام الأمانة العامة مبدئيا بإجراء استعراض أكثر تعمقا للطلبات، مما يقلل من أهمية الاستعراض الحكومي الدولي، الذي يميل إلى تسييس عملية الاعتماد تسييسا مفرطا. وفي هذه الحالة تحتفظ الدول الأعضاء بحق إبداء الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بمن يجب اعتماده من بين مقدمي الطلبات، وتحدد المعايير التي ينبغي تقييم مقدمي الطلبات في ضوءها. وبلاستفادة من تزايد المعرفة في جميع وحدات منظومة الأمم المتحدة بشأن منظمات المجتمع المدني الموجودة (وربما خارجها)، سيصبح بمقدور الأمانة العامة إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن مقدمي الطلبات الذين يستوفون هذه المعايير وأولئك الذين لا يستوفونها. ويرى الفريق أن الحد من الوقت الذي يتطلبه التداول الحكومي الدولي بشأن الطلبات يمكن أن يتيح للجنة قائمة من لجان الجمعية العامة (وربما مكتب الجمعية) أن تتولى هذا الدور إلى جانب مهامها المعتادة، بحيث لا تتناقص بشأن الطلبات إلا في حالة عدم موافقة بعض الدول الأعضاء على الاقتراحات.

وينبغي اعتبار الاعتماد اتفاقا تعاونيا يستتبع حقوقا ومسؤوليات؛ ومن ثم تقترح تدابير أيضا يمكن أن تساعد على تعزيز جودة مساهمات المجتمع المدني، وبخاصة عن طريق تشجيع عمليات الإدارة الذاتية والتنظيم الذاتي داخل شبكات المجتمع المدني.

تحديد ما تعنيه الاقتراحات فيما يتعلق بالموظفين والموارد والإدارة

يقترح الفريق ما سيلزم، من حيث مزيج المهارات والموارد المالية والتدريب والإدارة والتغيرات في ثقافة الأمم المتحدة المؤسسية، من أجل تحقيق الإصلاحات التي يقترحها. وهو يقترح، على وجه الخصوص، إنشاء منصب جديد رفيع المستوى في مكتب الأمين العام للمساعدة على قيادة وإدارة عملية التغيير، وربما لتولي مسؤولية تنفيذية أيضا عن بعض وحدات الأمم المتحدة التي تقف على الخط الأمامي للحوار وتنمية الشراكات والتشارك مع جهات مستهدفة مختلفة. وينبغي أن يكون هناك تركيز قوي على تحقيق المساواة بين المجتمع المدني الشمالي والمجتمع المدني الجنوبي، وهو ما يدعو الفريق إلى اقتراح إنشاء صندوق خاص لتعزيز قدرة المجتمع المدني الجنوبي على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة التداولية وفي عملياتها التنفيذية وشراكاتها.

وسترتب على الاستراتيجية العامة آثار كبيرة من حيث الموارد، ولكنها تقل عن ١ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة التنفيذية، وهي نسبة يمكن تدبير معظمها من الوفورات المحتملة التي يحددها الفريق ومن مساهمات المانحين.

توفير قيادة عالمية

ينبغي أن تستغل الأمم المتحدة قيادتها المعنوية للبحث على اتباع نهج منسقة فيما يتعلق بالمجتمع المدني، ولتشجيع الحكومات على تهيئة بيئة تمكينية وتعاونية بدرجة أكبر للمجتمع المدني، ولتبني إجراء نقاش بشأن إصلاحات الحكم العالمي، بما يتضمن إسهام أدوار أقوى إلى المجتمع المدني. وينبغي أن يشدد ذلك على مبادئ إشراك الجهات المستهدفة، والشفافية، وشمول الجميع، مع التركيز بوجه خاص على من يكونون في العادة ممثلين تمثيلاً أقل مما يجب.

مستقبل التعددية

إن التعددية تواجه تهديدات وتحديات كثيرة؛ ويجب أن تُلبي الأولويات العالمية الجديدة مع مواجعتها تآكلاً في النفوذ وفي الموارد. ويؤكد الفريق على أهمية التعددية ومن ثم يسره أن يقدم هذه المساهمة، بالنظر إلى أن المجتمع المدني يمكن أن يساعد الأمم المتحدة على تدارك تلك التهديدات. ويدرك الفريق أيضاً وجود لجان وأفرقة شتى بشأن مواضيع أخرى، ويخلص إلى بعض الرسائل التي يعتقد أنها تنطبق على جميع تلك اللجان والأفرقة.

فالأفرقة تجمع بينها وبين المؤتمرات العالمية بعض السمات المشتركة - وإن يكن على نطاق أصغر كثيراً. ويمكن أن تحقق غرضاً مفيداً بشرط أن تحظى باحترام علني. وهذا يتوقف على شمولها للجميع، وواقعية وشجاعة اقتراحاتها، ودرجة اتخاذ تدابير بناء على اقتراحاتها.

وصيغ البداية التي نطرحها تنطبق أيضاً على الأفرقة الأخرى وتمثل أسس استمرار أهمية الأمم المتحدة، وهي: (أ) أن التعددية لم تعد تتعلق بالحكومات وحدها بل أصبحت الآن متعددة الأوجه، وتشمل جهات مستهدفة كثيرة؛ ويجب أن تكتسب الأمم المتحدة مهارات جديدة لكي تخدم طريقة العمل الجديدة هذه؛ (ب) أن الأمم المتحدة يجب أن تصبح منظمة متطلعة إلى الخارج أو منظمة شبكية، تحفز العلاقات اللازمة لتحقيق نتائج قوية، ولا تدع تقاليد عملياتها الرسمية تشكل عوائق؛ (ج) أنها يجب أن تعزز الحكم العالمي بالدعوة إلى العالمية وشمول الجميع والمشاركة والمساءلة على جميع المستويات؛ و (د) أنها يجب أن تتفاعل على نحو أكثر انتظاماً مع الرأي العام العالمي لكي تصبح أكثر تجاوباً، ولكي تساعد على تشكيل المواقف العامة، ولكي تعزز الدعم المقدم للتعددية.

مسرد المصطلحات

يلخص هذا المسرد كيفية استخدام الفريق لبعض المصطلحات الأساسية في تقريره بأكمله. ولا توجد تعاريف "صحيحة" لمصطلحات من قبيل "المجتمع المدني"، كما أن الحدود بين العناصر الفاعلة ليست مانعة.

الجهات المستهدفة. وهي تضم ثلاثة قطاعات هي المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة والحكومات المركزية هي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تشكل منها معا عضويتها. وتتزايد أهمية الجهات الفاعلة الأخرى لمداولات الأمم المتحدة ولعملياتها واتصالاتها. ويقترح الفريق أن تعتبر الأمم المتحدة هذه الجهات الفاعلة جهات مستهدفة لعمليات الأمم المتحدة، أو تعتبرها أصحاب المصلحة في تلك العمليات.

المجتمع المدني. وهو يشير إلى رابطات المواطنين (خارج نطاق أسرهم وأصدقائهم وأعمالهم) التي ينضمون إليها طوعا لطرح مصالحهم وأفكارهم وإيديولوجياتهم. وهو لا يشمل النشاط الذي يحقق ربحا (القطاع الخاص) أو الحكم (القطاع العام). ويتسم بأهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة كل من المنظمات الجماهيرية (من قبيل منظمات الفلاحين أو المنظمات النسائية أو منظمات المتقاعدين)، ونقابات العمال، والروابط المهنية، والحركات الاجتماعية، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمنظمات الدينية والروحية، والمنظمات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية التي تبغي المنفعة العامة.

الدولة. إضافة إلى الحكومات المركزية، تتسم مكونات شتى ذات صلة من مكونات جهاز الدولة بأهمية بالنسبة للأمم المتحدة، وبخاصة الممثلين المنتخبين، ومن بينهم البرلمانات ورابطات البرلمانيين الدولية والسلطات المحلية ورابطاتها الدولية. فهذه العناصر الفاعلة هي وحدها التي توجد لديها ولاية تمثيلية رسمية من خلال العمليات الانتخابية.

القطاع الخاص. وهو يضم الشركات واتحادات الأعمال ورابطات أصحاب العمل وجماعات الضغط الممثلة للصناعة. ويمكن أيضا أن تندرج ضمن هذه الفئة المؤسسات الخيرية المنبثقة عن صناديق الهبات الصناعية وإن كان البعض يعتبرها جزءا من المجتمع المدني. ووسائل الإعلام منطقة رمادية أخرى. فلا ريب في أن منظمات الإعلام التجاري هي شركات خاصة. ولكن حرية الكلام أساس ضروري لمجتمع مدني قوي، وتتسم بخصائص المجتمع المدني بعض قنوات الاتصال الحديثة، من قبيل سجلات الاستخدام الشبكي والخدمات الإخبارية البديلة المتاحة من خلال الإنترنت. ومع أن هذه الفئة تشمل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فإن بعضها تدعمه منظمات غير حكومية أو يكون تعاونيات وقد يتسم أيضا بخصائص أقرب إلى المجتمع المدني.

المنظمة غير الحكومية. والمقصود هو جميع المنظمات ذات الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة والتي ليست حكومات مركزية أو لم تُنشأ بموجب قرار حكومي دولي، بما يشمل رابطات قطاع الأعمال، والبرلمانيين، والسلطات المحلية. ويوجد قدر كبير من البلبلة فيما يتعلق بهذا المصطلح في دوائر الأمم المتحدة. وفي أماكن أخرى أصبحت المنظمات غير الحكومية هي الصيغة المختزلة للمنظمة غير الحكومية التي تبغي المنفعة العامة - أي نوع منظمات المجتمع المدني التي تُنشأ رسمياً لتحقيق منفعة للجمهور العام أو للعالم بأسره من خلال أنشطة الدعوة أو تقديم الخدمات. وهي تشمل منظمات مكرسة لقضايا البيئة، والتنمية، وحقوق الإنسان، والسلام، وتشمل الشبكات الدولية لتلك المنظمات. وقد تكون أو لا تكون قائمة على أساس العضوية. وينص ميثاق الأمم المتحدة على التشاور مع المنظمات غير الحكومية.

الأمم المتحدة. وهي الدول الأعضاء مجتمعة وعاملة معا في أجهزة حكومية دولية، من بينها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف الأجهزة التابعة لها. وقد أصبح المجتمع المدني والجهات المستهدفة الأخرى، وإن كانت ليست أعضاء أو ليست لديها أصوات، جزءاً أساسياً من المنظمة من خلال مساهماتها.

الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهي الموظفون الموجودون في مختلف الإدارات الموجودة في نيويورك وأماكن أخرى. وتوجد أمانات خاصة بالهيئات التنفيذية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

منظومة الأمم المتحدة. وهي المجموعة الواسعة من صناديق وبرامج الأمم المتحدة التنفيذية. من قبيل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورؤساؤها مسؤولون أمام الأمين العام للأمم المتحدة. وتضم منظومة الأمم المتحدة جميع هذه الوكالات فضلاً عن الوكالات التقنية والمتخصصة، من قبيل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي توجد لها هياكل إدارية مستقلة ومسؤولون تنفيذيون مستقلون. ويرأس الأمين العام للأمم المتحدة الآلية التنسيقية للمنظومة - وهي مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق - ولكن لا هو ولا الجمعية العامة لهما سلطة رسمية على الوكالات المتخصصة.

تصدير

في السنوات الأخيرة توسعت الأمم المتحدة توسعا كبيرا في علاقاتها مع المجتمع المدني وآخرين غير أعضائها من الحكومات. وقد ركزت المؤتمرات العالمية الكبيرة التي عُقدت في تسعينات القرن العشرين الاهتمام على أهمية هذه الجهات الفاعلة بالنسبة لأعمال الأمم المتحدة وأبرزت أيضا مدى حيوية الأمم المتحدة بالنسبة لأهداف تلك الجهات الفاعلة. وزادت أعداد المنظمات التي تسعى إلى الانضمام إلى عمليات الأمم المتحدة زيادة حادة في تلك السنوات، وأصبح المجتمع المدني يشكل أولويات كثيرة مدرجة على جدول الأعمال العالمي. ومع أن هذه التطورات اعتُبرت عموما تطورات إيجابية، فقد تبدت توترات جديدة ناجمة عنها. فعلى سبيل المثال، لا ترحب الدول الأعضاء دائما بأن تتقاسم مع آخرين ما تعتبره تقليديا محفلها.

وقد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة، إدراكا منه لكل من مكامن قوة المجتمع المدني الهائلة والعقبات التي تقف حجر عثرة في الطريق، أن تحسين العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني عنصر هام من عناصر إصلاح الأمم المتحدة. وأعلن، في تقريره الإصلاحي الثاني الكبير الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (A/57/387)، اعترافه بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣ عيّن ١٢ عضوا إلى جانب رئيس لذلك الغرض. وطلب إلى الفريق أن يجري تقييما للوضع القائم - بما في ذلك المبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات، والتجربة في أماكن أخرى في المجتمع الدولي؛ وأن يحدد طرائق جديدة وأفضل للإشراك؛ وأن يتشاور على نطاق واسع؛ وأن ينظر في كيفية تيسير مشاركة المجتمع المدني من البلدان النامية؛ وأن يستعرض الكيفية التي تيسر بها الأمانة العامة وتدير علاقاتها؛ وأن يقدم اقتراحات إليه من أجل تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك البرلمانيون والقطاع الخاص، في غضون ١٢ شهرا.

وقد عُيّن أعضاء الفريق كخبراء مستقلين، يمثلون أنفسهم فقط. وكفل اختيارهم التوازن بين المناطق الجغرافية وبين الجنسين، وتوجد لدى الفريق مجتمعا خيرة في مجال السياسة والحكم وشؤون الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجال الأكاديمي وقطاع الأعمال.

وكان واضحا بالنسبة للفريق أنه يحتاج، لكي يؤدي مهمته بفعالية، إلى التشاور على نطاق واسع للغاية، وبخاصة مع المهتمين في المجتمع المدني بأعمال الأمم المتحدة. ولذلك فإن قدرا كبيرا من أعمال الفريق كان مكونا من برنامج مشاورات عالمي. ولم يجد حرجا في أن يستلهم من تلك المشاورات معظم اقتراحاته، وأدت الكنوز التي عثر عليها إلى جعل أعماله ممتعة وحافزة على حد سواء. واستفاد الفريق أيضا من أعمال منشورة كثيرة للأمم المتحدة

وآخرين، من بينها تقرير الألفية (A/54/2000) الرائع - الذي يستند في عنوانه أيضا إلى العبارة الافتتاحية للميثاق.

ويود الفريق أيضا أن يعترف بالدعم الذي لا يتوقف الذي قدمه الأمين العام ونائبة الأمين العام وموظفو مكنتيهما. كما يرحب أيضا أيما ترحيب بما قدمه له مسؤولون داخل الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها، وما قدمته له وفود دول أعضاء كثيرة، من دعم قيّم ومقترحات غزيرة. ويشكر الفريق عظيم الشكر المانحين والمؤسسات الذين ساعدوه على تمويل استراتيجية التشاور، كما يشكر منظمات المجتمع المدني الكثيرة التي ساعدته على التخطيط لأحداث محددة؛ وترد قائمة بتلك المنظمات في المرفق الثالث. وهذه المساعدات جميعها يسرت مهمة الفريق وكفلت أهميتها.

قائمة اقتراحات لفريق الشخصيات البارزة

دور الأمم المتحدة التنظيمي: وتبني العمليات التي تشارك فيها جهات مستهدفة متعددة

الاقتراح ١. ينبغي أن تشدد الأمم المتحدة، عند ممارسة سلطتها التنظيمية، على شمول جميع الجهات المستهدفة ذات العلاقة بالقضية، وأن تدرك أن الجهات الفاعلة الأساسية تختلف باختلاف القضايا، وينبغي أن تتبنى إقامة شراكات تضم أصحاب مصلحة متعددين للمبادرة إلى إيجاد حلول رائدة وتمكين طائفة متنوعة من شبكات السياسات العالمية لكي تبتكر وتبني زخمها بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسات. وتحتاج الدول الأعضاء إلى فرص من أجل صنع القرار جماعيا ولكنها ينبغي أن تبدي استعدادها لإشراك جهات فاعلة أخرى في العمليات التداولية.

الاقتراح ٢. ينبغي أن تبني الأمم المتحدة مجموعة واسعة من المنتديات، يُقصد بكل منها تحقيق نتيجة محددة، مع تحديد المشاركة في تلك المنتديات بناء على ذلك. وينبغي أن تشمل دورة المناقشة العالمية لأي قضية ما يلي:

- اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية رفيعة المستوى لبحث إطار القضايا
- مؤتمرات عالمية لتحديد المعايير والأهداف
- شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين لتطبيق المعايير والأهداف
- جلسات استماع لأصحاب مصلحة متعددين لرصد الامتثال، واستعراض التجربة، وتنقيح الاستراتيجيات

الاقتراح ٣. ينبغي أن تبتكر الأمانة العامة فيما يتعلق بالحكم الشبكي، بحيث تجمع ما بين أشخاص ذوي خلفيات متباينة لكي يحددوا الحلول الممكنة على صعيد السياسات فيما يتعلق بالأولويات العالمية الناشئة. كما ينبغي أن تقوم بتجريب تنظيم 'ساحة عالمية على الإنترنت' لاستطلاع الرأي العام والتوعية بشأن القضايا الناشئة. وينبغي أن يبادر الأمين العام إلى تنظيم منتديات استشارية لأصحاب مصلحة متعددين بشأن قضايا ناشئة مختارة وأن ينقل استنتاجاتها إلى المحافل الحكومية الدولية المناسبة.

الاقتراح ٤. ينبغي أن تُبقي الأمم المتحدة على آلية عقد مؤتمرات عالمية - ولكن مع استخدامها لماماً - لبحث ما استجد على صعيد السياسات من قضايا رئيسية تستلزم اتخاذ تدابير عالمية متضافرة، وتعزيز تفهم الجمهور، والتعبير عن الرأي العام العالمي. وينبغي التخطيط لمشاركة المجتمع المدني والجهات المستهدفة الأخرى بالتعاون مع شبكتها.

الاقتراح ٥. ينبغي أن تتبنى الأمانة العامة عمليات تشارك فيها جهات مستهدفة متعددة كقنوات جديدة لمناقشة أولويات الأمم المتحدة، وإعادة توجيه الموارد التي تستخدم الآن في عقد منتديات لكل جهة مستهدفة بمفردها تتناول قضايا متعددة. وينبغي أن تعقد الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، جلسات استماع عامة لاستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها عالمياً. وباستطاعة الأمين العام أن يدعو إلى عقد جلسات الاستماع هذه استناداً إلى سلطته، باعتبار أنها منتديات تقنية ومعنية بالتنفيذ لا بوضع سياسات عالمية جديدة. وينبغي إحالة ما تسفر عنه أعمالها إلى المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة عن طريق الأمين العام.

الاقتراح ٦. ينبغي أن تسمح الجمعية العامة بمشاركة جهات فاعلة أخرى إلى جانب الحكومات المركزية في عملياتها مشاركة مخططة بعناية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تدعو الجمعية بصفة منتظمة إلى تقديم مساهمات إلى لجائها ودورها الاستثنائية من الهيئات التي يمكن أن تقدم مدخلات مستقلة رفيعة المستوى. وينبغي وضع ترتيبات المشاركة بالتعاون مع شبكات الجهات المستهدفة ذات الصلة. وينبغي أن تساعد الأمانة العامة للأمم المتحدة على التخطيط لعقد دورات تفاعلية مبتكرة مرتبطة بالاجتماعات الرسمية ولكنها تُعقد خارجها.

استثمار المزيد في الشراكات

الاقتراح ٧. ينبغي للأمين العام، سعياً إلى تعميم الشراكات، أن يقوم بما يلي بموافقة الدول الأعضاء وبدعم من المانحين:

- إنشاء وحدة لتنمية الشراكات، يرأسها موظف رفيع المستوى للمساعدة على تبني نهج الشراكات وتحقيق لا مركزيته، وتوجيه التحويلات اللازمة على صعيد الإدارة، وكفالة إجراء تقييمات سليمة، وتقديم خدمات الدعم في المنظومة بأكملها
- تحديد مراكز تنسيق الشراكات في جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها
- استعراض قضايا الشراكة في منتديات تنسيقية، من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج
- كفالة التعلم المنهجي من المساعي في مجال الشراكات بإنشاء منتدى لتقييم شراكات أصحاب مصلحة متعددين، يضم موظفي الأمم المتحدة، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، وجهات أخرى

- توفير التدريب للحكومات وللمجتمع المدني وللجهات المستهدفة الأخرى، وكذلك لموظفي الأمم المتحدة، بشأن تنمية الشراكات

- استعراض فعالية هذه الجهود دوريا

الاقتراح ٨. ينبغي أن تكفل وحدة تنمية الشراكات المقترحة استيعاب الدروس المستفادة من الممارسة العملية استيعابا كاملا في نهج التشغيل والإدارة، كما ينبغي أن تجري تقييمات بممة لكي تقف على التكاليف الكاملة والآثار المترتبة على إقامة الشراكات متعددة القطاعات، وأن تُبلغ منتدى النقاش بالآثار المؤسسية للنهج.

الاقتراح ٩. ينبغي أن تعزز الأمانة العامة علاقتها بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص عن طريق ما يلي:

- دمج الاتفاق العالمي في إطار مكتب إشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها المقترح (انظر الاقتراح ٢٤)

- التشارك مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومع رابطاتها الوطنية والمساعدة على بناء قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة وبناء صمودها أمام المنافسة

- تعزيز قدرة الاتفاق العالمي على زيادة مسؤولية الشركات وتعزيز مساهمته في ذلك

التركيز على المستوى القطري

الاقتراح ١٠. ينبغي أن تكفل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وضع شعارات "القيادة القطرية"، و"التنسيق" و"الشراكة" موضع التطبيق الفعلي، لإفساح المجال لجميع الجهات المستهدفة للمساهمة في بلوغ غايات الأمم المتحدة.

وهذا يستتبع على الصعيد القطري ما يلي:

- تعزيز قدرة مكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين على تحديد الشراكات اللازمة لمواجهة التحديات الرئيسية وبناء توافق آراء بشأن غايات تتعلق بكل بلد على حدة، وتعزيز قدرة تلك المكاتب على تنظيم تلك الشراكات والتوسط فيها (انظر الاقتراح ١١)

- توجيه رسائل بانتظام إلى الموظفين القطريين بشأن التعلم من المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة وبشأن تقديم الدعم له ولتلك الجهات، باستخدام عناوين الغايات الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات المتفق عليها عالميا باعتبار أنها تمثل الإطار المرجعي

- كفالة عمل موظفي الأمم المتحدة على المستوى القطري مع اللجان الإقليمية لوضع تجربة العناصر الفاعلة على المستوى القطري في العمليات التداولية الإقليمية والعالمية وهذا يستتبع على الصعيد العالمي ما يلي:
 - تحديد ومكافأة رواد الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة، بالقيام، بدعم من المانحين، بإنشاء صندوق عالمي لدعم مبتكرات الأمم المتحدة في مجال تنمية الشراكات على المستوى القطري
 - تحديد ونشر الدروس المستفادة من الشراكات المبتكرة ومن البلدان التي يبلغ التعاون فيها مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول أقوى درجاته
 - تقييم خصائص الشراكات في تقييمات الأداء السنوية للمنسقين المقيمين وغيرهم من الموظفين على المستوى القطري
 - تشجيع المانحين على تحمّل التكلفة الإضافية لوجود منظمة تعمل بفعالية على أساس الترابط الشبكي، بما يشمل تحمّل زيادة الاستثمار في التنسيق الذي يتطلبه ذلك
- الاقتراح ١١. ينبغي أن يضطلع المنسقون المقيمون ووكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري بما يلزم من إعادة تشكيل وتنسيق واستثمار لتمكين الأمم المتحدة من مواجهة تحديات الترابط الشبكي عن طريق ما يلي:
- القيام مبدئياً بتعيين أخصائيين في إشراك الجهات المستهدفة المحلية في ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بلداً، تتوفر فيهم مهارات الوساطة والإمام بالمجتمع المدني في البلد (انظر الاقتراح ٢٥)
 - استعراض فعالية موارد المعلومات والاتصالات الحالية على المستوى القطري، وإعادة توجيهها لدعم الاستراتيجيات والشراكات الرامية إلى تحقيق الغايات المتفق عليها عالمياً
 - إنشاء مجموعات استشارية من المجتمع المدني كمشروع رائد في مجموعة من البلدان لتوجّه استراتيجية الأمم المتحدة؛ ومن الممكن النظر في إنشاء مجموعات استشارية ماثلة وفيما يتعلق بقطاع الأعمال والجهات المستهدفة الأخرى

تعزيز مجلس الأمن - الأدوار التي يمكن إسنادها إلى المجتمع المدني

- الاقتراح ١٢ - ينبغي أن يسعى أعضاء مجلس الأمن إلى زيادة تعزيز حوارهم مع المجتمع المدني - بدعم من الأمين العام - عن طريق ما يلي:

- تحسين تخطيط وفعالية الاجتماعات التي تعقد حسب صيغة 'آريا'، وذلك بإطالة الفترات التمهيدية وتغطية تكاليف السفر لزيادة مشاركة الجهات الفاعلة من الميدان. وينبغي أن يساعد موظفو الأمم المتحدة القطريون في تحديد المحاورين من المجتمع المدني
- كفاءة اجتماع بعثات مجلس الأمن الميدانية بانتظام مع زعماء المجتمع المدني المحليين المناسبين، والمنظمات غير الحكومية الإنسانية الدولية، وربما مع عناصر فاعلة أخرى، من قبيل زعماء قطاع الأعمال. وينبغي أن ييسر موظفو مقر الأمم المتحدة وموظفوها الميدانيون عقد هذه الاجتماعات
- بدء تنظيم سلسلة تجريبية من الحلقات الدراسية لمجلس الأمن لبحث القضايا ذات الأهمية الناشئة بالنسبة للمجلس. وينبغي أن تتضمن هذه الحلقات، التي تقدم لها الأمانة العامة للخدمات، طروحات من المجتمع المدني وغيره من الجهات المستهدفة، فضلا عن أخصائيي الأمم المتحدة من قبيل المقررين الخاصين
- عقد اجتماعات للجان مستقلة للتحري بعد العمليات التي يصدر بها تكليف من المجلس. ومن الممكن أن تعمل كلجنة من هذا القبيل لجنة للسياسات العامة العالمية تربط بين اللجان الوطنية المعنية بالشؤون الخارجية (انظر الاقتراح ١٥)

التشارك مع الممثلين المنتخبين

الاقتراح ١٣ - ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة بصفة منتظمة البرلمانات الوطنية على إجراء مناقشات بشأن المسائل الرئيسية التي ستطرح في الأمم المتحدة وعلى مناقشة هذه المسائل مع الوزراء المختصين. وينبغي أن تتاح الوثائق ذات الصلة، ومن بينها تلك التي تتناول التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات المتفق عليها عالميا، للبرلمانات عند إحالة تلك الوثائق إلى الحكومات. وينبغي أن يلتزم الأمين العام تعاون الاتحاد البرلماني الدولي ورابطات البرلمانيين. وينبغي أن تتشاور الدول الأعضاء بانتظام مع أعضاء البرلمانات فيما يتعلق بشؤون الأمم المتحدة وأن تحصل منهم على معلومات في أعقاب انعقاد اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية.

الاقتراح ١٤ - ينبغي أن تُشرك الدول الأعضاء أعضاء البرلمانات إشراكا أكثر انتظاما ضمن وفودها إلى اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية، مع الحرص على تجنب تعريض استقلالهم للخطر. وينبغي أن تختار الأمانة العامة للأمم المتحدة فرص إسهام أعضاء البرلمانات كبرلمانيين، بما في ذلك في المناقشات أمام اجتماع للجمعية العامة يكون معنيا بموضوع

رئيسي. ومن الممكن أيضا دعوة أعضاء البرلمانات المتخصصين في موضوع للتحدث في لجان الجمعية العامة وفي دوراتها الاستثنائية ذات الصلة، وبخاصة عندما تستعرض تلك اللجان والدورات التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات المتفق عليها عالميا.

الاقتراح ١٥ - ينبغي أن تفسح الدول الأعضاء المجال لقيام البرلمانيين بدور معزز في الحكم العالمي. وينبغي أن توعز إلى الأمانة العامة بأن تعمل مع البرلمانات الوطنية ومع الاتحاد البرلماني الدولي، بحسب الاقتضاء، لعقد اجتماع للجنة تجريبية واحدة أو أكثر للسياسات العامة العالمية لبحث الأولويات الناشئة المدرجة على جدول الأعمال العالمي. وينبغي أن تضم تلك اللجان برلمانيين من اللجان الفنية الأكثر اختصاصا بالموضوع في طائفة من البلدان تمثل العالم أجمع. ومن الممكن اختبار ترتيبات تنظيمية مختلفة، في فترة تجريبية مدتها خمس سنوات. ومن الممكن تنقيح تلك الترتيبات بمرور الوقت من خلال إجراء استعراض دوري لها.

الاقتراح ١٦ - ينبغي أن يشكل الأمين العام وحدة صغيرة للاتصال بالممثلين المنتخبين وذلك لكي تقوم بما يلي:

- تقديم خدمة إعلامية مكرسة للبرلمانات ولرابطات أعضاء البرلمانات، بما في ذلك تقديم خدمة إعلامية مكرسة على شبكة الويب لأعضاء البرلمانات
- التشجيع على إيلاء المزيد من الاهتمام في البرلمانات الوطنية لعمليات الأمم المتحدة
- المساعدة على إتاحة فرص أكثر فعالية لأعضاء البرلمانات للمشاركة في منتديات الأمم المتحدة
- تنظيم لجان للسياسات العامة العالمية، تعمل عن كثب مع البرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الأخرى بحسب الاقتضاء
- تبني النقاش داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات الجديدة أو المحسنة لإشراك أعضاء البرلمانات والبرلمانيين.

الاقتراح ١٧ - ينبغي أن تناقش الجمعية العامة قرارا يؤكد ويحترم الاستقلال الذاتي المحلي كمبدأ عالمي.

الاقتراح ١٨ - ينبغي أن تقيم وحدة الاتصال بالممثلين المنتخبين (انظر الاقتراح ١٦) اتصالا مع السلطات المحلية ورابطاتها العالمية الجديدة وأن تنشر الدروس المستفادة من الممارسة الجيدة. وينبغي أن تعتبر الأمم المتحدة المدن المتحدة والحكومات المحلية هيئة استشارية فيما يتعلق بشؤون الحكم. وينبغي أن يطلب الأمين العام إلى هيئات الأمم المتحدة

ذات الوجود الوطني إقامة اتصالات وثيقة مع السلطات المحلية ورابطاتها الوطنية والإقليمية. وينبغي، تحديداً، أن يتفاعل المنسقون المقيمون تفاعلاً منتظماً مع السلطات المحلية لإحاطتها علماً ببرامج الأمم المتحدة وعملاتها ولتشجيع إقامة شراكات معها.

ترشيد الاعتماد والوصول وإزالة تسييسهما

الاقتراح ١٩ - ينبغي أن توفّق الأمم المتحدة بين الاعتماد ومقصدها الأصلي - وهو التوصل إلى اتفاق بين عناصر المجتمع المدني الفاعلة والدول الأعضاء يستند إلى خبرة مقدم طلب الاعتماد الفنية وكفاءته ومهاراته. ولتحقيق ذلك، ولتوسيع إمكانية وصول منظمات المجتمع المدني إلى منظمات غير منظمات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن تتفق الدول الأعضاء على إدماج الإجراءات المتبعة حالياً في مقر الأمم المتحدة بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة شؤون الإعلام والمؤتمرات ومتابعتها ضمن عملية اعتماد وحيدة لدى الأمم المتحدة، مع تولي لجنة قائمة من لجان الجمعية العامة مسؤولية الاعتماد.

الاقتراح ٢٠ - ينبغي أن تنقل الدول الأعضاء مهمة استعراض الطلبات إلى الأمانة العامة وذلك للحد من أوجه تبديد الوقت ولزيادة التركيز التقني لعملية الاستعراض. وينبغي إنشاء وحدة اعتماد داخل الأمانة العامة للجمعية العامة، تضم الموظفين المسؤولين حالياً عن الاعتماد في إدارات مختلفة بالأمم المتحدة (ولذلك لن تترتب على وجودها آثار في الميزانية). ويجب أن تساعد هذه الوحدة على إنشاء الهيئة الاستشارية اللازمة لتقديم التوجيه بشأن ما إذا كان ينبغي التوصية بقبول الطلبات أو بعدم قبولها. وفي هذه الحالة تبت لجنة معينة من لجان الجمعية العامة في الاعتماد، استناداً إلى هذا التوجيه. وينبغي أن تكفل الأمانة العامة زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات لإدارة عملية الاعتماد. وينبغي أن يشجع الأمين العام وكالات الأمم المتحدة والمكاتب القطرية وغيرها على التعاون في هذا المسعى على نطاق المنظومة.

الاقتراح ٢١ - ينبغي أن يتبنى الأمين العام زيادة التنسيق والدعم المقدم لعملية الاعتماد عن طريق القيام بما يلي:

- إصدار تعليمات إلى مكاتب الأمم المتحدة الوطنية والإقليمية بأن تيسّر الطلبات
- استخدام عمليات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لتوثيق التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية
- كفالة توسيع نطاق توافر المعلومات عن الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بالاعتماد (مثلاً، من خلال كتيبات موجهة إلى المجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة)

الاقتراح ٢٢ - ينبغي أن يبادر الأمين العام إلى إجراء استعراض تشاوري، ينتهي في غضون ثلاث سنوات، تقدم بناء عليه اقتراحات إلى الجمعية العامة لتنقيح فئات الاعتماد لتحسين توافقها مع الممارسات والأولويات الحالية.

الاقتراح ٢٣ - ينبغي أن تشجع الأمانة العامة الجهات المستهدفة الرئيسية التي تعمل معها الأمم المتحدة على تكوين شبكات واسعة النطاق لمساعدتها في عملية الاختيار وضمان الجودة. ولكن ينبغي ألا تطالب الأمم المتحدة بذلك أو تنص على كيفية تحقيقه. وينبغي تشجيع الشبكات على تقديم المشورة إلى الأمانات والمكاتب بشأن مشاركة جهاتها المستهدفة في العمليات الحكومية الدولية والمساعدة على رصد الممارسات وتنقيح الاستراتيجيات، ربما على هيئة "مجموعات استشارية" معترف بها. وينبغي أن تبحث الأمم المتحدة مع هذه المجموعات مدونات قواعد السلوك الممكنة وآليات "الانضباط الذاتي" لزيادة انضباط الجودة والحكم والتوازن.

ما تعنيه الاقتراحات فيما يتعلق بالموظفين والموارد والإدارة

الاقتراح ٢٤ - ينبغي أن يعين الأمين العام، بموافقة الدول الأعضاء، وكيلا له مسؤولا عن مكتب جديد هو مكتب إشراف الجهات المستهدفة وشراكاتها. وسيكون هذا المكتب مسؤولا عن صوغ وتنفيذ استراتيجية تفاعل الأمم المتحدة مع جميع الجهات المستهدفة غير الحكومات المركزية التي تمثل الأعضاء الرسميين فيها. ويرصد هذا المكتب التفاعلات في منظومة الأمم المتحدة بأكملها ويسدي المشورة ويقدم الدروس المستفادة من الممارسات الجيدة. ومن الممكن أن يتكون مما يلي:

- وحدة مجتمع مدني، لاستيعاب دائرة الاتصال غير الحكومي
- وحدة لتنمية الشراكات، لاستيعاب صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
- وحدة اتصال بالمثلين المنتخبين
- مكتب الاتفاق العالمي
- أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الاقتراح ٢٥ - ينبغي أن يبادر الأمين العام، بموافقة الدول الأعضاء، إلى تنفيذ برنامج لتعيين ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ أخصائيا في إشراف الجهات المستهدفة في مكاتب المنسقين المقيمين لمساعدة الأمم المتحدة ومنظومتها بنطاقها الأعم على تعزيز التشارك مع مجموعة متنوعة من

الجهات المستهدفة. وينبغي أن يدعو إلى تقديم تبرعات من المانحين الثنائيين ومن المؤسسات لصندوق استئماني لتمويل هذه التعيينات لفترة تجريبية مدتها أربع سنوات.

الاقتراح ٢٦ - ينبغي أن يجعل الأمين العام تقويم احتلالات التوازن بين الشمال والجنوب أولوية فيما يتعلق بتعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وينبغي أن يلتزم دعم المانحين لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحديد الجهات الفاعلة المحلية والعمل معها، وإقامة صندوق لبناء قدرة المجتمع المدني في الجنوب على المشاركة وكفالة أن يصب في العمليات التداولية العالمية ما يسفر عنه التشارك على الصعيد القطري.

الاقتراح ٢٧ - ينبغي أن تنشئ الأمم المتحدة صندوقاً لتعزيز قدرة المجتمع المدني في البلدان النامية على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة وشراكاتها. وينبغي أن تلتزم الأمانة العامة مساهمات من الحكومات والمؤسسات ومصادر الأمم المتحدة ومن أماكن أخرى. وينبغي أن تنشئ بنية لإدارة وحكم الصندوق تشدد أقصى تشديد على صنع القرار على الصعيد القطري.

الاقتراح ٢٨ - ينبغي أن يتحيز الأمين العام وغيره من كبار مديري الأمم المتحدة كل فرصة ممكنة للإعراب للموظفين عن الأهمية التي يعطونها لإشراك الجهات المستهدفة ولشراكاتها. وينبغي أن تحتل هذه القضايا مركز الصدارة في جميع العمليات المتعلقة بالموارد البشرية، ومن بينها التوظيف والترقية والتقييم السنوي. وينبغي تدريب الموظفين في جميع وحدات المنظومة، بمن فيهم المديرون، على هذه الأمور.

توفير قيادة عالمية

الاقتراح ٢٩ - ينبغي أن يستخدم الأمين العام صفته كرئيس لآلية تنسيق منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأعم ليشجع جميع الوكالات، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، على تعزيز تشاركتها مع المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة وعلى التعاون معاً في جميع وحدات منظومة الأمم المتحدة للعمل على تحقيق ذلك الهدف، مع إجراء استعراضات دورية للتقدم المحرز.

الاقتراح ٣٠ - ينبغي أن تشجع الدول الأعضاء، من خلال منتديات الأمم المتحدة، على هيئة بيئة تمكينية على صعيد السياسات للمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم وعلى توسيع فرص الحوار والشراكة في العمليات الإنمائية. وينبغي أن يستخدم كل من قيادة الأمانة العامة، والمنسقين المقيمين، وأخصائيي الحكم، حوارهم مع الحكومات لتحقيق نفس الشيء.

أولا - تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في عالم متغير

١ - لقد زادت مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة زيادة أسية على مر السنين وتحسّن عمق هذه المشاركة ونوعيتها تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة - بفضل قيادة الأمين العام الشخصية القوية في هذا الصدد إلى حد كبير. إلا أن هناك دلائل توتر قد ظهرت. وهذا التوتر ربما كان يرجع إلى وجود تعارض حتمي بين خاصيتين إيجابيتين بدرجة لافتة للنظر هما: طابع الأمم المتحدة الحكومي الدولي الفريد، وتزايد أهمية المجتمع المدني في المناقشات الدولية. ويؤمن فريق الشخصيات البارزة بإمكانية إدارة هذا التوتر إدارة خلاقة بطرائق تعزز كلا من التعددية والمجتمع المدني. ولا بد، لتحقيق ذلك، من تحري الدقة فيما يتعلق بأهداف تعزيز المشاركة، وهي: تعزيز الغايات العالمية للأمم المتحدة، ومكافحة الظلم، وتعزيز أمن الإنسان، والعمل على وجود نظام عالمي أكثر شمولاً للجميع وأكثر انسجاماً، وتضخيم أصوات الجنوب في المناقشات العالمية. ويمكن أن يساعد توخي الصراحة فيما يتعلق بهذه المقاصد على التخفيف من التوتر الكامن. كما أنه ضروري لإقامة حيثيات المشاركة على أساس تحليل سليم للاتجاهات والأولويات العالمية.

٢ - وقضايا اليوم الكبيرة تختلف اختلافا شديدا عن تلك التي واجهها العالم عند مولد الأمم المتحدة. فالدول لم تعد توحد بينها حتميات منع نشوب حروب عالمية في المستقبل، وإعادة بناء الدول المدمّرة، والعمل على استقلال المستعمرات. فالآن، تتراوح التحديات من الإرهاب إلى الأحادية والحرب - ومن الجوائح وتغير المناخ إلى الأزمة الاقتصادية والديون - ومن التوترات الإثنية أو الطائفية إلى الجريمة الدولية - ومن عالمية الحقوق إلى احترام الثقافات المتنوعة. وأصبح أيضا عدد الحكومات التي تحدد الأولويات العالمية عن طريق عضويتها في الأمم المتحدة أكبر أربع مرات مما كان وقتئذ. وبذا أصبح العالم الحكومي الدولي أكثر تعقيدا وتنوعا.

٣ - والعولمة، وتكنولوجيات المعلومات الجديدة، والتكلفة المنخفضة لجميع أشكال الاتصالات، تعني أيضا أن النظام العالمي أصبح مفتوحا ومتربطاً أكثر مما كان في أي وقت مضى. وهذا يتيح فرصا جديدة - ولكنه ينطوي أيضا على تهديدات جديدة، مع امتداد المشاكل بسرعة عبر الحدود الوطنية. وتترتب على ذلك آثار بالغة بالنسبة للحكومات ولأعمالها على الصعيد الدولي، وكذلك بالنسبة للعمليات الديمقراطية وأعمال المجتمع المدني. ولا تستطيع الحكومات بمفردها أن تحل المشاكل العالمية الحالية. وهناك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تتدافع بالمنالكب الآن إلى جانب الحكومات - هي المجتمع المدني

والشركات والسلطات المحلية والبرلمانيون - التماسا لدور في تحديد الأولويات وللمساهمة في الحلول.

٤ - وقد تكون الحكومات ما زالت هي السلطات المهيمنة على الصعيد الوطني. ولكن نطاق نفوذها أصبح أقل، وحدث تحوّل في طريقة عملها. وتجد أغلبية البلدان صعوبة في معارضة الاتجاهات التي تحددها الدول الكبرى على صعيد السياسات. فثمة قرارات كثيرة تؤثر في شعوبها يتم التوصل إليها في المنتديات الدولية خارج نطاق سيطرتها المباشرة. وأدت أيضا اللامركزية إلى انتقال قدر كبير من نفوذها إلى السلطات المحلية والإقليمية.

٥ - ويرى كثيرون أن التغير العالمي يوسع نطاق أوجه انعدام المساواة ويؤدي إلى تصاعد المخاطر بالنسبة للسكان الضعفاء. وحتى أشد أنصار العالمية حماسة يقرون الآن بوجوب إدارتها تحقيقا لشمول الجميع. فالسياسات التي تحايي الأقوياء على حساب الضعفاء قد تحقق مصالح الأقوياء على المدى القصير ولكن ذلك يكون على حساب الجميع على المدى الطويل. ويتطلب شمول الجميع إتاحة فرص متساوية للدول والشعوب، وتوافر سياسات واستراتيجيات إنمائية منصفة، وعمليات لصنع القرار تتسم بالديمقراطية وتقوم على المشاركة. كما أنه يتطلب احترام المواطنين وحقوقهم، والاحتفاء بالتنوع الثقافي، وإعادة تعريف الأمن لكي يشمل مفهوم أمن الإنسان. والمجتمع المدني محوري في هذا كله.

٦ - وثمة ثلاثة جوانب للاتجاهات العالمية وثيقة الصلة على وجه الخصوص بقصد الفريق أثرت في كيفية تعامله مع مهمته:

- أوجه نقص الديمقراطية في الحكم العالمي
- تنامي قدرة وتأثير الجهات الفاعلة غير التابعة للدول
- تزايد نفوذ الرأي العام العالمي

أوجه نقص الديمقراطية في الحكم العالمي

٧ - من المبادئ الأساسية للديمقراطية التمثيلية ربط المواطنين بالقرارات التي تؤثر فيهم وكفالة المساءلة العامة عن تلك القرارات. وهذا المبدأ تقوم عليه اللامركزية، وتمكين المجتمع المحلي، والتنمية التشاركية. كما تقوم عليه عناصر الحكم الرشيد المقبولة على نطاق واسع - وهي الشفافية، والمساءلة أمام ممثلي المواطنين، والتمحيص المستقل، وتطبيق قوانين واضحة تطبيقا يمكن التنبؤ به، ووجود آليات فعالة لكفالة الضوابط والتوازنات.

٨ - ولكن مشاركة الناس تتضاءل، كما أنهم يعربون عن خيبة أملهم في المؤسسات التقليدية للديمقراطية. ومن قبيل المفارقة أن هذا يحدث في الوقت الذي تصل فيه الديمقراطية، كأسلوب للحكم، إلى مدى أبعد مما وصلت إليه في أي وقت من قبل. وتكشف الدراسات الاستقصائية عن تدني مستوى الثقة في البرلمانيين في بلدان كثيرة، كما أن عضوية الأحزاب السياسية قد انكمشت. وثمة عوامل كثيرة تفسر هاتين الظاهرتين هي: الصلات بين نفوذ الشركات والسياسة، وقضايا الفساد، واللامبالاة السياسية، وما إلى ذلك. ولكن من العوامل الرئيسية في هذا الصدد تصوّر أن أشكال التمثيل التقليدية أقل أهمية في عصر العولمة هذا. ويبدو أن المشرعين المنتخبين والبرلمانات تأثرهم ضئيل على القرارات التي تُتخذ على الصعيد الحكومي الدولي أو في الإشراف على الأسواق الدولية وتنظيمها. كما أن فصل السلطات التقليدي - أي وجود هيئة تشريعية مكونة من ممثلين منتخبين لكي تشرف على أداء الهيئة التنفيذية وتراقبه - لا ينطبق بهذا الوضوح في المؤسسات الحكومية الدولية.

٩ - ومن ثم ينشأ التفاوت في السياسة الحديثة. فالاقتصاد والتجارة والاتصالات بل وحتى الثقافة يتزايد طابعها العالمي. ولكن الديمقراطية التمثيلية تظل قطرية ومحلية أساساً. وبالنظر إلى التوصل إلى مزيد من القرارات في المنتديات والمنظمات الدولية، تزداد أهمية استحداث إطار أقوى للحكم العالمي يتسم بالمساءلة الديمقراطية أمام المواطنين في كل مكان. والركائز المنبثقة لهذا الإطار هي المجتمع المدني، والأدوار العالمية للبرلمانيين، والرأي العالمي، ووسائل الإعلام العالمية. ويستخدم الناس المهتمون بهذه القضايا قنوات جديدة للتعبير عن اهتماماتهم السياسية - من خلال شبكات المجتمع المدني العالمية والحركات الاجتماعية العالمية.

١٠ - ويرى الفريق أن بإمكان الأمم المتحدة أن تساهم مساهمة هامة في تعزيز الديمقراطية وتوسيع نطاق مداها - بالمساعدة على ربط العمليات الديمقراطية الوطنية بالقضايا الدولية وتوسيع أدوار المجتمع المدني في العمليات التداولية.

تنامي قدرة وتأثير الجهات الفاعلة غير التابعة للدول

١١ - تزداد أهمية الجهات الفاعلة غير التابعة للدول في المجتمع وفي الحكم. ويعرب الآن المواطنون النشطون سياسياً عن بواعث قلقهم من خلال آليات المجتمع المدني بدلا من الأدوات التقليدية للديمقراطية، وبخاصة فيما يتعلق بالشؤون الدولية. ويُسند التحرك نحو اللامركزية ولاية أوسع إلى المنظمات الأهلية والسلطات المحلية. كما أن رغبة الحكومات في إقامة شراكات لمعالجة القضايا ذات الأولوية وتحسين الخدمات أتاحت فرصا جديدة للقطاع الخاص وللمجتمع المدني، مما أثار جدلا في بعض الأحيان.

١٢ - ولقد تعاضم الدعم المقدم لمنظمات كثيرة من منظمات المجتمع المدني الموجهة نحو السياسات، وبخاصة الدعم المقدم لمجموعة واسعة من جماعات الدعوة ومن الحركات الاجتماعية من قبيل المنتدى الاجتماعي العالمي. وتتنافس القضايا الكثيرة على الظفر بالاهتمام والعضوية والمساهمات والدعم. كما أنها تشكل سوقاً جديدة - لا للسلع والخدمات، بل للمصالح والأفكار والإيديولوجيات.

١٣ - وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة إضافة لهذه الإمكانيات. فقد بات من السهل على جماعات الدعوة أن تصبح عالمية بقدر سهولة أن تصبح محلية. وتصنّف العمليات الانتخابية التقليدية الناس بحسب التجمعات المادية، وبحسب مكان وجودهم. وتشكل القنوات الجديدة "جماعات مصالح عالمية". فالمواطنون يمكن أن يشاركوا مشاركة أنشط كثيراً في العمليات المتعلقة بالسياسات الخاصة بالقضايا التي يهتمون بها أقصى اهتمام. وباستطاعتهم الحصول على أحدث المعلومات على مواقع شبكة الويب، وأن يحاطوا علماً مباشرة أو إلكترونياً بالتطورات والفرص الجديدة للمشاركة، وأن يؤثروا على الوزراء والمشرعين والصحف مباشرة. وهذا تحول جذري. وأصبحت الديمقراطية التمثيلية، التي ينتخب فيها المواطنون دورياً ممثلهم فيما يتعلق بالمجموعة الكاملة من القضايا السياسية، تكملها حالياً الديمقراطية التشاركية، التي يمكن للجميع أن يشاركوا فيها في المناقشات التي تهمهم إلى أقصى حد، من خلال الدعوة والاحتجاج وبطرائق أخرى. ومن الممكن الآن بسهولة أكبر التعبير مباشرة لحائزي السلطة عن الضغوط السياسية والمطالب الاجتماعية.

١٤ - وقد بحث الفريق هذه الديناميات - أي أنه بحث التفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة التابعة للدول والجهات الفاعلة غير التابعة للدول وبحث أهميتها بالنسبة للأمم المتحدة. ومع أن التركيز الرئيسي ينصب على المجتمع المدني، فإن رسائل كثيرة من رسائلنا تنطبق بنفس القدر على البرلمانين والشركات والسلطات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومات التي تتكون منها عضوية الأمم المتحدة. وافتقاراً إلى مصطلح أكثر أناقة، يستخدم الفريق عبارة "الجهات المستهدفة" عند التشديد على المجال الأوسع نطاقاً لأي رسالة. وقد اتضح من المشاورات أن المفاهيم المغلوطة غالباً ما تنشأ عن التعاريف غير الدقيقة أو غير الواضحة، ومن ثم يرد مسرد للمصطلحات في بداية هذا التقرير.

تزايد نفوذ الرأي العام العالمي

١٥ - إن منظمات المجتمع المدني تحيط المواطنين علماً بالخيارات على صعيد السياسات، من خلال مواقعها على شبكة الويب وقنوات أخرى. كما تؤثر الشبكات العالمية للنشطاء والبرلمانيين والصحفيين وزعماء الحركات الاجتماعية وغيرهم على المناقشات المتعلقة

بالسياسات، ولا سيما على القضايا الدولية. وهذا كله يعززه تأثير وسائط الإعلام الجماهيرية على الشؤون الجارية - وتعززه المصادر المتنوعة التي يمكن أن يلجأ إليها معظم الناس للحصول على المعلومات. وهذا كله يُوجد ظاهرة جديدة - هي ظاهرة الرأي العام العالمي - تشكل جدول الأعمال السياسي وتنبتق عنها مجموعة عالمية من القواعد ومطالب المواطنين تتخطى الحدود الوطنية. وقد ساهم المجتمع المدني وساهمت أعمال المواطنين في إفساح حيز عام عالمي للنقاش. وبهذا المعنى، أصبح المجتمع المدني طرفاً في الحكم العالمي الآن بقدر كون الحكومات طرفاً في ذلك الحكم.

آثار هذه الاتجاهات على المجتمع المدني

١٦ - يُطلب إلى المجتمع المدني، مع تزايد نفوذه، أن يبرر وضعه ونفوذه الجديدين. وثمة ناقدون له، تُحرك بعضهم الرغبة في الإبقاء على الوضع القائم، بينما تُحرك آخرون الاعتبارات السياسية. فقد تستاء الحكومات من وجود أصوات غير أصواتها تؤثر على القرارات الدولية. ويزعم الساسة أنهم يملكون ولاية فريدة هي ولاية التحدث نيابة عن المواطنين. وقد يستاء زعماء قطاع الأعمال من الخوض في مسائل أخلاقية لا هم حملة أسهمهم أو عملاءهم اهتماماً مباشراً كبيراً. ويرى بعض زعماء المجتمع المدني أن زعماء آخرين يفتقرون إلى الإحساس بالمسؤولية - وربما يرون أنهم مجرد واجهات لمصالح الحكومة أو لمصالح قطاع الأعمال.

١٧ - وبما رس المجتمع المدني العالمي الآن نفوذاً حقيقياً باسم المواطنين. ومن الطبيعي توقع المزيد من المطالبات بالمساءلة والنزاهة، كما هو الحال فيما يتعلق بأبعاد النفوذ السياسي الأخرى. فهل النفوذ في محله فعلاً؟ وهل أبرز الأصوات ذات حجية حقاً؟ وباسم من تنطق تلك الأصوات حقاً؟ وما هي آليات كفالة المساءلة والكد؟

١٨ - وثمة مبادرات كثيرة جديدة بالإعجاب في المجتمع المدني تعالج هذه الأمور عن طريق ضغوط النظراء، والإدارة الذاتية، والإبلاغ العام، وطينا وعالميا على السواء. ولكن هذا النظام ما زال في مرحلته الوليدة. ومع أن الأمم المتحدة ليس من مهمتها أن تعرّف إدارة المجتمع المدني أو أن تفصل فيها، من المعقول أن تتوقع الدول الأعضاء من الأمانة العامة أن تكفل استيفاء العناصر الفاعلة التي تشارك في عملياتها التداولية لبعض معايير الحكم الأساسية، على الأقل، وأن تدلل على مؤهلاتهم سواء كانت تستند إلى التمرس أو الخبرة الفنية أو العضوية أو قاعدة دعم. ولذلك من الملائم أن تبحث الأمم المتحدة هذه المسائل مع محاورها الرئيسيين من المجتمع المدني ومع شبكاتهم.

آثار هذه الاتجاهات على الأمم المتحدة وعلى العمليات الحكومية الدولية

١٩ - لا يقلل تزايد نفوذ المجتمع المدني في السياسة العالمية من أهمية العمليات الحكومية الدولية - بل يعززها. كما أنه لا يقلل من سلطة الحكومات في تلك العمليات. ومع أن المجتمع المدني يمكن أن يساعد على إدراج قضايا على جدول الأعمال العالمي، لا يملك سوى الحكومات سلطة البت في تلك القضايا. ولكن من الصحيح أن هناك قضايا بارزة كثيرة في عصرنا عززها وشكّلها المجتمع المدني، مدفوعاً بقوة الرأي العام. ولنتأمل العلاقات بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والبيئة، وعلاجات الإيدز، والجنود الأطفال، وتخفيف عبء الديون، والألغام الأرضية. ولنتأمل أيضاً التآزرات القوية لتجمعات الجهات الفاعلة التابعة للدول والتابعة للمجتمع المدني ذات الرؤية الفكرية المتماثلة وهي تعمل سوياً.

٢٠ - والمسألة ليست مسألة تقاسم السلطة في لعبة حصيلتها صفرية. بل على العكس من ذلك، فالمشاركة البناءة من جانب المجتمع المدني يمكن أن تعزز المداولات الحكومية الدولية بإطلاعها على المعلومات وبتوعيتها بالرأي العام وبالحقائق على مستوى القواعد الشعبية، مما يزيد من تفهم الجمهور لقراراتها ويعزز مساءلتها. وهذا يجعل هذه المنتديات أكثر أهمية، ويقلل أوجه النقص الديمقراطي المعرضة لها. وباستطاعة المجتمع المدني أيضاً أن يدعو إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الأولويات المتفق عليها عالمياً، ولتعزيز قضايا الأمم المتحدة والتعددية.

٢١ - فكيف تستجيب الأمم المتحدة؟ هل تغتنم الفرص أم أنها أسيرة الماضي؟ لقد دعت الأمم المتحدة باستمرار إلى مشاركة المجتمع المدني في عملياتها التداولية، وبخاصة في المؤتمرات العالمية الكبيرة التي عُقدت في تسعينات القرن العشرين. وساهم ذلك في نشوء مجموعة قيم وقواعد عالمية، وبخاصة في مجالات حقوق الإنسان، والعلاقات بين الجنسين، والحكم، والبيئة. وأتاحت الأمم المتحدة أيضاً سبلاً جديدة لمشاركة المجتمع المدني في العمليات وفي وضع السياسات.

٢٢ - ولكن الفريق يتساءل عما إذا كان واضحاً بالنسبة للأمم المتحدة وضوحاً كافياً سبب قيامها بهذه الأشياء. فقد كانت تستند عادة في عملية هذه المشاركة إلى المادة ٧١ من ميثاقها، التي تنص ببساطة على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية، ولا تنص على أنه يجب أن يجري تلك الترتيبات. وربما كانت التوترات الواضحة في العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني نابعة جزئياً من الافتقار إلى مبررات محددة بوضوح لتعزيز المشاركة حالياً. وهذا هو السبب الذي يستوجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر صراحة في تعداد أسباب التماسها مشاركة المجتمع المدني.

ما سبب التماس مشاركة المجتمع المدني؟

٢٣ - إن التشارك مع المجتمع المدني والبرلمانات والجهات الفاعلة الأخرى يساعد الأمم المتحدة على تحديد الأولويات العالمية، وعلى أن تصبح أكثر تجاوبا وأكثر خضوعا للمساءلة، وعلى تعزيز قاعدة الدعم الخاصة بها - مما يجعلها أقدر على معالجة تلك التحديات. كما أنه يساعد الأمم المتحدة على أن تصبح منظمة تنتمي إلى "نحن الشعوب". إلا أن هناك مفاضلات لا بد منها. فلو أشركت الأمم المتحدة جميع ذوي العلاقة في كل مناقشة، لأصبح لديها عدد من الاجتماعات لا نهاية له ولا يصل إلى خاتمة. وستجد الحكومات منتديات أخرى لمفاوضاتها، مثلما تفعل في مجال التجارة والاقتصاد. ويؤمن الفريق بإمكانية تحقيق التوازن الصحيح.

٢٤ - وتوجد لدى كثيرين في المجتمع المدني وقطاع الأعمال والحكومات المحلية ما يلزم من معلومات مباشرة وخبرة وقدرات لمواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، بدءا من العمليات المحلية وانتهاء بوضع السياسات العالمية. ولديهم أيضا سبيل للوصول إلى الموارد والمهارات الجديدة. وتحتاج الأمم المتحدة، لكي تستغل تلك الأصول، إلى إقامة شراكات أقوى - وفتح الأبواب لآخرين، لا مجرد الحكومات فحسب، للمساهمة في مناقشاتها. ويجب، تحقيقا لذلك، أن تميز بين العمليات التداولية، التي ترحب بالخبرة الفنية المتنوعة، والمفاوضات الرسمية بشأن الاتفاقات، التي تظل حكومية دولية. فهذا يكفل للحكومات عدم تفويض منظمات المجتمع المدني لطابع الأمم المتحدة الحكومي الدولي - بل يكفل تعزيز ذلك الطابع، بجعل قراراتها أفضل استنارة. كما أن تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني يمكن أن يُبقي الأمم المتحدة مسيرة للرأي العام العالمي - وهو "القوة العظمى الثانية" - وأن يعزز مشروعيتها.

٢٥ - ولذلك، يجب على الأمم المتحدة، عندما تسعى إلى إشراك آخرين، أن تكون حريصة على إعطاء الأولوية لمن تتوافر لديهم حقا الخصائص اللازمة. وكل إشراك ينطوي على تكلفة فرصة ضائعة، وما لم تكن القيمة تتجاوز هذه التكلفة، تضعف العملية الحكومية الدولية بدلا من أن تتعزز.

٢٦ - وهذا يستدعي مزيدا من الصراحة بشأن خصائص المشاركين من المجتمع المدني. ووكالات الأمم المتحدة تكون عنيدة المراس في عملياتها عندما تختار من الذي تُقيم شراكات معه، بحيث تقوم بتمحيص سجلاته وتلجأ إلى جهات خارجية لتكون حَكَمًا في هذا الموضوع. وهي بحاجة إلى اتباع نهج عملي مماثل فيما يتعلق بإشراك آخرين في عملياتها التداولية. وهذا لا يعني أن الأمم المتحدة ينبغي أن تختار بنفسها المتحدثين باسم المجتمع المدني. ولكنها ينبغي أن تحدد معايير وعمليات أوضح لاختيارهم - مشددة، كما يقترح الفريق،

على التريبط الشبكي المنضبط وعمليات استعراض النظراء التي تجريها الجهات المستهدفة. وللأمم المتحدة حق - وواجب - أن تضمن استيفاء هذا الاختيار لاختبارات الصلاحية والاستقامة والحكم والتوازن (التي ترد مناقشة لها في الفرع السابع).

٢٧ - وإيجازاً، يتسم المجتمع المدني وتتسم الجهات المستهدفة الأخرى بالأهمية بالنسبة للأمم المتحدة لأن خبرة كل منهما وارتباطاته الاجتماعية يمكن أن تساعد الأمم المتحدة على القيام بعمل أفضل، وتحسين مشروعيتها، وتحديد الأولويات، والارتباط بالرأي العام. كما أن المجتمع المدني باستطاعته أن يثير قضايا جديدة، ويركز الاهتمام على الأبعاد الأخلاقية للقرارات المتخذة في المجال العام، ويوسع الموارد والمهارات، ويتحدى الافتراضات والأولويات الأساسية، ويعترض على القرارات غير العادلة. ومن ثم، فإن تعزيز الإشراف، المخطط له بعناية، سيجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في أعمالها وفي مساهماتها في مجال الحكم العالمي. ويوجد تآزر هنا، لا تعارض. ففرص العمل مع الأمم المتحدة تعزز المجتمع المدني، وهذا يؤدي بدوره إلى تمكين الأمم المتحدة، مما يعزز أهميتها بالنسبة لقضايا عصرنا.

تحولات الصيغة التي يدعو إليها الفريق

٢٨ - لقد حددت مداولات الفريق أربعة تحولات في الصيغة لكي تسترشد بها الأمم المتحدة في تعزيز علاقاتها مع المجتمع المدني والجهات المستهدفة الأخرى، هي:

- أولاً، أن تصبح منظمة متطلعة إلى الخارج
- ثانياً، أن تضم جهات مستهدفة كثيرة
- ثالثاً، أن تربط المحلي بالعالمي - جاعلة البلدان هي التي لها الأولوية
- رابعاً، أن تساعد على إعادة تشكيل الديمقراطية من أجل القرن الحادي والعشرين

أن تصبح منظمة متطلعة إلى الخارج

٢٩ - لا تستطيع الحكومات بمفردها أن تجد حلولاً لتحديات اليوم العالمية. إذ يجب أن تستفيد الاستراتيجيات الفعالة من نفوذ الرأي العام، وإبداع المجتمع المدني وقدرته على الإقناع، وموارد القطاع الخاص ومهاراته، وقدرات جهات مستهدفة أخرى كثيرة. وفي مواجهة هذه التحديات، تتسم قدرات الأمم المتحدة بالتواضع، مع استثناء واحد. والاستثناء هو قدرتها التنظيمية. فالأمم المتحدة هي وحدها التي تملك مشروعية بلا منازع تؤهلها لحشد الجهات الفاعلة المتنوعة والفوز بثقة تلك الجهات. وعندما تفعل ذلك، يمكن أن تصبح النتائج مذهلة.

٣٠ - ولكن الأمم المتحدة لا تستغل دوماً هذه الإمكانيات - لسببين، كما يشير الفريق. أولاً، أن عضويتها وتاريخها يجعلانها تتصرف كمنظمة موجودة من أجل الحكومات حصراً، بحيث تتبنى مواقف وأساليب عمل قد تردع آخرين. ورغم التسليم بأن قرارات الأمم المتحدة يتخذها أعضاؤها، فإن جهات فاعلة أخرى حاسمة الأهمية لعملياتها التداولية ولبرامجها. ثانياً، يوجد اتجاه في الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن أي منظمة كبيرة، للتطلع إلى الداخل - أي إلى ما لديها من موارد وخبرة وخطط عمل وهياكل - لا إلى الخارج بحثاً عن الآخرين الذين يمكن أن يقدموا ما يلزم لمواجهة التحديات الماثلة.

٣١ - ويحث الفريق الدول الأعضاء والأمانة العامة على التطلع إلى الخارج - لجعل القضايا والاحتياجات في بؤرة الاهتمام، لا المؤسسة، وللبحث عن أولئك الذين يمكن أن يساعدوا على تلبية تلك الاحتياجات. وينبغي أن تسير الأمم المتحدة بطريقة متعمدة بدرجة أكبر تيارات الرأي العام الرئيسية فيما يتعلق بقضايا السياسات العالمية. وينبغي، بإشراكها أولئك الذين يؤثرون في المواقف العامة، أن تضعف جهودها لتشكيل الرأي العام. ما الذي يستلزمه ذلك؟ تحولات في الثقافة المؤسسية، وصنع القرار، والإدارة - شبيهة بالتحولات التي أجرتها شركات كبرى كثيرة لكي تصبح منظمات تتسم بالتربيط الشبكي.

أن تضم جهات مستهدفة كثيرة

٣٢ - إن كلا من البرامج التنفيذية وعملية وضع السياسات يمكن أن تصبح أكثر فعالية عندما يشارك فيها جميع الأطراف، وبخاصة عبر الخط الذي يفصل بين الشمال والجنوب. وهذه ليست مجرد مسألة استغلال قدرات مختلفة - بل هي مسألة تبادل وجهات النظر، وبناء احترام مختلف أنواع التجربة والمعرفة، والاعتراف بقوة التنوع، وقوة نوع الجنس، والمنطقة، والثقافة.

٣٣ - وهذا ليس جديداً. ولكن الفريق يحث الأمم المتحدة على الاعتراف بما يصبح سبيلاً لا مناص منه لأداء المهام المطلوبة في القرن الحادي والعشرين - وإتاحة "مجالات مأمونة" للتفاعلات البناءة عبر خطوط التقسيم الجغرافية والقطاعية والثقافية. فالعملية الحكومية الدولية التقليدية - التي تتفاوض فيها الحكومات على اتفاق عالمي ثم تنفذه بعد ذلك وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء - يكمله نهج جديد، تتكاتف فيه أطراف ذات رؤية فكرية متماثلة ولكنها متباينة في مبادرة مشتركة لاتخاذ تدابير وتحليل السياسات. وقد تشمل "شبكات السياسات العالمية" هذه كلاً من الحكومات، والسلطات المحلية، وعناصر المجتمع المدني الفاعلة، والشركات، وغيرها. وقد كانت تلك الشبكات مسؤولة عن أوجه تقدم كثيرة وملحوظة على صعيد السياسات في السنوات الأخيرة.

٣٤ - وتخطيط الإمكانيات العالمية الجديدة من خلال التحالفات الاستراتيجية لا يتعارض مع التعددية التقليدية - بل يكملها ويعززها. ولكن لا بد من الاعتراف بقوة هذه الدبلوماسية الجديدة اعترافا كاملا. فغالبا ما تُحتَضن مبادرات خارج الأمم المتحدة - وإن كان من المحتمل أن تنضوي تحت لواء الأمم المتحدة بعد ذلك، مثلما حدث في قضية الألغام الأرضية. ويعتبر الفريق أن إشراك جهات مستهدفة كثيرة، بما يترتب على ذلك من اتباع نُهج قائمة على الشراكة حيثما أمكن، يمثل أولوية عليا بالنسبة للأمم المتحدة في كل من عملها المتعلق بوضع المعايير وعملها التنفيذي. وينبغي أن يكون ذلك قوة محركة رئيسية للتشارك بين المنظمة والمجتمع المدني وغيره من الجهات المستهدفة.

أن تربط المحلي بالعالمي

٣٥ - لقد تبين للفريق، من خلال تحرياته، أن الأمم المتحدة توجد لها شخصيتان مختلفتان اختلافا شديدا - شخصية واضح المعايير بمداوتها العالمية، وشخصية المصلح العملي بعملها القطرية. وكلتا الشخصيتين هامتان، ولكن الفريق يرى أن طريقا ذا اتجاهين ينبغي أن يربط بين العالمين. ولهذا السبب فإن تعزيز تشارك المنظمة مع جهات فاعلة أخرى تكون نقطة انطلاقه على المستوى القطري - في جميع جوانب أعمالها. وهذا من شأنه أيضا أن يحقق الكثير لتقويم احتلال التوازن المحلي والمؤسف بين أصوات جهات الشمال الفاعلة وجهات الجنوب الفاعلة في منتديات السياسة الدولية - وهو ما يرى الفريق أنه ينبغي أن يكون اعتبارا ذا أولوية في إعادة تشكيل العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٣٦ - والنمط المعتاد في العالم الحكومي الدولي هو وضع السياسات على المستوى العالمي، وإحالتها إلى المستوى الوطني لتنفيذها. ومن ثم يشدد التشارك مع المجتمع المدني على الصعيد القطري على التعاون التنفيذي. والطريق ذو الاتجاهين من شأنه أن يجعل الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والعناصر الأخرى تعمل سويا لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات فعالة من أجل ترجمة السياسات العالمية إلى برامج وثيقة الصلة بالسياقات الوطنية - وتكفل اهتماما جدول الأعمال التداولي العالمي بهذه العمليات الوطنية اهتماما حقيقيا. وهذا معناه أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعترف بأن لها مصلحة في العمل على وضع سياسة صحية وهيئة بيئة قانونية للمجتمع المدني - وبخاصة في البلدان النامية.

أن تساعد على تعزيز الديمقراطية من أجل القرن الحادي والعشرين

٣٧ - يعتقد الفريق أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقبل دورا أكثر صراحة في تعزيز الحكم العالمي ومعالجة أوجه القصور الديمقراطي المعرضة له. فباستطاعتها، من خلال نفوذها لدى

الحكومات والوكالات الحكومية الدولية والبرلمانات الوطنية ووسائل الإعلام، أن تساعد على إعادة تشكيل الديمقراطية لكي تصبح أنسب لحقائق العالم واحتياجاته حالياً. ما هي إذن المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها ذلك؟ إن الديمقراطية التشاركية تزداد أهميتها إلى جانب الديمقراطية التنفيذية. والمشروعية في عملية تشكيل السياسات لا تنبع من صندوق الاقتراع فقط. فالرأي العام ينبثق، عن حق، كقوة مؤثرة في تشكيل السياسات والأولويات العالمية. وينبغي أن تصبح المنظمات الحكومية الدولية أكثر خضوعاً للمساءلة، وأكثر شفافية وتجاوباً مع المواطنين عالمياً.

اقتراحات الفريق

٣٨ - لم يعد التشارك الفعال مع المجتمع المدني والجهات المستهدفة الأخرى خياراً - بل هو ضرورة لكي تحقق الأمم المتحدة أهدافها وتبقي على أهميتها في القرن الحادي والعشرين. وتحتاج الأمم المتحدة، لكي تحقق ذلك، إلى إيجاد توجه خارجي لها، بحيث تسعى إلى تحديد مجموعة الجهات الفاعلة التي يمكن أن تساعد على تلبية الاحتياجات وبحيث تستحدث الآليات اللازمة لإشراك تلك الجهات. وهذا يستتبع بدوره استحداث طرائق جديدة للعمل، واكتساب مواقف وقدرات داخلية جديدة.

٣٩ - وترسم اقتراحات الفريق مسار عملية التغيير هذه تأسيساً على أفضل ممارسات الأمم المتحدة. وتجسد الاقتراحات خمسة مبادئ عملية هي:

- أولاً، ينبغي للأمم المتحدة أن تجد في تحديد المبتكرات في النظام والعمل على جعل أفضل ممارسات اليوم هي ممارسات الغد المعتادة. وثمة مقترحات كثيرة في هذا الصدد لها سوابق في مشاريع رائدة في مكان ما بمنظومة الأمم المتحدة.
- ثانياً، لا تبدأ الأمم المتحدة من الصفر. فهناك الكثير مما يبعث على الفخر في استراتيجياتها القائمة وفي التدابير المتخذة مؤخراً لتعزيز التشارك. والمقصود إلى حد كبير باقتراحات الفريق هو التوسع في تلك الاستراتيجيات والتدابير وتعميقها وحمايتها، لا إحلال استراتيجيات وتدابير أخرى محلها.
- ثالثاً، لقد حقق شركاء الأمم المتحدة الرئيسيون في المجتمع المدني - وبخاصة شبكات المنظمات غير الحكومية المعتمدة من الأمم المتحدة ورابطات الأمم المتحدة - الكثير فعلاً للمساعدة على تعزيز التوجه الخارجي للأمم المتحدة ومن شأنهم أن يكونوا حلفاء لا يقدررون بثمن في المساعدة على تنفيذ الاستراتيجية المقترحة.

• رابعاً، إن المتدييات الحكومية الدولية التقليدية ليست السبيل الوحيد الذي يمكن به أن تجري أعمال المنظمة. وينبغي زيادة استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة استغلالاً أكبر كثيراً.

• خامساً، إن الفرص تحددها السياقات، وكذلك الأطراف الحاسمة الأهمية لإتاحة تلك الفرص أو للقضاء عليها. ويلاحظ الفريق الجهود الرائعة المبذولة في هذا الصدد في السنوات الأخيرة وبثني عليها، ويشدد على أن المقصود باقتراحاته هو أن تكمل تلك الجهود وتبني عليها، لا أن تحل محلها.

٤٠ - ومعظم اقتراحات الفريق تتعلق بإيجاد سبيل مناسب للعمل والتعاون مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، لا مع المجتمع المدني فحسب. ويستخدم مصطلح "الجهات المستهدفة" للتشديد على المدى الأوسع لهذه الاقتراحات. ومع أن بعض الاقتراحات من شأنها أن تستلزم موافقة حكومية دولية، من الممكن أن يتصرف الأمين العام للأمم المتحدة بناء على بعضها بحكم سلطته. ومن شأن اقتراحات أخرى الاستفادة من تعاون برامج الأمم المتحدة وصناديقها والوكالات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي حين أن بعض اقتراحاتنا جديدة، فإن كثرة منها تبني على جهود رائدة ناجحة داخل الأمم المتحدة وداخل المنظومة المتعددة الأطراف الأوسع نطاقاً. وعندما تشير الاقتراحات إلى اتخاذ الأمم المتحدة إجراء، أو موافقتها على تغيير، فإن هذا يشير إلى خطوة تتطلب اتفاقاً حكومياً دولياً. وحيثما يقترح الفريق تدابير يرى أن من الممكن أن تتخذها الأمانة العامة أو يتخذها الأمين العام، يشار إلى ذلك صراحة في صياغة الاقتراح.

ثانياً - دور الأمم المتحدة التنظيمي - تبني عمليات تشارك فيها جهات مستهدفة متعددة

٤١ - لقد كانت أهم مساهمة للأمم المتحدة هي دائماً قدرتها التنظيمية، بحيث تجمع سوية حكومات البلدان المتحاربة أو التي تقف في طرفي النطاق الطيفي الإيديولوجي المتناقضين. وهذا ينطبق الآن أيضاً، باستثناء أن بعض الجهات الفاعلة الرئيسية في العالم ليست حكومية. فمن الممكن أن تحل الحكومات المركزية بمفردها قلة من أكثر معارك اليوم إلحاحاً - سواء كانت تتعلق بالجوع، أو الفقر، أو الأمية، أو الجوائح العالمية، أو الإرهاب، أو المخدرات، أو التغير البيئي، أو الكوارث الطبيعية، أو التهديدات البيئية، أو إيذاء المرأة والطفل، أو الانقسامات الطائفية والإثنية، أو البطالة، أو الأزمات الاقتصادية، أو أوجه التفاوت في الثروة أو النفوذ أو الحصول على المعلومات. وتلزم عناصر فاعلة أخرى لخوض هذه المعارك - من

المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية وأماكن أخرى. لماذا؟ لأن لدى تلك العناصر معارف وقدرات وخبرة ضرورية وصلات بالجهات المستهدفة الأساسية.

تحويل التركيز من التجمعات المعممة إلى الشبكات المحددة

٤٢ - تحتاج الأمم المتحدة إلى العمل مع ائتلافات جهات فاعلة ذات قدرات متنوعة ولكنها متكاملة. وهذا ينطوي على العمل مع شبكات السياسات العالمية، الأقدر، من منظمات التسلسل الرئاسي التقليدية، على معالجة التحديات المعاصرة. فهي أكثر مرونة وابتكاراً. وتنشئ عنها وتستخدم معلومات بمزيد من الكفاءة. وهي أقدر على تحديد وتوظيف الكفاءات اللازمة.

الاقتراح ١

ينبغي للأمم المتحدة، عند ممارسة سلطاتها التنظيمية، أن تشدد على شمول جميع الجهات المستهدفة ذات العلاقة بالقضية، وأن تعترف باختلاف الجهات الفاعلة الأساسية بحسب اختلاف القضايا، وأن تعمل على إقامة شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين للمبادرة إلى إيجاد حلول ولتمكين طائفة واسعة من شبكات السياسات العالمية من الابتكار وبناء زخم بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسات. وتحتاج الدول الأعضاء إلى فرص لصنع القرار جماعياً، ولكنها ينبغي أن تبدي استعدادها لإشراك عناصر فاعلة أخرى في عملياتها التداولية.

تبني المزيد من المرونة في تصميم منتديات الأمم المتحدة

٤٣ - مع أن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بعبارة "نحن الشعوب"، فإنه منظم كمحفل للحكومات المركزية، لا يتيح سوى مجال محدود لجهات فاعلة أخرى للمشاركة. فالمشاركة محصورة أساساً في المنظمات غير الحكومية، وتقتصر على محافل من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية وعلى قائمة ثابتة من المنظمات المعتمدة؛ مع تجاهل الخبرة الفنية الهامة الموجودة في أماكن أخرى. ووضع تلك المنظمات "الاستشاري" يعني أنها لا يمكن أن تتكلم إلا متى دُعيت وأنها لا تشارك باعتبار أن ذلك حق أصيل لها.

٤٤ - ومن شأن إزالة هذه التقييدات أن يتيح للأمم المتحدة مساهمات حيوية من جهات مستهدفة أخرى وأن يزيد من إحساس تلك الجهات بملكية الغايات العالمية. ويسلم الفريق بأن زيادة إمكانية الوصول تنطوي على تحديات. وجدول أعمال محافل الأمم المتحدة الرسمية، وبخاصة الجمعية العامة، مثقل بالفعل. كما أن زيادة مجموعة المشاركين يمكن أن

تزيد من صعوبة السيطرة على الاجتماعات، وأن تقلل من احتمالات التوصل إلى نتائج مفيدة - ومن ثم فإننا نقترح اتباع نهج يتسم بالحدس.

٤٥ - ويقترح الفريق استخدام منتديات مختلفة في مراحل مختلفة من دورة أي قضية في المناقشة العالمية. ونقترح أن يكون لكل منتدى منها أسلوب عمل مختلف ودرجة مختلفة من الرسمية، مع إشراك مشاركين مختلفين لكي يقدموا مساهمتهم ومن أجل أداء المهمة المطلوبة.

٤٦ - وفيما يتعلق بالقضايا الناشئة، قد تكون الصيغة صغيرة النطاق، وهي عقد منتديات "مائدة مستديرة" رفيعة المستوى غير رسمية لإتاحة تبادلات حقيقية للتجارب ولتجنب المواقف المترسخة. وفي هذه الحالة يكون المشاركون هم أخصائيو العالم، وزعماء المجتمعات المحلية المتأثرة بهذه القضايا متأثراً مباشراً أكثر من غيرها، والوزراء أو كبار المسؤولين من طائفة متنوعة من البلدان. وسيعبرون عن الرأي العام العالمي والتجارب على هذا المستوى وسيستشيرون بذلك الرأي وتلك التجارب.

٤٧ - وعندما تصبح قضية معروفة، من الممكن تنظيم حدث بارز يشارك فيه أصحاب مصلحة متعددون - مؤتمر عالمي كبير - من أجل بناء توافق آراء عالمي وإحساس بالإلحاحية فيما يتعلق بالتغيرات في السياسة العامة والمواقف العامة. وهذه الأحداث قد تكون "غير عملية"، ولكنها لا تقدر بثمن فيما يتعلق بوضع المعايير العالمية.

٤٨ - وترجمة المعايير المتفق عليها إلى تغييرات على أرض الواقع تتطلب استراتيجيات لاتخاذ تدابير متضافرة، وتحقق عادة التدابير التي يتخذها أصحاب مصلحة متعددون أكثر الحلول استدامة. ولهذا الغرض يكون نهج المشاركة هو أكثر النهج فعالية (انظر الفرع الثالث).

٤٩ - وإعادة النظر في الاستراتيجيات العالمية واقتراح تنقيحات لها مهمة مختلفة، ربما كان أفضل سبيل لتحقيقها هو الجمع ما بين واضعي السياسات والممارسين والأخصائيين المستقلين (من قبيل الأكاديميين والبرلمانيين) لإضفاء الموضوعية. وهذا يستدعي وجود إطار أكثر رصانة من المؤتمر العالمي، ولكن المشاركة الواسعة لازمة لكفالة المساءلة العامة.

الاقتراح ٢

ينبغي أن تضم الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من المتدييات، يرمي كل منها إلى تحقيق نتيجة محددة، مع تحديد المشاركة فيها بناء على ذلك. وينبغي أن تشمل دورة المناقشة العالمية بشأن أي قضية ما يلي:

- اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية رفيعة المستوى لاستعراض إطار القضايا
- مؤتمرات عالمية لتحديد المعايير والأهداف
- شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين لوضع المعايير والأهداف الجديدة موضع التطبيق عمليا
- جلسات استماع لأصحاب مصلحة متعددين لرصد الامتثال، واستعراض التجربة، وتنقيح الاستراتيجيات

دعم الابتكرات في مجال الحكم العالمي

٥٠ - يقترح الفريق أن تنبري الأمم المتحدة لتنظيم هذه المتدييات بمرونة وابتكار، مشددة على المشاركة الواسعة النطاق. واستخدام سلطة الأمم المتحدة المعنوية وقيادتها استخداما استراتيجيا يمكن أن يعزز أهميتها.

٥١ - وتكوين ائتلافات عالمية من الجهات المستهدفة - أي الحكم الشبكي، كما يسمى أحيانا - يعزز سلطة الجهات الفاعلة ومكانتها الدولية. وغالبا ما تكون شبكات السياسات العالمية متعددة القطاعات - تشمل حكومات ذات رؤية فكرية متماثلة، والمجتمع المدني، وآخرين - وتركز على قضايا محددة. وشبكات السياسات العالمية هذه أثرت تأثيرا كبيرا على السياسات، وشكلت الرأي العام، وساعدت على تسوية النزاعات بشأن قضايا من قبيل الديون، والألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة، والماس الممول للصراعات، والسدود الكبيرة، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وتضم عناصر فاعلة من الجنوب فضلا عن العناصر الفاعلة من الشمال. وقد تألفت في معظمها خارج نطاق الأجهزة الرسمية للأمم المتحدة، ثم انضوت تحت لواء الأمم المتحدة عندما اكتسبت زخما.

٥٢ - ولاحظ الفريق أيضا أمثلة عديدة للابتكار في الحكم تنبثق من داخل الأمم المتحدة، وهي دروس يجب الاستفادة منها على نطاق المنظومة. وثمة مثالان حديثا العهد هما مكتب المجتمع المدني، المقابل للمكتب الحكومي في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي يضم أعدادا متساوية من ممثلي الحكومات وممثلي منظمات الشعوب الأصلية.

٥٣ - وبالنظر إلى أن الحكم الشبكي يبرز بوضوح كجانب هام من جوانب وضع السياسات، فإن الأمم المتحدة يجب أن تحتضنه وتؤيده علنا إذا كان المراد لها أن تبقى في صدارة عملية صنع السياسة العالمية. وهذا يستتبع تسخير دورها القيادي ودورها التنظيمي للجمع ما بين الأطراف المحتملة - احتضانا للأفكار والتدابير. وهذا ليس دورا جديدا بالنسبة للأمم المتحدة. فقد جمع لأول مرة الاجتماع الدولي المعني بتسويق بدائل لبن الأم، الذي استضافته منظمة الصحة العالمية واليونسيف في سنة ١٩٧٩، ما بين الحكومات، والمهنيين العاملين في مجال الصحة، والمشتغلين بالصناعة التحويلية، وجماعات المستهلكين، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية. وبعد انقضاء سنتين أصبحت هناك مدونة حكومية دولية لتسويق تلك المنتجات.

٥٤ - ويقترح الفريق أن تستخدم الأمانة العامة للأمم المتحدة هذه الأدوات استخداما متكررا بدرجة أكبر. كما يقترح أن تصبح الأمم المتحدة رائدة فيما يتعلق بتكنولوجيات الاتصال الجديدة لتعزيز هذا الترابط الشبكي.

٥٥ - وكما هو الحال في أي شيء جديد وغير مألوف، هناك تحديات. ويلزم الحرص، تجنباً لتفتيت عملية وضع السياسات وتجنباً لفقدان التماسك. فكيف نضمن، مثلاً، عدم تجاهل لجنة معنية بالسدود الشواغل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالمياه والطاقة ومنع حدوث فيضانات في القرن الحادي والعشرين؟ كذلك، إذا أُسندت جميع القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية إلى المنتدى الدائم المعني بتلك الشعوب، هل سيحد ذلك من قدرة الأمم المتحدة بنطاقها الأعم على تعميم هذه الشواغل ضمن أعمالها؟

٥٦ - ويجب أن تؤدي الآليات الجديدة إلى زيادة فعالية المنتديات الحكومية الدولية. فحيثما كانت هذه الآليات فعالة من الممكن توقع تحديات بشأن إدارتها، وخضوعها للمساءلة، وتضاربات المصالح المحتملة.

الاقتراح ٣

ينبغي أن تبتكر الأمانة العامة فيما يتعلق بالحكم الشبكي، بحيث تجمع معا بين أشخاص ذوي خلفيات متنوعة يحددوا الحلول الممكنة على صعيد السياسات فيما يتعلق بالأولويات العالمية الناشئة. وينبغي أن تعتمد على تحريض تنظيم ساحة عامة عالمية على الإنترنت لاستطلاع الرأي العام والتوعية بشأن القضايا الناشئة. وينبغي أن يبادر الأمين العام إلى عقد منتديات استشارية لأصحاب مصلحة متعددين بشأن قضايا ناشئة مختارة وإلى إحالة استنتاجاتها إلى المنتديات الحكومية الدولية الملائمة.

الإبقاء على خيار عقد مؤتمرات عالمية كبيرة

٥٧ - لقد دأبت الأمم المتحدة منذ عهد طويل على عقد مؤتمرات كبيرة، ساهمت مساهمات فريدة في الحكم العالمي في تسعينات القرن العشرين. وبدءا من مؤتمر القمة العالمي للطفل الذي عقد في نيويورك (١٩٩١)، ساعدت المؤتمرات المتلاحقة على إعادة صياغة قضايا قديمة في سياق عصري - من قبيل جعل قضية البيئة وقضية نوع الجنس في صميم قضية التنمية. كما جمعت هذه المؤتمرات ما بين أعداد كبيرة من الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها لتشكيل استراتيجيات جماعية لمعالجة تلك القضايا.

٥٨ - إلا أن الدول الأعضاء لم تعد ترغب في المزيد من هذه الأحداث، لأنها ترى أنها باهظة التكلفة ولا يمكن التنبؤ بنتائجها السياسية. كما أنها ترى أن مؤتمر الذكرى السنوية الخامسة ومؤتمر الذكرى السنوية العاشرة يكرران نفس ما يكون المؤتمر الأصلي قد فعله، مع تحقيق ما ندر من النتائج الجديدة - بل حتى مع إضعاف اتفاقات والتزامات سابقة في بعض الأحيان. كما أنها تستاء من الطريقة التي يستغل بها المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة الفرصة لتوجيه نقد شديد إليها لفشلها في أن تفي بوعودها.

٥٩ - ويعتقد الفريق أن من الخطأ نبذ الأداة - بل ينبغي بالأحرى أن تستخدم استخداما متفرقا واستراتيجيا. فقد كانت هذه الأحداث فريدة في تجميع طائفة واسعة التنوع من أصحاب المصلحة بشأن قضايا جدلية. كما أنها شكلت الرأي العام والعمل العام، وأثارت الوعي بين المواطنين العاديين وأفرخت الكثير من الشبكات الموجودة الآن. وتتطلب قضايا ناشئة من قبيل الهجرة تداولا مماثلا بين أصحاب مصلحة متعددين، على شاكلة التداول الذي لا يمكن سوى للمؤتمرات العالمية أن تتيحه.

٦٠ - وينبغي أن يتيح التخطيط للمؤتمرات المقبلة أدواراً أقوى للشبكات الرئيسية للمجتمع المدني والجهات المستهدفة الأخرى لكي تضع قواعد أساسية للمشاركة والمساءلة والمسؤولية.

الاقتراح ٤

ينبغي أن تُبقي الأمم المتحدة على آلية عقد مؤتمرات عالمية ولكنها يجب أن تستخدمها لمأماً - لمعالجة القضايا الناشئة الرئيسية بشأن السياسات التي تستلزم تدابير عالمية متضافرة، وتفهماً عاماً معززاً، وتجارباً مع الرأي العام العالمي. وينبغي التخطيط لمشاركة المجتمع المدني والجهات المستهدفة الأخرى بالتعاون مع شبكاته وشبكاتها.

عقد جلسات استماع عامة بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالغايات العالمية

٦١ - إن ضعف تنفيذ الأهداف المتفق عليها عالمياً يؤدي إلى تآكل الثقة العامة في التعددية. ورصد تنفيذ هذه الأهداف من قبل أصحاب مصلحة متعددين رسداً شفافاً وشاملاً للجميع وأميناً من شأنه أن يعيد تلك الثقة. ولهذا الغرض، يقترح الفريق عقد جلسات استماع عامة، كذلك التي كانت تستخدمها الأمم المتحدة استخداماً متفرقاً في الماضي، من قبيل جلسات الاستماع بشأن التنمية العالمية التي عقدت في سنة ١٩٩٤. وجلسات الاستماع المقترحة، التي ربما تبحث التقدم المحرز نحو بلوغ غايات محددة من الغايات الإنمائية للألفية، وتنظم بالاشتراك مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة - من شأنها أن تكون منتديات تقنية، تعتمد على قرائن من المسؤولين، والبرلمانيين، والأخصائيين المستقلين، والزعماء المحليين، وممثلي المجتمع المدني، وغيرهم.

٦٢ - ويجب أن تُستخدم هذه الجلسات في دراسة طائفة واسعة من الظروف والنجاحات والعقبات الجغرافية، وفي تحديد تصحيحات المسار المناسبة. ويدعو الأمين العام إلى عقد هذه الجلسات، بالتشاور مع رئيس ومكتب لجنة الجمعية العامة أو لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأكثر اختصاصاً بالموضوع، والأمثل هو أن يرأس الأمين العام هذه الجلسات. وينبغي أن تكون عمليات تشترك فيها جهات مستهدفة متعددة وتعنى بقضايا محددة، لا منتديات ذات جدول أعمال مفتوح ولا تحضرها سوى جهة مستهدفة وحيدة، وذلك من أجل توليد مناقشة زاهرة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التنوع.

٦٣ - ويعتقد الفريق أن أهمية المنتديات الرئيسية الموجهة نحو جهة مستهدفة وحيدة - مع عدم وجود آليات واضحة لكي تصب في العملية الحكومية الدولية - قد قلّت كثيراً. ويقترح النظر في إعادة توجيه وقت الموظفين والموارد التي تتطلبها تلك الاجتماعات الدورية نحو

جلسات الاستماع العامة المقترحة. ويمكن أن يكون لهذه الأحداث أثر أكبر كثيرا عند تضيق محور تركيزها، وتوسيع نطاق المشاركة فيها، وكفالة أن تصب في عمليات الأمم المتحدة المعتادة. ومن أمثلة ذلك تحويل المؤتمر السنوي للمنظمات غير الحكومية الذي تعقده إدارة شؤون الإعلام إلى جلسة استماع عامة، وربطه بالعملية الحكومية الدولية.

الاقتراح ٥

ينبغي أن تتبنى الأمانة العامة العمليات التي تشارك فيها جهات مستهدفة متعددة وذلك باعتبارها قنوات جديدة لمناقشة أولويات الأمم المتحدة، مع إعادة توجيه الموارد التي تستخدم الآن في عقد منتديات لجهة مستهدفة وحيدة تتناول قضايا متعددة. وينبغي أن تنظم الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالاشتراك مع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، جلسات استماع عامة لاستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات المتفق عليها عالميا. وباستطاعة الأمين العام أن يدعو إلى عقد هذه الجلسات من منطلق سلطته وذلك باعتبارها جلسات فنية ومعنية بالتنفيذ لا بوضع سياسات عالمية جديدة. وينبغي إحالة نتائج تلك الجلسات عن طريق الأمين العام إلى المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة.

الاعتراف بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها آخرون في عمليات الجمعية العامة

٦٤ - إن الجلسات العامة للجمعية العامة رسمية إلى حد بالغ، ولا تتيح مشاركة تُذكر لجهات مستهدفة أخرى غير الدول الأعضاء. وغالبا ما سُمح للمنظمات غير الحكومية وغيرها بالمساهمة في الدورات الاستثنائية للجمعية أو في الجمعية، ولكن هذا يحدث من خلال ترتيبات غير رسمية، ويتطلب في بعض الأحيان تحايلا مؤسسيا تجنيا لإيجاد سوابق.

٦٥ - وتحتاج الجمعية العامة إلى إصلاح، وثمة فريق عامل يبحث منذ بعض الوقت طرائق "تنشيطها". وينبغي أن ترحب الأمم المتحدة بالمدخلات المخططة بعناية المقدمة من المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة ذات الخبرة الفنية المختصة وذلك لجعل المناقشات أكثر استنارة وأكثر تحاوبا مع اهتمامات المواطنين. وينبغي أن تستخدم الأمانة العامة شبكة اتصالاتها وسلطتها التنظيمية لكفالة حدوث ذلك بانتظام.

٦٦ - ويشدد الفريق على فرص الحوار والتعلم المتبادل بين الدول الأعضاء والجهات المستهدفة الخارجية. والاجتماعات غير الرسمية في نطاق الجمعية العامة قد تتيح فرصا جيدة،

وقد تتيح على وجه الخصوص عمليات تفاعلية تعزز الحوار فيما بين أخصائيي الدول والأخصائيين غير التابعين للدول. وعلاوة على ذلك، ليس من المنطقي إلى حد كبير أن تعترف الأمم المتحدة بمساهمة المجتمع المدني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولكنها تعارض مساهمة مماثلة في لجان الجمعية العامة التي تناقش نفس المواضيع.

٦٧ - إلا أن المتحدثين من المجتمع المدني وغيره من الجهات المستهدفة يجب، لكي يعملوا على نحو جيد، اختيارهم بعناية وفقا للموضوع المطروح، من خلال عملية تعاونية تشمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وشبكات الجهات المستهدفة، ورئيس الجمعية ومكتبها. ومن الممكن أيضا أن تساعد نفس الآلية على تحديد الآخرين الذين ينبغي السماح لهم بمراقبة المداولات. فهذا من شأنه أن يعزز قدرتهم على تقديم إحاطات للمندوبين وعلى إعلام الجمهور.

الاقتراح ٦

ينبغي أن تسمح الجمعية العامة بمشاركة جهات فاعلة أخرى إلى جانب الحكومات المركزية في عملياتها على أن تخطط بعناية لتلك المشاركة. وخصوصا، ينبغي أن تلتزم الجمعية بتقديم مساهمات بانتظام من أولئك الذين يمكن أن يقدموا مساهمات مستقلة فائقة الجودة إلى لجانها ودورها الاستثنائية. وينبغي اتخاذ الترتيبات المتعلقة بمشاركةهم بالتعاون مع شبكات الجهات المستهدفة ذات الصلة. وينبغي أن تساعد الأمانة العامة للأمم المتحدة على التخطيط لعقد جلسات تفاعلية مبتكرة مرتبطة بالاجتماعات الرسمية ولكنها تعقد خارجها.

ثالثاً - استثمار المزيد في الشراكات

تحفيز الشراكات ودعمها واحتضانها في العمليات والمداولات

٦٨ - لقد كانت الشراكات بارزة في أعمال الأمم المتحدة على مستوى المشاريع منذ عقود ولكنها تجاوزت في السنوات الأخيرة المشاريع الفردية بحيث أصبح لها وجود في البرامج العالمية وفي وضع السياسات على الصعيد العالمي. وكان من عوامل هذا النمو الغايات المحددة في المؤتمرات العالمية الكبيرة. وبحلول أواخر تسعينات القرن العشرين أصبح عدم إحراز تقدم محبطاً لجميع الأطراف، وأدى تزايد إلحاحية الحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف من أجل بلوغ الأهداف إلى جعل "الشراكة" هي التعويذة الجديدة.

٦٩ - وقد انبثقت من المستوى المحلي أدلة داعمة لإقامة شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين مع ظهور النجاحات، من قبيل مبادرات جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المحلية، في آلاف من المجتمعات المحلية. وقد كان أحد الدروس المستفادة الأساسية هو قابلية القضايا المعقدة للحل وقابلية الأهداف الصعبة للتحقق في حالة مساهمة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في جميع مراحل المسعى. وهذا يتطلب ربط الجهود المحلية بالغايات العالمية، وتقاسم الموارد، وتبني الملكية المشتركة لكل من الإخفاقات والنجاحات. فالجهات الفاعلة غير التابعة للدول، ومن بينها القطاع الخاص، لم تعد بمثابة عناصر يستعان بها لإنجاز برامج، و"تستأجرها" مؤسسة حكومية دولية. بل أصبحت شريكة في وضع السياسات وصنع القرارات - بحيث تكفل الضوابط والتوازنات بطريقة شفافة وتخضع للمساءلة على نحو متبادل. وقد ربط صراحة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (الذي عُقد في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠٢) بين العمليات الحكومية الدولية والعمليات التنفيذية؛ وقبلت الشراكات كجزء من النتائج الرسمية حتى وإن كانت الحكومات لم تتفاوض على مضمونها التفصيلي.

٧٠ - وتنطوي الشراكات، رغم مزاياها، على تحديات ومشاكل متأصلة. فمصطلح "الشراكات" نفسه من السهولة بمكان إساءة استعماله والإفراط في استعماله، مما يؤدي إلى صعوبة وضع تعريف واضح له. "فالشراكة" تنطوي على درجة من المساواة بين الأطراف قلما توجد في التطبيق العملي. وتشعر بعض الجهات الفاعلة في البلدان النامية أنها في وضع غير موات لأن دخولها في شراكات يتطلب إمكانية وصولها إلى الموارد والشبكات والمعلومات، المتوفرة بسهولة للمنظمات الكبيرة التي توجد مقارها في الشمال. وعلاوة على ذلك، ترتاب بعض منظمات المجتمع المدني في اتجاه الشراكة في الأمم المتحدة كاستراتيجية للتنفيذ، خوفاً من الاستعاضة عن تدابير حكومية فعالة بمبادرات طوعية إلى حد كبير، وخوفاً من أن تفتح تلك الاستراتيجية الباب على مصراعيه للشركات الكبيرة.

٧١ - ويتزايد دور الأمم المتحدة كمنظم وميسر ومهيئ لـ "حيز مأمون" للجهات الفاعلة لمناقشة مسارات العمل من أجل بلوغ الأهداف العالمية والبت في تلك المسارات. ولهذا الغرض، تحتاج الأمم المتحدة إلى مجموعة جديدة من المهارات، وطرائق جديدة لتحديد الأولويات، وآليات جديدة للتخاطب وصنع القرار.

٧٢ - ويستدعي تحقيق أقصى استفادة من فرص الشراكة وجود قيادة واضحة، وحدوث تغييرات في الثقافة المؤسسية، ووجود مهارات أقوى لدى الموظفين، والجد في التعلم من التجربة. ولذلك يؤيد الفريق إنشاء وحدة رفيعة المستوى المعنية بالشراكة. إلا أنه يشدد على أن الوحدة ينبغي أن تكون مسؤولة عن تعميم الشراكات وتيسير لامركزية الأنشطة ذات الصلة بنقلها إلى الوحدات القطرية أو المتخصصة الموجودة في مختلف مكونات المنظومة، بدلا من التوسط في أنشطة محددة. ومن الممكن أن تساعد الوحدة الأمين العام في التحديات المتعلقة بالقيادة، وأن تستوعب الشراكة في جميع الاستراتيجيات المتعلقة بالموارد البشرية، وأن تبادر إلى إجراء استعراض جذي للتجربة العملية. ويقترح الفريق تسمية موظفين في إدارات الأمم المتحدة وهيئاتها كمسؤولي تنسيق للشراكات من أجل التعجيل بعملية التعلم المؤسسي.

الاقتراح ٧

تعميم الشراكات، ينبغي للأمين العام، بموافقة الدول الأعضاء وبدعم من المانحين، أن يقوم بما يلي:

- إنشاء وحدة لتنمية الشراكات، يرأسها موظف رفيع المستوى للمساعدة على تبني نهج الشراكة وتحقيق لامركزيته، وتوجيه التحولات اللازمة في مجال الإدارة، وكفالة إجراء تقييمات سليمة، وتقديم خدمات الدعم في جميع وحدات الأمم المتحدة
- تحديد مسؤولي تنسيق الشراكات في جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها
- استعراض قضايا الشراكة في منتديات التنسيق، من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج
- كفالة التعلم المنهجي من جهود الشراكة بإنشاء منتدى لتقييم الشراكة بين أصحاب مصلحة متعددين يضم موظفي الأمم المتحدة، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، وعناصر أخرى
- توفير التدريب للحكومات، والمجتمع المدني، والجهات المستهدفة الأخرى، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة، في مجال تنمية الشراكات
- إجراء استعراض دوري لفعالية تلك الجهود

الاستفادة من تجربة الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين

٧٣ - لقد شددت وكالات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة على أهمية الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين. ويوجد الآن لدى البنك الدولي أكثر من ٧٠ برنامجا عالميا تبلغ قيمتها حوالي بليون دولار سنويا. كما توجد لدى منظمة الصحة العالمية قائمة تضم ٧٠ شراكة بين أصحاب مصلحة متعددين تتعامل معها. وهذا يغيّر الوكالات. فهناك عواقب كثيرة إيجابية - من قبيل تسخير طاقات جديدة لأغراض التنمية، وتمويل خاص جديد، وما شابه ذلك. ولكن تكمن مخاطر أيضا في اعتبار الشراكات ترياقا.

٧٤ - وقد عقد الفريق حلقة عمل خاصة بشأن الشراكات في شباط/فبراير ٢٠٠٤، أثارَت ملاحظات مفيدة كثيرة^(١). وكانت الملاحظة الأولى هي أن الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين لا ينبغي اعتبارها شراكات للأمم المتحدة بل شراكات مقامة لتحقيق غايات عالمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد على كفالة شمول جميع الأطراف اللازمة، ولكن ينبغي ألا تسعى إلى امتلاك الشراكات. ثانيا، اللامركزية أمر حيوي. وينبغي ألا يقوم ببناء الشراكات مكتب مركزي وحيد بل ينبغي أن تقوم بنائها الوحدات التقنية المختصة والمكاتب القطرية. أما الوظائف المركزية فينبغي أن تقتصر على التوجيه والرصد والمساعدة وضمان الجودة. ثالثا، ينبغي أن تميز الأمم المتحدة في تشاركتها، وألا يغيب عن بصرها أهدافها ذات الأولوية، وبخاصة عندما تواجه إمكانيات تمويل مغرية من القطاع الخاص.

٧٥ - ويشير الاستعراض الذي أجراه الفريق إلى أن استراتيجية الشراكة التي يجب أن تتبعها الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم على أساس الدروس المستفادة التالية:

- أن تكون شاملة للجميع: أي أن تشرك جميع العناصر الفاعلة الأساسية (وبخاصة تلك التي تتأثر مباشرة أو أصحاب المصلحة الأساسيين - مثلما يفعل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز مع المصايين بالإيدز) وذلك باستخدام تحليل دقيق لأصحاب المصلحة
- أن تحدد الغرض والأدوار بوضوح: أي أن تكون منصبة على النتائج؛ وأن تكون المساهمات التي يُتوقع من الجميع تقديمها واضحة لها؛ وأن تكفل وجود غرض مشترك، مع السماح بالتشعبات
- أن تكون تشاركية: أي أن تكفل تحديد عملية صنع القرار تحديدا واضحا وتقاسمها، مع الاعتراف بالفروق المتأصلة في السلطة

- أن تسعى إلى تمويل يتسم بالمرونة: أي أن تتيح حدوث تغيرات في التمويل استناداً إلى التجربة؛ وأن تساعد على سرعة صرف الأموال دعماً للابتكار
- أن تكفل الحكم الرشيد: أي أن تحافظ على الشفافية والاتصالات والمساءلة المتبادلة فيما بين الشركاء، مع كفالة العمليات الديمقراطية داخل المؤسسات ومع التشديد على أصحاب المصلحة الأساسيين
- أن ترحب بالقطاع الخاص ولكن مع كفالة عدم سيطرته
- أن تضع نصب عينيها ولاية الوكالة: فالشركات المتعددة القطاعات يجب أن تساعد الأمم المتحدة على تحقيق الأهداف العالمية، لا على تحويل مسارها؛ فالتمويل المقدم من المانحين يمكن أن يؤدي إلى تحيز الأنشطة نحو ما هو جدير باهتمام وسائل الإعلام، لا نحو المشاريع الأهم
- أن تعمل على زيادة التأثير الاستراتيجي إلى أقصى حد: أي أن تربط الشراكة بالأولويات المتفق عليها عالمياً (الغايات الإنمائية للألفية، جدول أعمال القرن ٢١) وبالعمليات الرسمية؛ وأن تكفل أن يكون لها النصيب الكامل في وكالة الأمم المتحدة ذات الصلة.

الاقتراح ٨

ينبغي أن تكفل وحدة تنمية الشراكات المقترحة استيعاب الدروس المستفادة من الممارسة استيعاباً كاملاً في النهج التنفيذية والإدارية، وأن تُجَدَّ في إجراء تقييم للوقوف على التكاليف الكاملة والآثار المترتبة على إقامة شراكات متعددة القطاعات، وأن تحيط منتدى المناقشة علماً بالآثار المؤسسية لهذا النهج.

إشراك القطاع الخاص كجهة مستهدفة أساسية للشراكة

٧٦ - يجب أن تضم الشراكات كل ذوي الصلة أو المتأثرين، وغالباً ما يشمل ذلك القطاع الخاص. ومع أن الفريق لم يعط هذا القطاع سوى قدر ضئيل من الاهتمام، فإنه يقر بأنه يضم مجموعة واسعة التنوع من الجهات الفاعلة، التي تتراوح من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر المحلية إلى الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية، وكثرة منها يشملها الاتفاق العالمي. وتحتاج الأمم المتحدة إلى التعامل مع جميع تلك الجهات الفاعلة، باستخدام استراتيجيات مختلفة لكل منها. وتوفّر اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توجيهها هاماً بشأن هذه الأمور.

- ٧٧ - ويخشى كثيرون في المجتمع المدني أن يصبح للشركات المتعددة الجنسية قدر كبير للغاية من التأثير على الأمم المتحدة. ولكن إشراك تلك الشركات إشراكا ببناء من خلال الاتفاق العالمي يمثل سبيلا للمنظمة لرصد المساءلة والمسؤولية. ومن الممكن استخدام آليات الإبلاغ المتعلقة بالاتفاق استخدامها أوفى تعزيزا للمبادئ الطوعية المتعلقة بمسؤولية الشركات.
- ٧٨ - وقد تباحث الفريق أيضا مع الممثلين المنتخبين - وهم البرلمانين والحكومات المحلية - بشأن التشارك مع الأمم المتحدة (انظر الفرع السادس).

الاقتراح ٩

ينبغي أن تعزز الأمانة العامة علاقتها بمختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص عن طريق ما يلي:

- إدماج الاتفاق العالمي في إطار مكتب إشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها المقترح (انظر الاقتراح ٢٤)
- التشارك مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومع رابطاتها الوطنية والمساعدة على بناء قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة وصمودها أمام المنافسة
- تعزيز قدرة الاتفاق العالمي على تعزيز مسؤولية الشركات، ومساهمتها في ذلك التعزيز

رابعا - التركيز على المستوى القطري

- ٧٩ - يعتقد الفريق أن نقطة البداية لتعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني بدون الانتقاص بأي شكل من الأشكال من أهمية الحوار العالمي، هي التشديد على المستوى القطري وإبرازه. فالعمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة تسفر عن غايات ومعايير عالمية تتخطى حدود الثقافة والسيادة. ولكنها يجب، لكي تكون مجدية، عليمه بالحقائق على أرض الواقع، كما تراها المجتمعات المحلية الأشد تأثرا بتلك الغايات والمعايير وكما يراها العاملون مع تلك المجتمعات. ويتطلب تنفيذ تلك الغايات والمعايير تنفيذا فعالا - والاستفادة من تجميع الموارد وتقسيم العمل - وجود استراتيجيات تنفيذية يملكها جميع أصحاب المصلحة. وهذا يستدعي التشديد على المستوى القطري في أعمال الأمم المتحدة التنفيذية وأعمالها المتعلقة بوضع المعايير، كما يستدعي وجود صلات قوية بين ما هو محلي وما هو عالمي تربط بين الاثنيتين. وهذا من شأنه أن يُدخل أصواتا جنوبية أقوى في مناقشات السياسات العالمية، ويساعد على تقويم اختلال التوازن المعتاد بين الشمال والجنوب.

إشراك أصحاب المصلحة في التخطيط الاستراتيجي والتنسيق والتعلم

٨٠ - إن الاستراتيجيات الموضوعة محليا لتنفيذ الغايات المتفق عليها عالميا أكثر فعالية من تلك التي "تستورد من نيويورك أو من مكان آخر". فهي تأخذ في الحسبان الحقائق والثقافات والأولويات المحلية، كما أنها مملوكة محليا ويؤيدها الجمهور، مع وجود فرص لإشراكه مثلثيه المنتخبين. ومن الأرجح أن تشمل مجموعة متنوعة من العناصر الفاعلة من داخل الحكومة المركزية وخارجها.

٨١ - وفي بعض البلدان، تعمل وكالات الأمم المتحدة التنفيذية عن كثب مع الحكومة والمانيين والمجتمع المدني وآخرين لتحليل حالة الفقر وتحديد التدابير ذات الأولوية اللازمة لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية. وهذا العمل، بدوره، تمثدي به أدوات التخطيط الاستراتيجي التي تستخدمها الأمم المتحدة، من قبيل التقارير المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية والتقييمات القطرية المشتركة، كما تمثدي به أدوات التخطيط الاستراتيجي للحكومة، من قبيل ورقات استراتيجية الحد من الفقر^(٢). ويتيح التعاون وجود تآزر وتحدد أولويات جديدة لوضع استراتيجيات إنمائية كلية، ولكنه لا يطبق دوما.

٨٢ - فما زال التعاون الحقيقي بين أصحاب مصلحة متعددين في هذه العمليات غير شائع - بحيث يظل اهتمام الأمم المتحدة منصبا على الداخل إلى حد شديد. والأقل حتى شيوعا الحرص على اهتمام جدول الأعمال الحكومي الدولي بالأولويات والتجارب القطرية. ويرى الفريق أن العمل استراتيجيا مع المجتمع المدني وغيره على المستوى القطري يمكن أن يعزز التقدم في كلا الاتجاهين. وهذا يتطلب حدوث تحول رئيسي في كيفية ارتباط هيئات الأمم المتحدة بالجهات المستهدفة الأخرى وكيفية الارتباط فيما بينها على المستوى القطري.

٨٣ - ومع أن الفريق على علم بحدوث قدر كبير من التقدم، فقد سمع رسالة متكررة من الجهات الفاعلة في البلدان النامية مفادها أن: الأمم المتحدة ما زالت غامضة نوعا ما، ولا تتواصل، وليست على بينة جيدة من ديناميات المجتمع المدني المحلية، وغير راغبة في التشاور أو الإشراك إلا للاستعانة بشركاء تنفيذيين بعد أن تكون الاستراتيجيات قد تم الاتفاق عليها. وغالبا ما يُرى أن الأمم المتحدة غير متجاوبة مع المواطنين، وتوفر معلومات هزيلة عن برامجها وإنفاقها في البلد، وغير خلاقية في مجال إدخال التجارب القطرية ضمن المناقشات المتعلقة بالأولويات العالمية.

٨٤ - ولا ريب في وجود بلدان تتسم الصورة فيها بمزيد من الإيجابية^(٣). وربما كان الفريق أيضا، باعتبار أن الفرصة قد أتيحت له لدراسة التجربة على المستوى القطري في مجموعة واسعة من البلدان، قد سمع عن المشاكل أكثر مما سمع عن الإيجابيات. ولكن ليس من المرجح

أن تكون هذه الرسالة المشتركة بلا مضمون. وقد أكد عدد من موظفي الأمم المتحدة التنفيذيين أن السياسة الرسمية تؤيد اتباع نهج شامل للجميع ولكن الافتقار إلى الموارد وإلى التنسيق الفعال غالباً ما يؤدي إلى واقع مختلف كل الاختلاف.

٨٥ - وللجان الإقليمية دور في تعزيز معايير الشراكة وإشراك المجتمع المدني - وفي إدخال التجربة القطرية ضمن العمليات التداولية العالمية. وهذا يساعد على تحقيق المساواة بين الجهات الفاعلة الشمالية والجهات الفاعلة الجنوبية وربما يؤدي إلى تخفيف ضغط وجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدني تسعى إلى النفاذ إلى العمليات العالمية. وتجربة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بإشراك المجتمع المدني في عملية اتفاق آرهوس^(٤) نموذج مثير للاهتمام يجب التعلم منه.

الاقتراح ١٠

ينبغي أن تكفل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وضع عبارات "القيادة القطرية" و "التنسيق" و "الشراكة" موضع التطبيق الفعلي، لإفساح المجال أمام جميع الجهات المستهدفة للإسهام في تحقيق غايات الأمم المتحدة.

وهذا يستتبع على المستوى القطري ما يلي:

- تعزيز قدرة مكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين على تحديد وتنظيم الشراكات اللازمة لمواجهة التحديات الرئيسية وبناء توافق آراء بشأن الغايات المحددة لكل بلد، وتعزيز قدرة تلك المكاتب على التوسط في إقامة تلك الشراكات (انظر الاقتراح ١١)
 - توجيه رسائل بانتظام إلى الموظفين القطريين بشأن التعلم من المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة وبشأن تقديم الدعم له ولتلك الجهات، باستخدام عنوان "الغايات الإنمائية للألفية"، والغايات الأخرى المتفق عليها عالمياً كإطار مرجعي.
 - كفالة عمل موظفي الأمم المتحدة العاملين على المستوى القطري مع اللجان الإقليمية لإدخال تجربة الجهات الفاعلة على المستوى القطري ضمن العمليات التداولية الإقليمية والعالمية
- وهذا يستتبع على المستوى العالمي ما يلي:
- تحديد ومكافأة رواد المشاركة داخل منظومة الأمم المتحدة، بإنشاء صندوق عالمي، بدعم من المانحين، لدعم مبتكرات الأمم المتحدة في مجال تنمية الشراكات على المستوى القطري

- تحديد ونشر الدروس المستفادة من الشراكات المبتكرة ومن البلدان التي يكون فيها التعاون مع الجهات غير التابعة للدول على أشده.
- تقييم خصائص الشراكة في تقييمات الأداء السنوي للمنسقين المقيمين ولغيرهم من الموظفين الذين يعملون على المستوى القطري
- إقناع المانحين بأن يتحملوا التكلفة الإضافية لجعل الأمم المتحدة منظمة فعالة قائمة على التريبط الشبكي، بما في ذلك تحمّل تكلفة زيادة الاستثمار في التنسيق التي يتطلبها ذلك

إقامة شراكات على صعيد السياسات وعلى الصعيد التنفيذي مع جميع الجهات المستهدفة

٨٦ - مع أن فوائد إشراك المجتمع المدني وغيره بانتظام على المستوى القطري قد تكون هائلة، لا بد من الاعتراف بالتكاليف التي ينطوي عليها تحقيق ذلك. فتحديد الجهات المستهدفة الملائمة وإشراكها يستغرق وقتاً ويستلزم توافر معرفة من متخصصين. فالشراكات ستكون واهية إلا إذا حدث ما يكفي من استثمار في إحاطة زعماء المجتمع العلمي ومسؤولي الأمم المتحدة بالمعلومات وإلا إذا استثمر ما يكفي في المتابعة بفعالية.

٨٧ - وقد أقامت منظومة الأمم المتحدة منذ أمد طويل علاقات تنفيذية مع المنظمات غير الحكومية التي تبغي المنفعة العامة ومع غيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على المستوى القطري. فبعض الوكالات، من قبيل اليونيسيف، يوجد لديها موظفون مكلفون بهذه المهمة في مكاتبها القطرية. وتوسع نطاق هذا الإشراك بحيث يمتد إلى العمليات التداولية وإلى تخطيط الاستراتيجية القطرية لا يحدث بشكل جيد ويتسم بالتفاوت. إلا أن هذا الإشراك قد تعمق مؤخراً بفضل العمليات التحضيرية للمؤتمرات العالمية، ونمو منظمات مجتمع مدني جنوبيه لديها قدرات تحليلية واستراتيجية قوية، وتشديد الأمم المتحدة على الغايات الإنمائية للألفية وعلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٨٨ - ويرى الفريق أن الوقت قد حان لحدوث قفزة هائلة في تشارك الأمم المتحدة مع المجتمع المدني على المستوى القطري. ويبدو أن العقبات الرئيسية التي تحول دون ذلك هي الافتقار إلى الموظفين، وعدم وجود اتصالات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني الوطنية، ووجود استراتيجيات موجهة توجيهها سينا للاتصال ولإعلام. وتتناول اقتراحات الفريق تلك القضايا.

٨٩ - وتتطلب التعليمات المتعلقة بالإدارة حاليا من الوكالات الأربع التي تتألف منها اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي) أن تعمل سويا لكفالة إشراك قطاع عريض من عناصر المجتمع المدني الفاعلة في العمل التحليلي على المستوى القطري الذي يُفضي إلى وضع التقارير المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية وإعداد التقييمات القطرية المشتركة. ومن المتوقع أيضا من هذه الوكالات أن تساعد الحكومات على إشراك المجتمع المدني إشراكا خلاقا في عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر. ومع أن بعض المنسقين المقيمين يبذلون جهودا نبيلة، فإن الممارسة المعتادة تقصُر عن هذه المعايير، وهذا يرجع، من ناحية، إلى أن هذه المعايير ليست أولويات، ويرجع، من الناحية الأخرى، إلى عدم توافر ما يكفي من الموظفين ومن الموارد.

٩٠ - وتقتضي الغايات الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات الأساسية توافر مستوى عال من التعاون والتربيط الشبكي، مما يتطلب إحساس جميع الأطراف بأنها تلقى احتراماً ويمكنها الحصول على أوفى معلومات متاحة من أجل وضع الاستراتيجيات القطرية. وينبغي أن يمثل ذلك أولوية عليا للاستراتيجيات المتعلقة بالمعلومات على المستوى القطري في جميع وحدات منظومة الأمم المتحدة. ويقترح الفريق، إذ يلاحظ أن الوضع ليس كذلك حاليا، تنقيح تلك الاستراتيجيات.

٩١ - ويوجد لدى إدارة شؤون الإعلام ٤٧ مركزا للإعلام في البلدان النامية، تستخدم ١٨٢ موظفا معينين دوليا ومحليا. وتقوم تلك المراكز بعمل فعال في نقل المعلومات عما تفعله الأمم المتحدة عالميا، بما في ذلك أحداثها ومنشوراتها. ولكن ما تنقله عن التحديات الإنمائية على المستوى القطري أقل كثيرا. كذلك، غالبا ما يكون لدى البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة موظفو اتصالات ولكنهم يركزون على التعريف بالأدوار الإيجابية التي تؤديها منظماتهم.

٩٢ - وينبغي للأمم المتحدة، كي تحقق أكبر أثر إنمائي في هذا الوقت الذي يتسم بتقييدات الموارد، أن تعيد توجيه مواردها الاتصالية نحو تعزيز الوعي بالغايات الرئيسية على المستوى القطري، واستراتيجيات بلوغ تلك الغايات، ومساهمات الحكومات والمجتمع المدني وغيره، والتقدم المحرز حتى الآن. وينبغي أن يُطلب إلى المنسقين المقيمين، وأن تُمنح لهم سلطة، قيادة جهد يتسم بالعزم لتجميع موارد من أجل نقل تلك الرسائل، باستخدام الاتصالات كأداة إنمائية لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات. ويبحث الفريق على النظر، في إطار الاستعراض الحالي لاستراتيجية الأمم المتحدة الإعلامية على المستوى القطري، في إعادة

توجيه مهام وأولويات موظفي الإعلام - والنظر في تعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى. وينبغي أن يتمثل الهدف من ذلك في جعل القضايا، لا الوكالات، هي المحور.

٩٣ - وتحقيقا للتآزر الممكّن، ينبغي توسيع نطاق استعراض استراتيجية الإعلام لكي تشمل أعمال وكالات اللجنة التنفيذية في مجال الاتصالات. ومن الممكن أن يساعد التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في أنشطة اتصالية روتينية كثيرة، من قبيل جمع قصاصات الصحف ونشر الإعلانات عن أيام الأمم المتحدة وأحداثها. ومن الممكن أيضا إقامة شراكة أعمق مع رابطات الأمم المتحدة لتقديم خدمات التوعية والاتصال للأمم المتحدة في كل من بلدان الشمال وبلدان الجنوب. فهذا ليس وقت الحد من التوعية التي تقوم بها الأمم المتحدة في البلدان الصناعية، مثلما حدث نتيجة لإغلاق مراكز الإعلام التابعة لها هناك. فتآكل التعددية يجعل من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى تعبئة تأييد الجمهور. وينبغي أن تستطلع الأمم المتحدة باستمرار طرائق للتواصل تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة، مثلا عن طريق الشراكات مع رابطات الأمم المتحدة، وتحسين تحديد أولويات رسائلها، ولكن من الحتمي التوسع في التواصل مع جماهير الشمال وجماهير الجنوب، لا الحد منه، ويجب أن تتوافر الموارد اللازمة لتحقيق ذلك.

٩٤ - ومن المفيد، لتعزيز العلاقات على المستوى القطري، تشكيل مجموعات استشارية من المجتمع المدني في عدد من البلدان بصفة أولية على سبيل التجربة. ومن الممكن أن يجتمع المنسقون المقيمون وكبار موظفي منظومة الأمم المتحدة مرة واحدة على الأقل كل سنة مع قيادات المجتمع المدني ذات الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة وذلك التماسا لتعليقاتها بشأن النجاحات والإخفاقات ومن أجل صقل استراتيجية الإشراف^(٥). وإذا ثبتت فعالية تلك المجموعات، من الممكن إنشاء مجموعات استشارية موازية من القطاع الخاص وربما من جهات مستهدفة أخرى.

الاقتراح ١١

- ينبغي أن يضطلع المنسقون المقيمون وتضطلع وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري بما يلزم من إعادة هيكلة وتنسيق واستثمار لتمكين الأمم المتحدة من مواجهة تحديات التريبط الشبكي عن طريق ما يلي:
- تعيين أخصائيين محليين في إشراك الجهات المستهدفة تعيينا أوليا في ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بلدا، تتوافر فيهم مهارات التيسير والإمام بالمجتمع المدني في البلد (انظر الاقتراح ٢٥)
 - استعراض فعالية موارد المعلومات والاتصالات الحالية على المستوى القطري، وإعادة توجيهها لدعم الاستراتيجيات والشراكات من أجل تحقيق الغايات المتفق عليها عالميا
 - إنشاء مجموعات استشارية من المجتمع المدني كمشروع رائد في عدد من البلدان لتوجيه استراتيجية الأمم المتحدة؛ ومن الممكن النظر في إنشاء مجموعات استشارية مماثلة من قطاع الأعمال ومن الجهات المستهدفة الأخرى.

خامسا - تعزيز مجلس الأمن: الأدوار التي يمكن إسنادها إلى المجتمع المدني

٩٥ - لقد عزز مجلس الأمن، وهو أكثر أجهزة الأمم المتحدة حساسية من الناحية السياسية، علاقاته غير الرسمية مع المجتمع المدني تحسينا كبيرا في السنوات الأخيرة استجابة إلى حد كبير لتغير أدواره في حقبة ما بعد الحرب الباردة وتغير طبيعة الصراعات التي يتصدى لها. ويقترح الفريق إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال ويدعو الفريق الجديد الذي عهد إليه الأمين العام بمهمة معالجة "التهديدات العالمية" إلى النظر في هذه الأفكار.

٩٦ - وتبدو صراعات اليوم أعقد من تلك التي حدثت في أي وقت من قبل. ويتطلب التصدي لها تصديا وافيا توافر قدر كبير من المعرفة على أرض الواقع، وأدوات جديدة، ومهارات جديدة، في مجال التحليل الاجتماعي والثقافي، ومشاركة نشطة من قبل المجتمعات المحلية وزعمائها، وصلات بالفئات المستضعفة، وجسور للوصول إلى العمليات الإنمائية العامة. وغالبا ما تتوافر لدى منظمات المجتمع المدني قدرات فريدة في هذا كله.

٩٧ - والتشارك الموسع مع المجتمع المدني كان حتى الآن، إلى حد كبير، تشاركا مع المنظمات غير الحكومية الدولية في مجالات المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وكان بدرجة أقل تشاركا مع الزعماء الدينيين. وقد اتخذ شكل عقد اجتماعات أكثر تواترا "بصيغة

آريا“^(٦)، وعقد اجتماعات منتظمة للفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بمجلس الأمن مع أعضاء المجلس، واتصالات موسعة مع المنظمات غير الحكومية الدولية في العواصم الوطنية، وفرص أكثر تواترا للقيام بزيارات ميدانية لأعضاء المجلس للالتقاء بالمجتمع المدني. ومن المبادرات الهامة للمنظمات المجتمع المدني التخطيط لعقد مؤتمر عالمي معني بالسلام والصراعات في سنة ٢٠٠٥.

٩٨ - والمعيون مباشرة من المجتمع المدني والدول الأعضاء راضون عن هذا الاتجاه، ويتفقون على أنه يساعد مجلس الأمن في مهامه وأنه ليس من الملائم المطالبة بمركز استشاري رسمي. ولكن ثمة عناصر فاعلة أخرى من المجتمع المدني تشير إلى أن ”المشاورات“ غير الرسمية موجهة صراحة نحو المنظمات غير الحكومية الشمالية التي توجد مقار معظمها في نيويورك والمعنية بالشؤون الإنسانية وبحقوق الإنسان، مع ميلها إلى استبعاد المجتمع المدني الجنوبي. ويرى الفريق أن كلتا وجهتي النظر صحيحتان ولكن لا تستبعد أي منهما الأخرى. وهو يقترح تعزيز آليات التبادلات مع المجتمع المدني، وبخاصة في الزيارات الميدانية، مع التشديد على العناصر الفاعلة من البلدان المعنية.

٩٩ - وباستطاعة الأمم المتحدة أيضا أن تبدأ في تطبيق أداة جديدة ذات طابع رسمي أكبر قليلا. فقضايا كثيرة من تلك التي يعالجها مجلس الأمن الآن تنطوي على مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية والسياقية وتحتاج إلى مرحلة تداولية أوضح، تشمل جمع أدلة من المجتمع المدني والجهات المستهدفة الأخرى، قبل التفاوض على موقف المجلس. ولهذا الغرض، يمكن أن يقترح الأمين العام عقد حلقات دراسية لمجلس الأمن يكون باب الاشتراك فيها مفتوحا لأعضاء المجلس وللسفراء الآخرين المهتمين بالموضوع وتقدم لها الأمانة العامة الخدمات اللازمة^(٧). ولا تتخذ قرارات في الحلقات الدراسية ولا تشير المذكرات إلى أسماء بلدان فردية أو إلى متكلمين فرديين. وستكون تلك الحلقات جهة الفائدة فيما يتعلق بالقضايا العامة، أكثر من القضايا التي تنفرد بها بلدان محددة، ولمناقشة حالات ما بعد انتهاء الصراع.

١٠٠ - وأخيرا، يستطيع مجلس الأمن أن يستهل ممارسة منتظمة تتمثل في الدعوة إلى عقد لجان لتقديم تقييمات مستقلة لعمليات الأمم المتحدة الخاضعة لولايات مجلس الأمن، من قبيل التقييم الذي أُجري بعد أزمة كوسوفو. وتشرك اللجان أخصائيين من المجتمع المدني وتحصل على أدلة منهم وتجري تقييما للعمليات من منظور المواطنين المعنيين.

الاقتراح ١٢

ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يعملوا على زيادة تعزيز حوارهم مع المجتمع المدني، بدعم من الأمين العام، عن طريق ما يلي:

- تحسين تخطيط وفعالية الاجتماعات التي تُعقد بصيغة آريا بإطالة الفترات التمهيدية وتغطية تكاليف السفر لزيادة مشاركة عناصر فاعلة من الميدان. وينبغي أن يساعد موظفو الأمم المتحدة القطريون في تحديد المحاورين من المجتمع المدني
- كفالة اجتماع بعثات مجلس الأمن الميدانية بانتظام مع زعماء المجتمع المدني المحليين المناسبين، والمنظمات غير الحكومية الإنسانية الدولية، ورعا آخرين، من قبيل زعماء قطاع الأعمال. وينبغي أن ييسر موظفو مقر الأمم المتحدة والموظفون الميدانيون هذه الاجتماعات
- عقد سلسلة تجريبية من الحلقات الدراسية لمجلس الأمن لمناقشة القضايا ذات الأهمية الناشئة بالنسبة للمجلس. ويجب أن تشمل هذه الحلقات، التي تقدم لها الأمانة العامة الخدمات اللازمة، طروحات من المجتمع المدني وغيره من الجهات المستهدفة فضلا عن أخصائيي الأمم المتحدة من قبيل المقررين الخاصين
- عقد اجتماعات للجان تحقيق مستقلة بعد العمليات التي يُصدر المجلس تكاليفات بها. ومن الممكن أن يكون من بين هذه اللجان لجنة للسياسات العامة العالمية تربط ما بين اللجان الوطنية المعنية بالشؤون الخارجية (انظر الاقتراح ١٥)

سادسا - التشارك مع الممثلين المنتخبين

١٠١ - يرى الفريق أن تعزيز علاقات الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة غير أعضائها الرسميين ينبغي أن يساعد على معالجة أوجه نقص الديمقراطية في الحكم العالمي الواضحة حاليا، مما يستتبع تشاركا استراتيجيا بدرجة أكبر مع أولئك الذين توجد لديهم ولايات نيابية، من قبيل البرلمانيين والسلطات المحلية.

إشراك البرلمانين في أعمال الأمم المتحدة على نحو أكثر انتظاما

١٠٢ - يرى الفريق أن تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والبرلمانين يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في سد نقص الديمقراطية في الحكم العالمي. ونحن نقترح استراتيجية مكونة من أربعة عناصر:

- عرض قضايا الأمم المتحدة على البرلمانات الوطنية بطريقة أكثر انتظاما
- كفالة أن تصبح للبرلمانين الذين يأتون إلى أحداث الأمم المتحدة أدوار استراتيجية بدرجة أكبر في تلك الأحداث
- ربط البرلمانات نفسها بالعمليات التداولية الدولية
- توفير مقر مؤسسي في الأمم المتحدة لإشراك البرلمانين

عرض قضايا الأمم المتحدة على البرلمانات الوطنية بطريقة أكثر انتظاما

١٠٣ - فالبرلمانات الوطنية هي أهم ساحات مناقشة السياسات، والتشريع، وتمويل البرامج العامة، وإخضاع الحكومات للمساءلة. والشؤون الدولية جانب هام من جوانب السلطة التنفيذية للحكومات، ولكنها تكون عادة جانبا ضعيفا من جوانب العمليات البرلمانية. وغالبا ما توافق الحكومات على التزامات عالمية رئيسية في أعقاب إجراء مناقشة هزيلة في برلمانها الوطنية بشأن تلك الالتزامات، هذا إن جرت أي مناقشة. كما لا يحدث سوى قدر ضئيل من التمحيص البرلماني لتقيد الحكومة بتلك الالتزامات أو لتجاهلها لها. ومن ثم لا تكون الغايات العالمية ذات الأهمية الهائلة، من قبيل الغايات الإنمائية للألفية، موضع اهتمام كبير في معظم البرلمانات، مما يؤدي إلى الحد بشدة من مفعولها.

١٠٤ - ويقترح الفريق أن تشجع الأمم المتحدة بانتظام البرلمانات الوطنية على تكريس اهتمام أكبر كثيرا للعمليات الحكومية الدولية، وبخاصة لتمحيص إدارة الحكومات لشؤون الأمم المتحدة وتدابير المتابعة التي تتخذها للتقيد بالاتفاقات العالمية. وينبغي اختبار سبل مختلفة بمساعدة من الاتحاد البرلماني الدولي ورابطات البرلمانين. ويتوقف إحراز تقدم في هذا الصدد على تزويد البرلمانات بجميع الوثائق المتعلقة بمسائل الأمم المتحدة المقبلة عند إرسالها إلى الدول الأعضاء، وهي ممارسة دأبت عليها المفوضية الأوروبية. وبذلك يقرر رؤساء البرلمانات، وفقا لقوانينها وإجراءاتها، كيفية استخدام هذه الوثائق، بما في ذلك تحديد اللجنة البرلمانية التي يجب أن تُحال إليها تلك الوثائق.

الاقتراح ١٣

ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة روتينياً البرلمانات الوطنية على إجراء مناقشات بشأن الأمور الرئيسية التي سَتُناول في الأمم المتحدة وعلى مناقشة تلك الأمور مع الوزراء المختصين. وينبغي أن تتاح الوثائق ذات الصلة، ومن بينها تلك التي تتناول التقدم المحرز فيما يتعلق ببلوغ الغايات الإنمائية للألفية، للبرلمانات عند إحالتها إلى الحكومات. وينبغي أن يلتزم الأمين العام تعاون الاتحاد البرلماني الدولي ورابطات البرلمانيين. وينبغي أن تستشير الدول الأعضاء بانتظام أعضاء البرلمانات بشأن أمور الأمم المتحدة وأن تحصل على معلومات منهم في أعقاب الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة.

كفالة إسناد أدوار استراتيجية بدرجة أكبر إلى البرلمانيين الذين يأتون لحضور الأحداث التي تنظمها الأمم المتحدة

١٠٥ - فكثيرون من أعضاء البرلمانات يحضرون اجتماعات الأمم المتحدة، كأعضاء في وفود حكومية عادة. ومن الممكن استطلاع إمكانية إجراء مناقشات هادفة بدرجة أكبر وموجهة إلى البرلمانيين بالتوازي مع اجتماعات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، في حالة إصلاح الجمعية العامة بحيث تركز على عدد أصغر من القضايا الملحة، قد يؤدي إجراء مناقشة فيما بين أعضاء البرلمانات قبل انعقاد جلسات الجمعية ذات الصلة إلى توسيع خيارات السياسات التي يُنظر فيها وقد يكون بمثابة قناة لتوصيل الرأي العام بشأن هذه المواضيع. وبذلك سيتشجع أعضاء البرلمانات على متابعة المناقشة في برلمانهم الوطنية.

الاقتراح ١٤

ينبغي أن تشرك الدول الأعضاء على نحو أكثر انتظاماً أعضاء من برلمانها ضمن وفودها إلى اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية، مع الحرص على تجنب تعريض استقلالهم للخطر. وينبغي أن تختبر الأمانة العامة للأمم المتحدة فرص إسهام أعضاء البرلمانات كبرلمانيين، بما في ذلك في المناقشات قبل انعقاد جلسة للجمعية العامة بشأن موضوع رئيسي. ومن الممكن أيضاً دعوة أعضاء البرلمانات المتخصصين في موضوع ما للتحديث في لجان الجمعية ودوراتها الاستثنائية ذات الصلة، وبخاصة عند استعراض تلك اللجان وتلك الدورات التقدم المحرز في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات العالمية المتفق عليها.

ربط البرلمانات بالعمليات التداولية الدولية

١٠٦ - بالنظر إلى أن البرلمانات الوطنية مؤسسات رسمية وقوية للديمقراطية، يرى الفريق أن من المهم ربطها بالعملية الحكومية الدولية - واستطلاع إمكانية إيجاد آليات برلمانية دولية للقيام بذلك.

١٠٧ - وعلى الصعيد الوطني، تشكل اللجان الفنية - التي تُسمى أحياناً لجاناً "دائمة" أو "لجان اختيار" - أداة قوية لكفالة الفصل بين السلطات. فهي تعد تشريعات وتقرّر سياسات ومخصصات في الميزانية وعمليات للمساءلة. كما أنها تحصل على أدلة من الوزراء والمسؤولين ومنظمات المجتمع المدني والشركات والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات. وهي فعالة بفضل وضعها الرسمي. ويمكنها أن تستدعي شهوداً، ويُختار أعضاؤها من قبل أحزابهم ويُعينون أو يُنتخبون من قبل الهيئة بكاملها أو من قبل البرلمان، ويكون تكوين تلك اللجان انعكاساً للتوازن بين الأحزاب في البرلمان، وتعمل لعدة سنوات، بحيث تُراكم خبرة فنية كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإنها تحظى باحترام الحكومات ووسائل الإعلام.

١٠٨ - ومن نقاط الضعف المتكررة في هذه اللجان أن مجال اختصاصها هو السياسة الوطنية في حين أن المواضيع التي تتناولها مواضيع عالمية. ومن ثم يقترح الفريق إنشاء لجان للسياسات العامة العالمية على أساس تجريبي من أجل اختبار طرائق إضفاء بُعد عالمي على تلك الآلية^(٨).

١٠٩ - وينبغي أن تضم هذه اللجان ٣٠ برلماناً كحد أقصى وأن تكون ممثلة للمناطق الإقليمية. ويمكن أن يتمثل نهج أولي في دعوة البلدان الممثلة في مكتب الجمعية العامة إلى المشاركة فيها. فهذا من شأنه أن يكفل إشراك جميع المناطق الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة. ويُستحسن أن يكون هناك تناوب للعضوية في تلك اللجان، ربما كل ٥ سنوات. وتُدعى البرلمانات، من خلال رؤسائها، إلى اختيار عضوين إلى أربعة أعضاء برلمانيين لتمثيل التوازن الحزبي في البرلمان. ومن الممكن عقد أول لجنة للسياسات العامة العالمية لمدة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أيام لإتاحة إجراء قدر كبير من النقاش وإتاحة وقت للاستماع إلى أدلة من متخصصين في الشؤون الدولية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص وآخرين.

١١٠ - وفي هذه الحالة تقترح الأمانة العامة للأمم المتحدة - مع الوكالة المتخصصة ذات الصلة وبالتشاور مع الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات المتخصصة - جدول أعمال للاجتماعات الأولية ويمكن أن تساعد على تقديم الخدمات اللازمة لتلك الاجتماعات. ثم تستحدث لجنة السياسات العامة العالمية، بمرور الوقت، آلية خاصة بها لتحديد جداول

الأعمال، التي تكون ذات صلة بالعمليات التداولية العالمية. أما تمويل تلك اللجنة ووظائف الأمانة الخاصة بها فمن الممكن أن يتأتيا قدر الإمكان من البرلمانات المشاركة، ولكن ينبغي أن تستكشف الأمانة العامة للأمم المتحدة إمكانية تقديم المانحين دعماً لمشاركة أعضاء البرلمانات من البلدان النامية.

١١١ - وتقوم لجان السياسات العامة العالمية، مثلما تفعل اللجان الوطنية المناظرة لها، بطرح مقترحات بشأن السياسات وبتمحيص التقدم المحرز فيما يتعلق بالاتفاقات السابقة (من جانب المنظمات الحكومية الدولية والحكومات). وعلى تلك اللجان أن تقدم تقارير إلى الأمين العام ورؤساء الوكالات المتخصصة ذات الصلة لإحالتها إلى منتدياتها الحكومية الدولية. وعليها أيضاً أن تُصدر بيانات صحفية لتوسيع نطاق فهم الجمهور للقضايا، وعلى الأعضاء أن يقدموا تقارير إلى برلمانهم الوطنية عن ذلك.

١١٢ - وهذا النهج يتيح حدوث تغير تدريجي، توجهه استعراضات دورية. ويمكن أن تكون لجان السياسات العامة العالمية الأولية غير رسمية واستشارية، تشارك فيها مجموعة مخصصة إلى حد ما من البلدان. وفيما بعد يمكن أن تصبح لجان منها رسمية بدرجة أكبر، بحيث يفضي ذلك في نهاية الأمر إلى وجود لجان ممثلة للعالم فيما يتعلق بجميع الأولويات العالمية، لها حق تقديم توصيات بشأن السياسات ومراجعات للتقدم المحرز إلى الأمم المتحدة وإلى الدول الأعضاء فيها.

١١٣ - ومن شأن لجان السياسات العامة العالمية أن تسد ثغرة في إشراك الجمهور في العمليات العالمية الآن بعد أن وُلّي إلى حد كبير عصر عقد مؤتمرات كبيرة للأمم المتحدة. ومن شأنها أن تساعد على ربط الديمقراطية الوطنية بالعمليات العالمية، وتدارك أوجه النقص الديمقراطي في الحكم العالمي. ومن شأنها أيضاً أن تتيح منابر عالمية لأكثر الساسة تأهيلاً وأن تتيح قنوات لنقل تجارب أكثر العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تأهيلاً ونقل خبرة تلك العناصر الفنية ومشورتها بشأن السياسات. وهذه الخصائص تجعلها تحدد جداول الأعمال العالمية وتقوم بدور التوعية.

الاقتراح ١٥

ينبغي أن تُفسح الدول الأعضاء المجال لقيام البرلمانين بدور معزز في الحكم العالمي. وينبغي أن توعز إلى الأمانة العامة بالعمل مع البرلمانات الوطنية ومع الاتحاد البرلماني الدولي، بحسب الاقتضاء، لعقد اجتماعات للجنة واحدة أو أكثر من لجان السياسات العامة العالمية على أساس تجريبي من أجل مناقشة الأولويات المستجدة على جدول الأعمال العالمي. ويجب أن تضم هذه اللجان برلمانيين من أكثر اللجان الفنية اختصاصا في مجموعة من البلدان تمثل العالم. ومن الممكن اختبار ترتيبات تنظيمية مختلفة، على مدى فترة خمس سنوات تجريبية، ومن الممكن صقل تلك الترتيبات مرور الوقت من خلال الاستعراض الدوري لها.

توفير مقر مؤسسي في الأمم المتحدة لإشراك البرلمانين

١١٤ - لتنفيذ الاستراتيجيات المذكورة آنفا، يرى الفريق أن الوقت قد حان لقيام الأمم المتحدة بإنشاء وحدة اتصال بالممثلين المنتخبين تكون وحدة بسيطة (انظر أدناه وانظر الفرع الثامن) وشبيهة بدائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية التي تحظى باحترام كبير. والأمثل هو أن تؤدي هذه الوحدة مهمة اتصال لصالح مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلا عن الأمم المتحدة نفسها. ويجب أن يكون لها اتصال مباشر بالبرلمانات، ولكنها يجب أن تشدد على اتباع نهج "جماعي" فيما يتعلق بالتواصل مع البرلمانين، عاملة عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي ورابطات البرلمانين. ويجب أن تشمل مهام الوحدة تقديم خدمة إعلامية لأعضاء البرلمانات، وإتاحة مشاريع الوثائق المنبثقة عن العملية الحكومية الدولية والتقارير المرحلية عن الالتزامات العالمية في أقرب وقت ممكن. وهذا يستتبع وجود موقع على شبكة الويب مكرّس خصيصا لأعضاء البرلمانات بخصوص الأمور المتعلقة بالأمم المتحدة. وستتفرغ هذه الوحدة مواضيع لإجراء مناقشة برلمانية بشأنها، مرتبطة بجدول الأعمال الحكومي الدولي، وستسعى إلى الربط بين البرلمانات، مثلا للتشجيع على إجراء مناقشات منسقة.

١١٥ - ويدرك الفريق أن بعض اقتراحاته لم تختبر، وبخاصة اقتراح إنشاء آلية لجان السياسات العامة العالمية، ومن ثم يقترح فترة تجريبية مدتها خمس سنوات لاختبار آليات مختلفة، مع الاسترشاد بالاستعراضات الدورية. وستوجّه وحدة الاتصال بالممثلين المنتخبين المقترحة هذه العملية، وتنتشر الدروس المستفادة من المبتكرات في جميع وحدات المنظومة، وتتبنّى إجراء مناقشة على صعيد المنظومة بشأن الاستراتيجية في هذا المجال. وينبغي أن ترصد الوحدة أيضا

الاقتراحات ذات الصلة المنبثقة من داخل الأمم المتحدة ومن خارجها، مع كفالة إحاطة الأمم المتحدة علما بالأفكار التي يدو أنها تكتسب شيوعا.

١١٦ - ويدرك الفريق أن الأمم المتحدة تربطها علاقة خاصة بالاتحاد البرلماني الدولي، ومن ثم فهو يقترح اعتبار اقتراحاته فرصا للاستفادة من تلك العلاقة. ومن الممكن على وجه الخصوص أن تتيح لجان السياسات العامة العالمية المقترحة، وإن كانت الأمم المتحدة هي التي تدعو إلى انعقادها، فرصا للاتحاد البرلماني الدولي لإقامة شراكة. وقد تحوّل الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة إلى منظمة برلمانات، لا منظمة برلمانيين. ولكن بعض البرلمانات لا تقبل تمثيل الاتحاد البرلماني لها، وما زال بعضها لا ينتمي لعضوية تلك المنظمة. وحيثما تفضّل برلمانات أن تجري اتصالاتها مع الأمم المتحدة عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي أن تحترم الأمم المتحدة هذا التفضيل. ويقترح، عندما يوعز بذلك رئيس برلمان إلى هيئة برلمانية، أن تعمل الأمم المتحدة عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق الاستراتيجية المذكورة أعلاه، ولكن مع التشديد على أن نزاهة آلية لجان السياسات العامة العالمية لن تكون مضمونة إلا في حالة إشراك جميع البرلمانات بطريقة متعادلة.

الاقتراح ١٦

ينبغي أن يشكّل الأمين العام وحدة صغيرة للاتصال بالممثلين المنتخبين لتقوم بما يلي:

- تقديم خدمة إعلامية مكرسة للبرلمانات ولرابطات أعضاء البرلمانات، تتضمن خدمة إعلامية على شبكة الويب مكرسة لأعضاء البرلمانات
- التشجيع على إيلاء مزيد من الاهتمام لعمليات الأمم المتحدة في البرلمانات الوطنية
- المساعدة على إتاحة فرص أكثر فعالية لأعضاء البرلمانات للمشاركة في منتديات الأمم المتحدة
- تنظيم لجان السياسات العامة العالمية، والعمل عن كثب مع البرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الأخرى بحسب الاقتضاء
- تبني إجراء مناقشة داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات الجديدة أو المحسّنة لإشراك البرلمانات والبرلمانيين

الاعتراف بالمساهمات الخاصة من السلطات المحلية وغيرها

١١٧ - لقد أصبحت السلطات المحلية تلعب دوراً متزايداً في مناقشات سياسات الأمم المتحدة وفي بلوغ الغايات العالمية؛ وهي جهة مستهدفة أساسية بالنسبة للأمم المتحدة ولكنها ليست غير حكومية. وكان من مجالات تزايد دورها التواصل فيما بين المدن والبلدات عبر المناطق الإقليمية والبلدان، المتمحور حول قضايا محددة. ففي مجال تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٩)، تحدت القرارات والتدابير المنسقة التي اتخذتها المدن موقف الدول الأعضاء المعارض للبروتوكول. وبالنظر إلى أن السلطات المحلية منتخبة، فإن مواقفها بشأن السياسات لها ثقلها وتعتبر مؤشرات لمشاعر الجمهور. ويقترح الفريق، نتيجة لمشاوراته مع العمدة، حث الجمعية العامة على اتخاذ قرار يؤكد ويحترم مبدأ الاستقلال الذاتي المحلي تشديداً على تزايد أهمية هذه الجهة المستهدفة.

الاقتراح ١٧

ينبغي أن تتناقش الجمعية العامة بشأن قرار يؤكد ويحترم الاستقلال الذاتي المحلي كمبدأ عالمي.

١١٨ - لقد بذلت محاولات لإشراك السلطات المحلية في عمليات شتى، من قبيل عمليات لجنة التنمية المستدامة (من خلال مفهوم الأفرقة الرئيسية الذي تبنته الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في سنة ١٩٩٢) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (من خلال مفهوم الشركاء الذي طرحه لأول مرة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية الذي عقد في اسطنبول في سنة ١٩٩٦). وقد أنشأ المفهوم الأخير هيئة استشارية من الحكومات المحلية لإسداء المشورة إلى المديرية التنفيذية، ومن خلال مكتبها إلى لجنة المستوطنات البشرية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ أطلقت إشارة بدء رابطة عالمية جديدة من السلطات المحلية - هي رابطة المدن المتحدة والحكومات المحلية. وبالنظر إلى الطابع التمثيلي لتلك الهيئة، التي توحد الرابطة الدولية السابقة، يرى الفريق أنها ستكون قناة هامة لتمثيل الناس على المستوى المحلي في نظام الحكم العالمي. ومن ثم، يقترح الفريق أن تستكشف الأمم المتحدة مع هذه الهيئة طرائق تحقيق أكثر تشاركاً مثمر بينهما وأن تعتبر الأمم المتحدة تلك الهيئة هيئة استشارية للأمين العام وللجمعية العامة فيما يتعلق بشؤون الحكم الدولي، لا فيما يتعلق بحسب بقضايا التنمية الحضرية، لأن الحكومات المحلية تدير كلا من البلدات الحضرية والقرى الريفية.

١١٩- ويرى الفريق أن إنشاء وحدة اتصال بالممثلين المنتخبين من شأنه أن يساعد الأمم المتحدة على التشارك مع ذلك القطاع (انظر أيضا الاقتراح ٢٤). فبإمكان الوحدة أن تعمل عن كثب مع موئل الأمم المتحدة وغيره من وكالات الأمم المتحدة التي يرتبط عملها بالحكومات المحلية. وستجمع الوحدة وتنشر معلومات عن جهود الحكومات المحلية لتنفيذ الغايات المتفق عليها عالميا. وستبرز وتنشر أفضل الممارسات التي انبثقت عن أعمالها، وستقدم تقارير دورية عن مساهمة السلطات المحلية في عمليات الأمم المتحدة، وستدعم إجراء حوار على المستوى القطري بين السلطات المحلية وسلطات الحكومة المركزية.

الاقتراح ١٨

ينبغي أن تقيم وحدة الاتصال بالممثلين المنتخبين (انظر الاقتراح ١٦) اتصالا مع السلطات المحلية ومع رابطتها العالمية الجديدة وأن تنشر الدروس المستفادة من الممارسات الجيدة. وينبغي أن تعتبر الأمم المتحدة المدن المتحدة والحكومات المحلية هيئة استشارية بشأن شؤون الحكم. وينبغي أن يطلب الأمين العام إلى هيئات الأمم المتحدة التي لها وجود على الصعيد الوطني أن تقيم صلات وثيقة مع السلطات المحلية ورابطاتها الوطنية والإقليمية. وينبغي للمنسقين المقيمين، على وجه التحديد، أن يتفاعلوا بانتظام مع السلطات المحلية لإحاطتها علما ببرامج الأمم المتحدة وعملياتها ولتشجيع إقامة شراكات معها.

سابعاً - ترشيد الاعتماد والوصول وإزالة طابعهما السيئ

١٢٠- يتمثل اقتراح الفريق بوجه عام في إنشاء منتديات متنوعة لكي تشارك الأمم المتحدة مع المجتمع المدني وغيره تشاركا يتناسب خصيصا مع المهمة المحددة - والحد من التركيز على اختيار مجموعة ثابتة من الجهات الفاعلة لإشراكها في العملية الحكومية الدولية الرسمية. إلا أننا ندرك أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في العمليات الرسمية ستظل هامة وأن هذا ينبغي أن يحدث من خلال عملية اعتماد. ويتناول هذا الفرع الطرائق التي يمكن بها تحسين العملية المتبعة حاليا. ولهذا الغرض، استعرض الفريق إجراءات الاعتماد الموجودة حاليا فيما يتعلق بالأمم المتحدة ومختلف وكالاتها، كما التمس آراء موظفي الأمم المتحدة وجهات مستهدفة شتى.

١٢١- وثمة آليات محددة بوضوح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للسعي إلى الحصول على مركز استشاري من أجل الوصول إلى مرافق الأمم المتحدة واجتماعاتها. وبالنظر إلى تزايد

عدد منظمات المجتمع المدني المهتمة بالأمم المتحدة، يرى كثيرون داخل المنظمة وخارجها أن تطبيق هذه الآليات أصبح متفاوتاً، مجرد عبء العمل من ناحية، وللحد من إمكانية وصول المنظمات التي تعتبرها بعض الحكومات غير مفيدة سياسياً، من الناحية الأخرى. وبالنظر إلى أن العبارات الأولى في ميثاق الأمم المتحدة، وهي "نحن الشعوب"، تجعل هدف المنظمة الشامل واضحاً، وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية التي تجسّد قيم حرية التعبير والتجمّع، ليس من المناسب أن تحدّد ظروف أعباء العمل أو ظنون الحكومات بشأن الدوافع السياسية من الذي يجب أن تتاح له إمكانية الوصول. وإذا كان المراد أن تستمر آلية المركز الاستشاري - والأدلة التي استمع إليها الفريق تشير في معظمها إلى أنها ينبغي أن تستمر - فإنها ينبغي أن تقوم على أساس حيثيات واضحة وشفافة - بحيث تُقبل أو تُرفض طلبات منظمات المجتمع المدني بناء على تجاربها وروابطها مع الجهات المستهدفة ذات الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون عملية الاختيار فنية لا سياسية.

١٢٢ - ويحث الفريق الدول الأعضاء على الاعتراف رسمياً بما صار نمطاً ناشئاً. فمع صيرورة العناصر الفاعلة في المجتمع المدني أكثر تنوعاً ومهارة في مجالات جديدة، فإنها أصبحت هامة بالنسبة لمتنديات حكومية دولية غير المجلس الاقتصادي والاجتماعي - وهو الجهاز المكلف بموجب المادة ٧١ من الميثاق بتحمل المسؤولية عن ترتيبات المشاركة غير الحكومية. وعلى وجه الخصوص، وكما ذكر من قبل، أظهرت منظمات المجتمع المدني والجهات المستهدفة الأخرى منذ أمد طويل خبرتها الفنية وكفاءتها اللتين تتسمان بالأهمية بالنسبة للجان الجمعية العامة ولدورهما الاستثنائية وبالنسبة لمجالات عمل الأمم المتحدة التي تتجاوز الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ويقترح الفريق أن تعترف الجمعية العامة بذلك الآن بالموافقة على هيئة دور محسوب للمجتمع المدني في شؤونها (انظر الاقتراح ٦) وبتولي سلطة الاعتماد.

البداية في اتباع عملية اعتماد وحيدة من الجمعية العامة، تستند إلى الجدارة

١٢٣ - يقدّر الفريق قطعاً الشواغل التي أثارها بعض الدول الأعضاء بشأن عدد منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة، والضغط على مرافق الاجتماعات، وتآكل الوقت المتاح للحوار الحكومي الدولي، وتصور أن بعض مداخلات منظمات المجتمع المدني هجومية. ولكن استخدام عملية الاعتماد لتقييد إمكانية وصول منظمات المجتمع المدني، إما جماعياً، بإبطاء عملية تقديم الطلبات، أو انتقائياً، بإصدار أحكام سياسية تعسفية، ليس سبيلاً جيداً للتعامل مع هذه الشواغل.

١٢٤ - وقد لاحظ الفريق أن الآليات الموجودة حالياً من أجل الاعتماد - وبخاصة آليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو البوابة الرئيسية حالياً لدخول المجتمع المدني الأمم

المتحدة^(١٠) ومن ثم فإنه يمثل الأولوية بالنسبة للفريق - تمثل إشكالية بالنسبة للعناصر الفاعلة غير التابعة للدول، وبالنسبة للأمم المتحدة، وبالنسبة للحكومات، وذلك للأسباب التالية:

- غالبا ما تكون دوافع هذه الآليات هي الشواغل السياسية للدول الأعضاء لا الخبرة الفنية والمدخلات التي يمكن أن تقدمها الجهات الفاعلة
- تتباين هذه الآليات تباينا كبيرا عبر منظومة الأمم المتحدة، ومن ثم فهي مثيرة للبلبل وتستغرق وقتا طويلا بالنسبة للجميع
- غالبا ما تكون هذه الآليات باهظة التكلفة (من حيث الوقت والمال) وغير مترابطة بدلا من أن تكون متضافرة من خلال وصلات تكنولوجيا المعلومات (بدون تبادل المعلومات على نطاق منظومة الأمم المتحدة)
- هذه الآليات ليست شفافة ولا متجاوبة، بدءا من عملية استعراض الطلبات وانتهاء بمرحلة صنع القرار النهائية

١٢٥ - ويدرك الفريق أن القرارات المتعلقة بالاعتماد تتخذها الدول الأعضاء. وهو يعتبر ذلك الاعتماد "اتفاقا" بين الدول الأعضاء وأولئك الذين يُعتمدون - أي يعتبره إقرارا بأن الأخيرين يوافقون على إتاحة خبرتهم الفنية والعمل بحسن النية، مع ضمان احترام آرائهم وخبرتهم الفنية واستخدامهما في الجهود الحكومية الساعية إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

١٢٦ - وتستند اقتراحات الفريق في هذا المجال إلى المبادئ التالية:

- تحقيق جدوى التكلفة والوقت، والتنسيق حيثما كان ذلك ممكنا وعمليا
- توسيع وتعميق مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة
- تبني مساهمات المجتمع المدني في جهد إنمائي عالمي متماسك
- تركيز الاعتماد على الاعتبارات التقنية لا على الاعتبارات السياسية
- زيادة شفافية العملية، وزيادة إخضاعها للمساءلة، وزيادة إمكانية التنبؤ بها
- تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات استخداما فعالا

١٢٧ - ويعتقد الفريق أن من المهم إزالة تسييس عملية الاعتماد. فاتخاذ القرارات المتعلقة بالاعتماد لأسباب سياسية بدلا من اتخاذها لأسباب فنية يحد فعليا من حصول الأمم المتحدة على الخبرة الفنية والمعرفة المستقلتين. ويساور الفريق القلق أيضا بشأن تزايد ظاهرة اعتماد الأمم المتحدة منظمات غير حكومية ترعاها الحكومات وتسيطر عليها. فهذه "المنظمات غير

الحكومية التي تنظمها الحكومات“ تعبر، لأنها غير مستقلة، عن موقف حكوماتها. ويجدر أن تستفيد منظمات أخرى من فرص التحدث التي تنعم بها تلك المنظمات في منتديات الأمم المتحدة - تماشيا مع المبدأ الأصلي للاعتماد.

١٢٨ - هناك أسباب قوية تدعو إلى ترشيد عملية الاعتماد في مقر الأمم المتحدة وإعادة النظر في الجهاز الذي يمنح الاعتماد. ولا يرى الفريق أية ميزة في إبقاء عمليتي الاعتماد اللتين يقوم بهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة شؤون الإعلام منفصلتين - وأن تجرى عملية منفصلة لكل مؤتمر عالمي. فذلك يستغرق وقتا ويمثل تكرارا للجهد. وتوصياتنا للإصلاح في هذا المجال بعيدة المدى وقد تحتاج إلى وقت كبير للمناقشة والتنفيذ على الصعيد الحكومي الدولي. وفي هذه الفترة، ينبغي الإبقاء على آليات الاعتماد القائمة، ولكننا نحث المسؤولين عنها على استيعاب المبادئ الآتية الذكر إلى أقصى حد ممكن.

الاقتراح ١٩

ينبغي أن توفق الأمم المتحدة بين الاعتماد وغرضه الأصلي - وهو أن يكون اتفاقا بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والدول الأعضاء يستند إلى خبرة مقدم الطلب وكفاءته ومهاراته. ولتحقيق ذلك، ولتوسيع نطاق وصول منظمات المجتمع المدني إلى منتديات غير منتديات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي للدول الأعضاء أن توافق على أن تضم في مقر الأمم المتحدة الإجراءات الراهنة المتعلقة بالمجلس، وإدارة شؤون الإعلام، والمؤتمرات، والاجتماعات التي تعقد لمتابعة المؤتمرات، في عملية اعتماد وحيدة من الأمم المتحدة، تسند مسؤوليتها إلى إحدى لجان الجمعية العامة القائمة.

كفالة استعراض الأمانة العامة للطلبات بكفاءة والبت فيها بسرعة

١٢٩ - يتوقف الاعتماد حاليا على استعراض للطلبات تقوم به لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالمنظمات غير الحكومية. وتكفل أمانة اللجنة اكتمال الأوراق الضرورية بشأن جميع الطلبات التي يجري النظر فيها، وعمليا نجد أن المنظمات التي تحتاز هذا الحاجز ولا تعتمد قليلة. وبالنظر إلى أن الاجتماعات الحكومية الدولية باهظة التكلفة وأن استعراض كل طلب يستغرق وقتا، فإن العملية مكلفة جدا. فاللجنة تجتمع عادة لمدة خمسة أسابيع كاملة كل سنة بتكلفة يبلغ متوسطها ٣,٧ ملايين دولار، ولا يشمل ذلك تكلفة وحدة الأمانة التي توفر الدعم لها. وعلى هذا الأساس يبلغ متوسط التكلفة ٢٦ ٠٠٠ دولار لكل مقدم طلب يعتمد^(١). وبالرغم من أنه يجري تأجيل نحو ٢٠ طلبا في السنة (بعضها لمدة قد تصل إلى سنتين أو ثلاث سنوات) في المتوسط، لا يُرفض إلا ٤ طلبات في السنة. ونظرا لأن

الغرض الرئيسي للعملية، عملياً، هو تحديد مقدمي الطلبات غير المناسبين، فالتكلفة الحقيقية للآلية الراهنة تبلغ نحو مليون دولار لكل طلب مرفوض.

١٣٠ - وثمة سوابق كثيرة في الأمم المتحدة تتسم بدرجة أكبر من الكفاءة - عندما تتلقى الأمانات الطلبات، وتستعرضها لتحديد جدارتها من الناحية الفنية وتزود الدول الأعضاء بقوائم لمقدمي الطلبات الذين توصي باعتمادهم وأولئك الذين لا توصي باعتمادهم (ومن ذلك مثلاً الاعتماد المتعلق بالمؤتمرات العالمية وبعض الوكالات المتخصصة). وهذا أسرع، ويستند بدرجة أكبر إلى الجدارة ويتسم بمزيد من الشفافية، حيث إن الأمانات يتعين عليها تفسير توصيتها بشأن أي من مقدمي الطلبات. وينجح هذا النهج في المؤتمرات الكبيرة حيث لا يستغرق الاعتماد عادة أكثر من ١ إلى ٥ في المائة من الوقت الذي يستغرقه إجراء المناقشات الحكومية الدولية.

١٣١ - ويقترح الفريق ثنائي خطوات لمنح الاعتماد في المقر:

- الخطوة ١ - تحدد الدول الأعضاء المعايير المتعلقة بالاعتماد وتشرف على تنفيذ هذه المعايير عن طريق تقارير عادية من الأمانة العامة.
- الخطوة ٢ - تشكل أمانة الجمعية العامة وحدة للاعتماد لتتلقى الطلبات وتقوم بأعمال المتابعة لكفالة قيام مقدمي الطلبات بتقديم جميع المواد اللازمة وتستعرض مدى أهمية مقدمي الطلبات وكفاءتهم للمساهمة في عمليات الأمم المتحدة.
- الخطوة ٣ - تسعى وحدة الاعتماد بصفة روتينية للحصول على التوجيه من هيئة إشرافية عند تحديد ما إذا كان مقدم الطلب ينبغي التوصية باعتماده أم لا. وتتكون هذه الهيئة، في المقام الأول من موظفي الأمم المتحدة ذوي التخصص في شؤون الجهات المستهدفة، من قبيل جهات الوصل مع منظمات المجتمع المدني. وتحدد أدوار الهيئة وآلياتها بالتشاور مع جميع الجهات المستهدفة ذات الصلة. وفي الوقت المناسب يمكن توسيع نطاقها لتشمل أفراداً من خارج الأمم المتحدة يمكنهم مساعدتها على أداء عملها بشكل أفضل. وهي بهذه الطريقة توفر ضوابط وتوازنات لعملية الاستعراض.
- الخطوة ٤ - تقيم وحدة الاعتماد صلات منتظمة مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة، من خلال موظفين معينين. فهذه الصلات من شأنها أن تساعد على تحديد وحل الشواغل والأسئلة المتعلقة بمقدمي الطلبات وتلقي الضوء على مساهماتهم المحتملة في الأمم المتحدة.

- الخطوة ٥ - تقدم وحدة الاعتماد قائمة مشروحة بالطلبات الواردة ذلك العام إلى الجمعية العامة في دورتها العادية، تُبين الموصى باعتمادهم وغير الموصى باعتمادهم - مع الأسباب. وتعلن هذه القائمة وتنشر كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن خلال وسائل الإعلام الإلكترونية على حد سواء.
- الخطوة ٦ - تسمى الجمعية العامة لجنة مناسبة من اللجان القائمة (ربما مكتب الجمعية العامة) للبت في التوصيات المقدمة. ويمكن أن يجري البت على أساس عدم الاعتراض^(١٢) أو على أساس التصويت^(١٣)، أو على أساس الاثنين معا. ويطلب من اللجنة أن تبت في قائمتي الموصى باعتمادهم وغير الموصى باعتمادهم في الدورة التي قُدمت فيها القائمتان. وإذا أدى اعتراض إلى تأجيل، ينبغي أن تحل المسألة في غضون فترة محددة، وهي ستة أشهر على سبيل المثال، يجري بعدها التصويت لتفادي المزيد من التأجيل وما يتبع ذلك من اختناقات في العملية.
- الخطوة ٧ - تدار أعمال لجنة الجمعية العامة ووحدة الاعتماد بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مع نشر سجلات المناقشة الحكومية على موقع الأمم المتحدة على شبكة الويب.
- الخطوة ٨ - تقوم وحدة الاعتماد برصد المنظمات المعتمدة لمعرفة مدى نشاطها في عمليات الأمم المتحدة. وهذا يشمل مجموعة من الأنشطة التنفيذية والتحليلية والإعلامية المختلفة فضلا عن المشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية.
- ١٣٢ - وستتطلب هذه الترتيبات مهارات جديدة. وسيحتاج موظفو وحدة الاعتماد وجهات الوصل الأخرى مع المجتمع المدني التابعة للأمم المتحدة إلى التدريب المناسب، ولا سيما بشأن الواجبات والحقوق والمسؤوليات.
- ١٣٣ - وتعميق استعمال تكنولوجيات المعلومات ذو أهمية حاسمة أيضا. وينبغي لوحدة الاعتماد أن تتعهد قاعدة بيانات تحتوي على معلومات مستكملة عن مقدمي الطلبات وحالة طلباتهم. وينبغي توصيل قاعدة البيانات هذه بالأجزاء الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة، لتمكينها من المساهمة في استعراضات النشاط الدورية. وستتطلب قاعدة البيانات هذه استثمارا كبيرا كما ستستغرق وقتا لكي يستعملها الجميع. إلا أنها ستحقق في نهاية المطاف مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة والفعالية على نطاق المنظومة.

الاقتراح ٢٠

ينبغي للدول الأعضاء نقل مهمة استعراض الطلبات إلى الأمانة العامة للحد من إهدار الوقت، وزيادة تركيز الاستعراض على الناحية الفنية. وينبغي إنشاء وحدة اعتماد داخل أمانة الجمعية العامة، تضم الموظفين المسؤولين حالياً عن الاعتماد في مختلف إدارات الأمم المتحدة (ولذلك لن تترتب عليها آثار في الميزانية). وستساعد هذه الوحدة في إنشاء هيئة استشارية لتقديم التوجيه بشأن ما إذا كانت الطلبات يجب التوصية بالموافقة عليها أم لا. وتقوم لجنة تسميتها الجمعية العامة بالبت في الاعتماد، على أساس ذلك التوجيه. وينبغي للأمانة العامة أن تكفل زيادة استعمال تكنولوجيات المعلومات لإدارة عملية الاعتماد. وينبغي للأمين العام أن يشجع وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها القطرية وغيرها على التعاون في هذا المسعى على نطاق المنظومة.

النظر في سبل تعزيز الاعتماد وتوسيع نطاقه

١٣٤ - تبدى للفريق خلال مشاوراته وجود رغبة قوية في إجراء تنسيق على نطاق المنظومة وزيادة الدعم من المكاتب القطرية والإقليمية التابعة للأمم المتحدة في العملية. ويتفق الفريق مع الرأي القائل بأن هذه المكاتب ينبغي أن تكون أكثر دعماً في مساعدة مقدمي الطلبات وذلك بالاضطلاع بأعمال المتابعة المتصلة بالعملية، والحفاظ على سلامة تدفق المعلومات. وينبغي أن يكون هناك أيضاً تنسيق أقوى للاعتماد والرصد من جانب منظومة الأمم المتحدة من خلال قواعد بيانات متصلة ببعضها وزيادة تواتر تبادل التجارب فيما بين موظفي الأمم المتحدة المعنيين، وزيادة تواتر اجتماعاتهم.

١٣٥ - والتنسيق على نطاق المنظومة مهم أيضاً في ظروف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وتبدي جهات فاعلة كثيرة في المجتمع المدني اعتقادها الراسخ بأن تلك الهيئات تفتقر إلى آليات تشاركية وتشاورية سليمة وتدعوها إلى مضاهاة التشارك الأكثر وضوحاً من جانب الأمم المتحدة. فأوجه انعدام المساواة المتأصلة في العولمة وفي الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في معالجة الشواغل الكثيرة - يجعل تبادل المزيد من المعلومات عن المجتمع المدني فيما بين جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أمراً ضرورياً ويجب القيام به الآن.

١٣٦ - وسيكون من المفيد تعزيز فهم منظمات المجتمع المدني وغيرها لعملية الاعتماد وما يرتبط بها من حقوق ومسؤوليات. وينبغي أن تنشر على نطاق واسع الكتيبات التي تبين بوضوح وبشكل تفصيلي القواعد والمدونات والمعايير المتعلقة بالسلوك المتوقع التي تعد دون تأخير أو تكلفة باهظة.

١٣٧ - ومن رأي الفريق أنه من الخطأ تعهد قوائم طويلة من المنظمات المعتمدة التي لا تظهر أي اشتراك فعلي في أي نوع من أعمال الأمم المتحدة، سواء في العمليات الحكومية الدولية أو في الميدان. ونحن نقترح أن تقوم الأمم المتحدة بتذكير هذه الجهات بأن اعتمادها قد يُنهي. وينبغي أن تكون الاستعراضات الدورية ورصد مساهمات المنظمات المعتمدة أكثر ثباتاً، على أن يُلغى بشكل روتيني اعتماد المنظمات التي تظل عديمة النشاط لمدة أربع سنوات مثلاً.

الاقتراح ٢١

ينبغي للأمم المتحدة أن يتبنى تعزيز تنسيق ودعم عملية الاعتماد عن طريق ما يلي:

- الإيعاز إلى المكاتب الوطنية والإقليمية التابعة للأمم المتحدة بتسهيل الطلبات
- الاستعانة بعمليات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لتشجيع توثيق التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية
- كفالة توافر المعلومات عن الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالاعتماد على نطاق أوسع (مثلاً، من خلال كتيبات موجهة إلى المجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة)

١٣٨ - وتستخدم مئات المراكز التي بمنحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية (عامة، وخاصة، ومدرجة في القائمة) منذ أمد طويل للغاية، ولم تحدث فيها إلا تغييرات طفيفة أجريت نتيجة استعراض اضطلع به في عام ١٩٩٦. وقد تكون ثمة أسباب قوية تدعو إلى تنقيحها إلى حد ما، ولكن التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية إجراء ذلك سيكون صعباً. وفي خلال القيام بتنقيح عملية الاعتماد، ينبغي بدء عملية تشاور بشأن تحديد فئات جديدة محتملة.

• الشبكات الشريكة: وهي الشبكات والتجمعات عبر الوطنية التي تشمل عددا كبيرا من المنظمات التي إما أن يكون لها نشاط بشأن مسألة معينة أو تكون من جهة مستهدفة معينة. وهي تقوم بالفعل بدور الوسيط حيث تعمل مع أمانات الأمم المتحدة في تنسيق إشراك الجهات المستهدفة التي تتبعها في مسألة محددة. ولكي تعتمد في مركز أعلى ينبغي أن يكون لديها هيكل واضح للقيادة والإدارة، وتكوين واضح المعالم، وينبغي أن تشمل جزءا كبيرا من جهة مستهدفة ما (من قبيل المنظمات المعنية بالقضايا الجنسانية أو البيئة أو حقوق الإنسان أو الشعوب الأصلية). ومن شأن الاعتراف بالشبكات رسميا واعتمادها بهذه الصفة أن يوفر حافزا للتنظيم الذاتي وتعزيز التنسيق. وإذا اعتمدت "الشبكات الشريكة" كفئة فسيكون لها أكبر حق في التحدث، وتوزيع البيانات، والتفاعل مع المكتب والأمانات الفنية في التأثير على جداول الأعمال.

• الجهات الشريكة ذات المركز الاستشاري: هي اندماج الفئات التي يعتمد عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها الجهات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية، التي تركز على الدعوة أو البحوث أو تمثيل قطاعات معينة. وتبت الأمانات الفنية ومكاتب هيئات الأمم المتحدة في اشتراك تلك الجهات في إحدى تلك الهيئات وفقا لخبرتها وكفاءتها في الميدان المعني.

• الجهات الشريكة في مجال الدعم البرنامجي: وهي منظمات الجهات المستهدفة التي تدعم برامج تضطلع بها الأمم المتحدة، من قبيل تلك المشتركة حاليا في مشاريع ميدانية عاملة.

الاقتراح ٢٢

ينبغي للأمين العام أن يبدأ استعراضا تشاوريا، يجري الانتهاء منه في غضون ثلاث سنوات، تقدم على أساسه اقتراحات إلى الجمعية العامة لتنقيح فئات الاعتماد لتحسين توافقها مع الممارسات والأولويات الحالية.

البت في من يكون له حق الوصول

١٣٩ - يسلم الفريق بأن النطاق الأساسي لاقتراحاته ينبغي أن يتمثل في التغييرات اللازمة في الأمم المتحدة لتعزيز علاقاتها مع المجتمع المدني وغيره من الجهات المستهدفة. بيد أن الإمكانيات الكاملة للإشراك لن تتحقق إلا إذا حدث أيضا تعزيز كبير للمجتمع المدني. وفي

الواقع فإن قوة شراكة الأمم المتحدة المتواصلة مع المجتمع المدني ستعتمد، إلى حد ما، على قدرة المنظمة على إظهار أن الجهات الشريكة لها تقدم ما يلزم من تجارب سليمة، أو خبرات أو قدرة على التوعية أو التمثيل لتعزيز عمليات الأمم المتحدة، كما أنها تطابق معايير معقولة بشأن النزاهة والإدارة. وبالرغم من أن الأمم المتحدة ليست هي التي تقوم بتنظيم المجتمع المدني أو تحديد آليات اختبار ومعالجة المسائل المتصلة بالإدارة، من المهم توضيح ما ترمي إليه المنظمة أساسا لمحاوريها من المجتمع المدني.

١٤٠ - ومسألة تعميق العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني لم تسلم من الجدل. فبينما تؤيد كثرة من الدول الأعضاء هذا الاتجاه، يقول البعض إن الأبواب قد فتحت على مصراعيها بشكل مفرط - وإن منظمات كثيرة من منظمات المجتمع المدني التي توجد في منتديات الأمم المتحدة قواعدها الجماهيرية ضعيفة أو آليات مساءلتها غير واضحة، وأنها تستهلك وقتا مفرطا في المنتديات الحكومية الدولية. وقد نظر الفريق في هذه المسائل والاستنتاج الذي توصل إليه هو أنه لا يوجد سوى قلة قليلة من المناسبات التي يحدث فيها اكتظاظ إما في الوقت المخصص للمناقشة أو في أماكن الجلوس. ويمكن لرؤساء ومكاتب تلك المحافل معالجة ذلك الاكتظاظ بتخصيص جزء من الوقت للمجتمع المدني، وتخطيط أفضل كيفية لاستعمال الوقت في التشاور مع شبكات المجتمع المدني المعنية. وهناك بالفعل مسائل تتعلق بإدارة المجتمع المدني تتعين معالجتها (انظر ما يرد أدناه)، ومع توسع الأمم المتحدة في تشاركتها، ينبغي للأمانة العامة أن تصبح أكثر حرصا فيما يتعلق بالكيفية التي تقيم بها شراكات ومع من. ويجب أن ترتبط الحقوق التي تترتب على ذلك بمسؤوليات موسعة، وهذا يضع التزاما على كل من الأمم المتحدة وشركائها من منظمات المجتمع المدني بكفالة وجود معايير رفيعة.

١٤١ - وينبغي أن تركز الأمم المتحدة في ممارساتها المتعلقة بإشراك المجتمع المدني على الخصائص التي تقدمها الجهات الفاعلة المحددة وينبغي أن تسلم بأن هذه الخصائص تتغير بمرور الزمن. وهذه الخصائص - بالنسبة لأدوار المجتمع المدني المختلفة - ينبغي أن تحدد بوضوح مناقشات مستمرة مع الجهات التي تعمل معها الأمم المتحدة بالفعل عن كثب. وينبغي أن تشمل هذه الخصائص معايير الإدارة، من قبيل تلك المتعلقة بالشفافية والمساءلة. ويمكن أيضا الحصول على التوجيه من مصادر أخرى - منها على سبيل المثال عمليات استعراضات الأقران المستعملة في الدوائر الأكاديمية لأغراض التعيينات واختيار البحوث للنشر.

١٤٢ - ومهما كانت الأمم المتحدة لديها معلومات جيدة يمكن أن تستند إليها في القيام بعملية إشراك المجتمع المدني، ينبغي لها أن تقاوم نزعة أن تنتقي تحديدا جهات فاعلة من منظمات المجتمع المدني، ولا سيما من أجل العمليات التداولية. ومن الواضح أن من مصلحة الأمم المتحدة أن يكون هناك عدد أقل، ولكن أكثر إقناعا والتزاما، من بيانات الجهات الفاعلة غير الحكومية في محافلها. وهذا يُبين الحاجة إلى شبكات فاعلة من المجتمع المدني. ولكن ينبغي للأمم المتحدة ألا تنظم هذه الشبكات أو تمارس الضغط عليها لتتكلم بصوت واحد. وإنما يمكنها تحديد فئات من الجهات الفاعلة المعنية، من قبيل مفهوم المجموعات الرئيسية الذي تستعمله لجنة التنمية المستدامة. وعلى ذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم حوافز للتجمع دون أن تشترطه. ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق التعريف بالممارسات الجيدة والمكافأة على هذه الممارسات، ولا سيما بمنح وقت إضافي للتكلم.

١٤٣ - وتبتدى عادة في مشاركة منظمات المجتمع المدني في الأمم المتحدة اختلالات توازن مألوفة. فمنظمات المجتمع المدني المثلة تكون مقارها عادة موجودة في نصف الكرة الأرضية الشمالي ويكون معظم عمل المنظمات القادمة من الجنوب في المدن الرئيسية بدون الخضوع لمساءلة واضحة من القواعد الشعبية. ويكون المتحدثون هم في الغالب من الذكور الشماليين الأنغلو ساكسون. أما أصوات الفئات المستضعفة فيكون تمثيلها أقل مما يجب. ولا يمكن للأمم المتحدة فرض توازن أفضل وإنما يمكن أن تشجع عليه، ولا سيما برصد التمثيل الراهن، ومناقشة هذه المسائل صراحة مع الشبكات المعنية.

الاقتراح ٢٣

ينبغي للأمانة العامة أن تشجع الجهات المستهدفة الرئيسية التي تعمل معها الأمم المتحدة على تكوين شبكات عريضة لمساعدتها في الانتقاء وضمان الجودة. ولكن ينبغي للأمم المتحدة ألا تطالب بذلك أو تحدد الكيفية التي سيجري بها. بل ينبغي تشجيع هذه الشبكات على إسداء المشورة للأمانات ومكاتب اللجان بشأن مشاركة الجهات المستهدفة التي تتبعها في العمليات الحكومية الدولية وعلى المساعدة في رصد الممارسات وتنقيح الاستراتيجيات، ربما بشكل يؤدي إلى تطورها إلى مجموعات استشارية معترف بها. وينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تناقش مع تلك المجموعات مدونات السلوك المحتملة وآليات الانضباط الذاتي لزيادة التقيد بمعايير الجودة والإدارة والتوازن.

تيسير وصول المجتمع المدني فعليا إلى مرافق الأمم المتحدة دخول مجتمعات الأمم المتحدة

١٤٤ - أدت الشواغل الأمنية مؤخرا إلى زيادة القيود في مرافق الأمم المتحدة. وبالرغم من أن الأمن له أهمية رئيسية لا يمكن إنكارها، يرى الفريق أن قدرا كبيرا من الإحباط فيما بين منظمات المجتمع المدني يمكن تفاديه إذا شُرحت القيود الجديدة مسبقا ونُفذت بأسلوب مهذب. وينبغي لمديري المرافق التنفيذيين ولبوظفي الأمن التشاور بشأن مسائل الدخول مع من يزورون الأمم المتحدة بشكل متكرر، وذلك قبل إجراء أي تغييرات. وهذا من شأنه أن يمكنهم من توضيح التغييرات المتوقعة، وتلقي تعليقات، وطلب المساعدة في نشر القواعد والإجراءات الجديدة.

تخصيص حيز عمل لمنظمات المجتمع المدني

١٤٥ - ثمة ممارسة تحظى بتقدير كبير تقوم بها بعض الأمانات وهي تخصيص حيز عمل لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المستهدفة التي تحضر اجتماعات اللجان السنوية - وعادة ما يكون هذا الحيز عبارة عن غرفة اجتماع صغيرة بها حواسيب ووصلات بشبكة الإنترنت. ويبحث الفريق على توسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل جميع الاجتماعات التي يكون للجهات المستهدفة الخارجية حضور كبير فيها، بما في ذلك اللجان الوظيفية، ووكالات الأمم المتحدة، وعمليات التحضير للمؤتمرات.

تحصيل رسوم مقابل استعمال المرافق

١٤٦ - نظرا لقيود الميزانية، تتقاضى الأمم المتحدة منذ أواخر التسعينات رسوما مقابل استعمال الحيز للفعاليات الجانبية في الاجتماعات الحكومية الدولية في نيويورك. ويعترض البعض على هذه الممارسة ويقول إنها تعني أن الأمم المتحدة قد أصبحت "تجارية". وتقول إدارة الأمم المتحدة إن قيود الميزانية تتطلب ذلك وإن الرسوم موحدة حتى بالنسبة للدول الأعضاء. وينطوي ذلك على ثلاث مسائل رئيسية. فأولا، "تدفع" الدول الأعضاء من خلال الاشتراكات التي تدفعها للأمم المتحدة، كما يدفع مواطنوها، من خلالها، ثمن الخدمات التي يتوقعونها من الأمم المتحدة. وثانيا، الفعاليات التي تحصل عنها رسوم غالبا ما تنظم لأغراض دعم الأمم المتحدة وتوفير المعلومات لعملية صنع القرار؛ وتحصيل رسوم لتلقي هذه المساهمة لا معنى له. وثالثا، تفتقر عملية تحصيل الرسوم للشفافية، حيث لا توجد قائمة بالتكاليف واضحة وثابتة ومبين بها مفردات التكاليف بالتفصيل. ويرى الفريق أنه

ينبغي للأمم المتحدة أن توقف هذه الممارسة، وأن توفر في الأجل القريب معلومات أفضل عن هذه الرسوم للجمهور.

ثامنا - ما تعنيه الاقتراحات فيما يتعلق بالموظفين والموارد والإدارة

إنشاء مكتب لتنسيق الجهات المستهدفة وشراكاتها

١٤٧ - تذهب اقتراحات الفريق إلى مدى أبعد من تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. فهي لا تستتبع التشارك فحسب مع مجموعة أكبر من الجهات الفاعلة المختلفة - أي مع كل الجهات المستهدفة التي تمثل مختلف التوجهات وذات الأهمية لأهداف الأمم المتحدة - بل تتطلب أيضا طرائق عمل شديدة الاختلاف في كل من العمليات التنفيذية والتداولية للمنظمة. وسيطلب ذلك قيادة تتسم بالعزم والتصميم من جانب الأمين العام وغيره من المديرين التنفيذيين للأمم المتحدة. ويرى الفريق أنهم سيحتاجون إلى مساعدة من مكتب بسيط رفيع المستوى لتوفير التوجيه الاستراتيجي، والقيام بمهمة الرصد من داخل الأمم المتحدة وخارجها، وتوجيه عمليات التغيير في هياكل المنظمة وفي ثقافتها.

١٤٨ - وعلى ذلك يقترح الفريق إنشاء مكتب جديد في نيويورك، يتبع المسؤول الأعلى ويرأسه وكيل للأمين العام. ومكتب إشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها هذا سيؤدي دورا واسع النطاق في مجال الدعوة، ويوفر التوجيه الاستراتيجي، ويقدم الخدمات الاستشارية للأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالجهات المستهدفة، ويحقق كتلة حرجة بالجمع تحت سقف واحد بين المهام المعنية، القائمة منها والجديدة، لزيادة أوجه التعاضد إلى حد أقصى وضمان الترابط. وبالرغم من أن التشكيل النهائي للمكتب يعتمد على إجراء المزيد من المشاورات والضبط الدقيق للتفاصيل، فإنه ينبغي أن يؤدي إلى ترشيد المكاتب القائمة المختصة بإشراك الجهات المستهدفة والتابعة للأمم المتحدة وذلك بوضعها تحت مظلة واحدة. ويقترح الفريق أن يتكون المكتب مما يلي:

- وحدة للمجتمع المدني (جديدة، مبنية على دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية)
- وحدة لتنمية الشراكات (مبنية على صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية)
- وحدة للاتصال بالممثلين المنتخبين (جديدة)
- مكتب الاتفاق العالمي (قائم)
- أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (قائمة)

١٤٩ - وبالرغم من أن أخصائيي إشراك المجتمع المدني والجهات المستهدفة في جميع أنحاء المنظومة سيكونون مسؤولين أمام الموظفين الرئيسيين في مكاتبهم، فهم سيتعاونون مع الوحدات الأنفة الذكر ويتلقون التوجيه والدعم منها. وسيعمل رئيس المكتب مع نظرائه المعنيين لاستنباط نهج ناجح لإدارة الشبكات يُسهل عمل شبكة الموظفين المنتشرين في جميع أنحاء المنظومة والذين تتمثل مسؤوليتهم الرئيسية في إشراك المجموعات المستهدفة.

١٥٠ - ويضطلع المكتب بعدد من المهام على نطاق المنظومة هي ما يلي:

- توفير المشورة والتوجيه للإدارة العليا لمنظومة الأمم المتحدة فضلا عن منظمات الجهات المستهدفة بشأن السبل والفرص الجديدة المتعلقة بتعزيز الإشراك
- التحليل المنهجي للديناميات العالمية للجهات المستهدفة ذات الأهمية للأمم المتحدة
- تحديد الابتكارات في مجال إشراك الجهات المستهدفة والممارسات التشاركية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مع نشر الدروس المستفادة من الممارسات الجيدة على نطاق المنظومة
- توفير الخدمات لتعزيز الترابط الشبكي وتبادل التجارب على نطاق المنظومة
- تنظيم جلسات استماع عامة مع سائر إدارات ووكالات الأمم المتحدة
- إدارة الصندوق الاستئماني المقترح لإشراك الجهات المستهدفة
- استعراض المشاركة في العمليات الحكومية الدولية وإعداد تقارير عنها بانتظام لزيادة الشفافية وتحديد الاتجاهات والفرص الجديدة

وحدة المجتمع المدني

١٥١ - ستقوم وحدة المجتمع المدني بتوفير الخدمات والترابط الشبكي والتوجيه للموظفين على نطاق المنظومة عاملة عن كثب إلى أقصى حد مع المجتمع المدني. وستدعو إلى الاشتراك المناسب من جانب المجتمع المدني في عمليات وفعاليات الأمم المتحدة. وستقود المبادرات في هذا الميدان. ولكي تكون لها مصداقية لدى المجتمع المدني، ينبغي أن يكون رئيس الوحدة شخصا قد تولى مناصب عليا في المجتمع المدني.

١٥٢ - وثمة سؤال هام هو ما إذا كانت الوحدة ينبغي أن تستوعب الأنشطة والموظفين والموارد المؤسسية الراهنة لدائرة الأمم المتحدة للاتصال بالمنظمات غير الحكومية. فالدائرة تحظى باحترام كبير داخل الأمم المتحدة وخارجها - ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ولايتها المشتركة بين الوكالات ودورها كحلقة وصل مؤتمنة بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع

المدني، وطابعها المتميز بشبه الاستقلال الذاتي ومعاييرها المهنية الرفيعة. وحيث إنها ستتم بقدر من مرونة وقدرة منظمات المجتمع المدني على التنقل، فإنها ستقدم تقارير إلى الاجتماعات السنوية للوكالات الداعمة التابعة للأمم المتحدة وإلى الدورة السنوية لفريق الاتصالات التابع للأمم المتحدة. وإذا أصبحت الدائرة العنصر الأساسي للوحدة الجديدة، قد تفقد المنظمة آلية قيمة شبه مستقلة ذاتيا. ولكن الدائرة تواجه عدم استقرار وعدم تيقن مزمين فيما يتعلق بتمويل أنشطتها الأساسية والخاصة، ويمكن تعزيز قدرتها على توفير التوجيه على نطاق المنظومة فيما يتعلق بشؤون المجتمع المدني يجعلها داخل الأمانة العامة.

١٥٣ - ويعترف الفريق بالأعمال الهامة والفريدة التي تضطلع بها حاليا دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية ويؤيدها ويرى أن هذه الأعمال من شأنها أن توفر دعامة صلبة للمكتب الجديد. مما ينبغي بدوره أن يهيئ لها قاعدة أرسخ من الموارد ويتيح لها تبادل تجاربها ونهجها مع غيرها من وحدات المكتب وفي منظومة الأمم المتحدة على نحو أوسع نطاقا. وستزود الدائرة المكتب الجديد أيضا بقاعدة موارد وسجل حافل من الأعمال الحقيقية مع منظومة الأمم المتحدة ومجموعة المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك فمن المسلم به أن الميزان حساس وأن المشكلة تكمن في التفاصيل. ومن ثم ينصح الفريق بأن يُتخذ القرار بالتشاور مع الجهات الراعية للدائرة حالما يُتفق على التفاصيل الأخرى لهيكل المكتب الجديد. وفي الوقت نفسه يحث الفريق عناصر الأمم المتحدة الراعية للدائرة على مواصلة بذل أقصى جهودها لتمويلها.

١٥٤ - وإذا أدمجت دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية في الوحدة الجديدة فيجب أن تُمنح وحدة المجتمع المدني الجديدة قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتي، وأفضل الطرق لتحقيق ذلك هي إسناد مهمة توجيه استراتيجيتها وبرنامج عملها للجنة إدارية أو توجيهية تتكون من الرعاة الرئيسيين الحاليين لدائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية إضافة إلى عدد مماثل من عملائها الرئيسيين من المجتمع المدني. ويمكن النظر في نموذج إدارة مماثل لتطبيقه في وحدات المكتب الأخرى.

١٥٥ - ويقترح الفريق أن تقوم وحدة المجتمع المدني - إضافة إلى المهام الحالية لدائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية وإلى المهام العامة لمكتب إشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها - بما يلي:

- تشجيع جميع هيئات الأمم المتحدة القائمة بأعمال أمين المظالم على أن توفر لمنظمات المجتمع المدني التي تكون لها مظالم معاملة يمكن التنبؤ بها وتستند إلى قواعد

- وضع مبادئ توجيهية بشأن المسائل التي تؤثر في مشاركة منظمات المجتمع المدني في اجتماعات الأمم المتحدة، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، وأمانات الأمم المتحدة
 - إدارة العنصر المعني بالمجتمع المدني من الصندوق الاستئماني المقترح
 - إعداد ونشر تقرير سنوي عن التقدم المحرز في إشراك المجتمع المدني، وعن النقاط البارزة وأفضل الممارسات، وعن العناصر الرئيسية في ديناميات المجتمع المدني، وعن الاستنتاجات بشأن إيجاد مزيد من السبل لتحسين الإشراك
 - تنظيم اجتماع عالمي كل عامين للأخصائيين في شؤون المجتمع المدني أو لأخصائيي إشراك الجهات المستهدفة العاملين على الصعيد القطري
 - مساعدة الموظفين الميدانيين في تشجيع الحكومات على تحسين بيئة السياسات العامة بالنسبة للمجتمع المدني (بما في ذلك تنقيح القوانين ذات الصلة) والتشاور والتشارك بشكل أكثر انتظاماً مع المجتمع المدني بشأن الغايات الإنمائية الوطنية
- ١٥٦ - ويعتقد الفريق أن بعض جهات المجتمع المدني المستهدفة تستحق مزيداً من الاهتمام من جانب الأمم المتحدة بسبب أدوارها التمثيلية الواضحة أو عضويتها الواسعة النطاق. وليست ثمة هياكل جديدة مقترحة لها وإنما المقترح هو استكشاف مدى إمكانية إعارة موظفين من هذه الجهات المستهدفة ليكونوا جهات الوصل في وحدة المجتمع المدني، بحيث يشمل ذلك ما يلي:
- نقابات العمال - إذ ينبغي إشراك جهات المجتمع المدني الفاعلة الحيوية هذه في جميع المسائل التي تتعلق بالسياسات المتصلة بالعمال، وبشبكات السلامة الاجتماعية، والعمالة، ويقترح الفريق عقد اجتماعات رفيعة المستوى بين مسؤولي الأمم المتحدة وزعماء النقابات يقوم بتسهيلها مكتب إشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة
 - الجماعات الدينية والروحية - إذ توفر هذه الجماعات قيادة قوية للمجتمعات المحلية، وتشكل الرأي العام، وتسدي المشورة بشأن المسائل الأخلاقية، وتساعد في التوفيق بين المجتمعات المحلية المتصارعة، وتحدد احتياجات الفئات الضعيفة. وهذه وظائف هامة ولكن توجد أنواع أخرى من منظمات المجتمع المدني تؤديها أيضاً. ولذلك، بدلا من التشارك معها كل على حدة أو بطريقة خاصة، يقترح الفريق كفالة إشراكها مع غيرها من الجهات الفاعلة عندما يكون ذلك مناسباً

وحدات لمهام أخرى

١٥٧ - ستقوم وحدة تنمية الشراكات بتوفير المشورة الإدارية، والتوجيه للموظفين، والدعم التنفيذي، وإدارة المعارف لتنمية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وستؤدي المهام المذكورة في الفرع الثالث أعلاه، وربما تستوعب صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وستقوم وحدة الاتصال بالمثلثين المنتخبين بتوفير الخدمات للتشارك مع البرلمانات والبرلمانيين وكذلك مع السلطات المحلية (ترد في الفرع السادس تفاصيل مهامها المحددة).

الاقتراح ٢٤

ينبغي للأمين العام، بموافقة الدول الأعضاء، أن يعين وكيلا له يكون مسؤولا عن المكتب الجديد لإشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها. ويكون هذا المكتب مسؤولا عن صياغة وتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بتشارك الأمم المتحدة مع جميع الجهات المستهدفة التي تخرج عن نطاق أعضائها الرسميين من الحكومات المركزية. ويقوم المكتب برصد أوجه التشارك هذه في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة ويوفر المشورة والدروس المستفادة من الممارسات الجيدة. ويمكن أن يشمل ما يلي:

- وحدة للمجتمع المدني، لاستيعاب دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية
- وحدة لتنمية الشراكات لاستيعاب صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
- وحدة للاتصال بالمثلثين المنتخبين
- مكتب الاتفاق العالمي
- أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

تعيين أخصائيين في إشراك الجهات المستهدفة في مكاتب المنسقين المقيمين

١٥٨ - كما هو مذكور في الفرع الرابع، يحث الفريق الأمين العام على تعيين أخصائيين في إشراك الجهات المستهدفة (أو المجتمع المدني) على الصعيد القطري، مع البدء بعدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بلدا من البلدان ذات الأولوية. ويمكن أن يكون اختيارهم انعكاسا لحجم البرنامج القطري للأمم المتحدة وقدرات منظمات المجتمع المدني. وتكون لدى هؤلاء الأخصائيين خبرة أساسا في جوانب الوساطة وبناء الجسور المتصلة بالشراكات، وإن كان من المتوقع أن يكونوا أيضا على إلمام بالمجتمع المدني وربما بغيره من الجهات الفاعلة في البلد. ويعمل هؤلاء الأخصائيون تحت رئاسة المنسقين المقيمين ويتولون النهوض باستراتيجية الأمم المتحدة للتشارك مع المجتمع المدني والجهات الأخرى وإسداء المشورة لموظفي منظومة الأمم المتحدة.

١٥٩ - وسيعزز الأخصائيون معارف المنظمة بشأن العوامل الدينامية والفرص المتاحة في المجتمع المدني وغيره من الجهات المستهدفة ويسهلون إقامة شراكات وحوار على مستوى فائق. وسيقومون بتنسيق التشارك على الصعيد القطري، وكفالة إشراك الجهات الفاعلة الوطنية بشكل مناسب في العمليات العالمية والإقليمية، وتحقيق أقصى قدر من المساهمات والدعم الوطنيين بالنسبة لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية وغيرها من غايات الأمم المتحدة. وسيساعدون أيضا في تحسين بيئة السياسات العامة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في البلد. وهذه المهام، التي يتعين أن توافق عليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالتشاور مع مكتب إشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها من المرجح أن تشمل ما يلي:

- العمل بشكل وثيق مع شبكات الجهات المستهدفة لتحديد مصالحها واهتماماتها فيما يتعلق بالأمم المتحدة واستنباط طرائق أكثر فعالية للتشارك على الصعيد القطري
 - إنشاء نُظم للتوسع في إيصال المعلومات ذات الأهمية لمنظمة المجتمع المدني وغيرها
 - تشجيع شفافية وقدرة وكالات الأمم المتحدة على الاستجابة في البلد
 - إسداء المشورة لموظفي الأمم المتحدة بشأن اختيار الشركاء الملائمين للتخطيط الاستراتيجي والشراكات، ولا سيما فيما يتعلق بتقارير الغايات الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر
 - تشجيع الترابط وتبادل المعلومات على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جميع المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وغيره من الجهات المستهدفة
 - العمل مع اللجان الإقليمية والمقر لتصميم وتنظيم أحداث تشاورية تُصَب في العمليات التداولية العالمية
 - العمل مع الموظفين الآخرين لتشجيع الحكومات على توفير بيئة من السياسات العامة مواتية للمجتمع المدني والتشاور بشكل أكثر انتظاما مع جميع الجهات المستهدفة
- ١٦٠ - ونظرا لأن الأخصائيين سيعينون محليا، لا يلزم أن تكون الآثار المترتبة في الميزانية عائقا. وحيث إنهم سيساعدون على تعزيز مساهمات الجهات المستهدفة في عمليتي الغايات الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، من المرجح أن تتوافر تبرعات كبيرة من المانحين لفترة تجريبية مدتها أربع سنوات.

الاقتراح ٢٥

ينبغي للأمم العام بموافقة الدول الأعضاء، أن يبدأ برنامجاً لتعيين ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ أخصائياً في إشراك الجهات المستهدفة في مكاتب المنسقين المقيمين لمساعدة الأمم المتحدة والمنظومة برمتها على تعزيز التشارك مع مجموعة متنوعة من الجهات المستهدفة. وينبغي له أن يدعو المانحين الثنائيين والمؤسسات إلى التبرع لصندوق استثماري مخصص لتمويل تلك التعيينات لفترة تجريبية مدتها أربع سنوات.

معالجة اختلالات التوازن بين الشمال والجنوب

١٦١ - وضع الفريق نصب عينيه في جميع أعماله وفي هذا التقرير اختلالات التوازن في الأصوات التي تحدث حالياً باسم المجتمع المدني في معظم عمليات الأمم المتحدة، والتي تتعارض مع قدرتها على التعبير عن اهتمامات جميع المواطنين. وإذ نجد، على وجه الخصوص أن المتحدثين باسم المجتمع المدني يأتي معظمهم من نصف الكرة الأرضية الشمالي أو تقع مقار منظماتهم في نصف الكرة الأرضية الشمالي؛ وأن أغلبهم من الذكور؛ وأن معظم منظمات المجتمع المدني (الشمالية والجنوبية) مسؤولياتها أمام القواعد الشعبية غير واضحة؛ وأن أصوات الفئات الضعيفة غير ممثلة كما يجب. وكثرة من اقتراحات الفريق، كما هي مبينة أدناه، يُقصد بها معالجة تلك الاختلالات.

١٦٢ - وكما هو الحال بالنسبة للمسائل الأخرى المتصلة بإدارة المجتمع المدني، هناك حد لما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله لمعالجة أوجه القصور هذه. فبإمكانها رصد ما من خلال عملية مماثلة للتقارير التي تصدرها لجنة حقوق الإنسان وتظهر التوازن بين الجنسين بالنسبة للمتحدثين من الدول الأعضاء والمجتمع المدني في اجتماعاتها. ويمكنها أيضاً مناقشتها بشكل منتظم مع شبكات الجهات المستهدفة للبحث على تعزيز عمليات الانتقاء واستعراض الأقران. ومن الأمور الحيوية اتباع نهج مرن. وتؤكد منظمات كثيرة من منظمات المجتمع المدني الدولية أنها تقوم بشكل منهجي بتفويض السلطة للمكاتب والشركاء الجنوبيين، وأن وجود مقارها في الشمال لا يعني بالضرورة أنها لا تمثل وجهات نظر القواعد الشعبية الجنوبية، كما تؤكد أن موظفيها يتسمون بالتنوع العالمي.

١٦٣ - ويمكن للأمانة العامة وموظفي الوكالات المتخصصة، ولا سيما تلك التي يوجد لها وجود ميداني، المساعدة في تعزيز قدرة الجهات المستهدفة الجنوبية على التشارك على نحو فعال مع الأمم المتحدة. ويتطلب إحراز تقدم في هذا الشأن زيادة التشديد على المشاركة على الصعيدين الوطني والإقليمي في العمليات التداولية للمنظمة. وإذا تحقق النجاح في ذلك

المسعى، فسيقل شعور منظمات كثيرة من منظمات المجتمع المدني بعدم الاكتراث بها في حالة عدم سفرها إلى نيويورك أو جنيف للمساهمة في العمليات التداولية ذات الأهمية بالنسبة لها.

الاقتراح ٢٦

ينبغي للأمين العام أن يجعل معالجة اختلالات التوازن بين الشمال والجنوب أولوية في تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وينبغي أن يسعى إلى الحصول على دعم المانحين لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحديد الجهات الفاعلة المحلية والعمل معها، مع إنشاء صندوق لبناء قدرة المجتمع المدني الجنوبي على المشاركة وكفالة أن تصب نتيجة التشارك على الصعيد القطري في العمليات التداولية العالمية.

إنشاء صندوق لتعزيز قدرة المجتمع المدني وشراكاته

١٦٤ - تستفيد الأمم المتحدة في عملياتها التداولية العالمية استفادة هائلة من مشاركة جهات المجتمع المدني الفاعلة التي تملك خبرة قطرية وشعبية كبيرة ولا سيما عندما تعمل هذه الجهات مع الفئات الممثلة تمثيلاً أقل مما يجب. إلا أن هذه الفئات نادراً ما يمكنها تمويل مشاركتها تمويلًا ذاتيًا. وعلاوة على ذلك، فسيكون أثرها أقل كثيرًا من أثر نشاط منظمات المجتمع المدني الدولية المتمرسين إلا إذا قدمت لها إحاطة جيدة بشأن العملية التداولية، والأدوار التي يمكن أن تؤديها، وكيفية استنباط الوسائل على صعيد السياسات من واقع خبرتها العملية.

١٦٥ - وعلى ذلك يقترح الفريق إنشاء صندوق مكرس لإشراك المجتمع المدني. ويمكن أن تكون طرائق عمله على غرار الطرائق التي تستعملها دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية عند تمويل مشاركة المجتمع المدني الجنوبي في عمليات الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون له ميزانية سنوية أساسية بدلا من اتباع نهج مشاريعي لتعبئة الموارد لكل مناسبة مختلفة. وستكون أغراض الصندوق كما يلي:

- مساعدة المجتمع المدني وغيره من الجهات المستهدفة من البلدان الجنوبية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في الأنشطة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة
- توفير إحاطات إعلامية وتدريب قبل مشاركتها في اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية
- دعم آليات الترابط الشبكي والإدارة الذاتية ذات الأهمية للأمم المتحدة
- تعزيز قدرة الفئات الممثلة تمثيلاً أقل مما يجب على التشارك مع الأمم المتحدة، ولا سيما المرأة، والشعوب الأصلية والمعوقين، والفقراء

- تعزيز اشتراك الجهات المستهدفة في عمليتي ورقات استراتيجية الحد من الفقر والغايات الإنمائية للألفية والأنشطة الوطنية التي تساعد على إقامة شراكات عالمية
- المساعدة على تعزيز الحوار والشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني

١٦٦ - وسيقترن ذلك في الممارسة العملية بالصندوق العالمي لتعزيز الشراكات (انظر الاقتراح ١٠). وستعتمد مخصصات عالمية من جانب مكتب إشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها وهو الذي سيتولى المسؤولية الشاملة، بالتشاور مع الأخصائيين في شؤون الجهات المستهدفة المعنيين في المقرر. ولكن المبالغ المعتمدة لتوفير المخصصات المقرر استعمالها داخل البلد يمكن نقلها إلى إحدى وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإدارتها. ومن المتوقع توجيه معظم الأموال من خلال المنسقين المقيمين، في إطار آلية تنافسية تدعوهم إلى تقديم طلبات للحصول على اعتمادات تمويل لمدة سنتين. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب إشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها بتوزيع الأموال على الطلبات التي تعتبر أكثرها استحقاقا.

١٦٧ - ويمكن أن تتأني الموارد اللازمة للصندوق من الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الدولية ومن الأمم المتحدة نفسها. ويمكن النظر أيضا في إنشاء عملية لصنع القرار تضم أفرادا من المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص والأفراد ذوي الخبرة بأعمال الأمم المتحدة - إما لاتخاذ قرارات التمويل أو لاستعراض القرارات سنويا. ويمكن الحصول على الخبرة اللازمة من الصناديق الاستثمارية القائمة ومن مرفق شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١٤).

الاقتراح ٢٧

ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ صندوقا لتعزيز قدرة المجتمع المدني في البلدان النامية على الاشتراك في عمليات وشراكات الأمم المتحدة. وينبغي للأمانة العامة أن تسعى للحصول على تبرعات من الحكومات والمؤسسات ومصادر الأمم المتحدة وغيرها، كما ينبغي أن تنشئ هيكلًا إداريًا أو تنظيميًا للصندوق ينصب أقصى قدر من اهتمامه على عملية صنع القرار على الصعيد القطري.

تلبية الاحتياجات إلى التدريب على الإدارة وغير ذلك من احتياجات تنمية الموارد البشرية

١٦٨ - سيكون إحراز التقدم أمرا مراوغا إلا إذا أصبحت العلاقات مع المجتمع المدني في بؤرة اهتمام الإدارة في جميع وحدات الأمم المتحدة. ولذلك يؤكد الفريق أهمية ما يلي:

- إيصال رسائل واضحة إلى المديرين التنفيذيين عن الحاجة إلى أخذ هذه المسائل مأخذ الجد
 - إدراج التطلع إلى الخارج، والتشارك مع الجهات المستهدفة المعنية، وتكوين شراكات، كعناصر روتينية في تقييم الموظفين؛ ويمكن أن يُتخذ "مؤشر الشراكات" المستعمل في البنك الدولي لعمليات تقييم الموظفين كنموذج
 - بذل جهود أكبر لتعيين موظفين لهم خبرة بالجهات المستهدفة
 - تبادل الموظفين مع المجتمع المدني وغيره من الجهات المستهدفة
 - تنظيم برامج تدريبية جديدة ومنقحة لتوفير المهارات المناسبة والتوعية اللازمة، بما في ذلك تدريب كبار المديرين في كلية الموظفين والوفود الحكومية في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)
 - إشراك زعماء منظمات المجتمع المدني وغيرهم في مناسبات الأمم المتحدة المخصصة للشخصيات الرفيعة وفي معتكفات كبار الموظفين
- ١٦٩ - وسيطلب تنفيذ هذه التوصيات قيادة قوية من كبار الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة لتأكيد أن العمل مع المجتمع المدني وغيره عنصر أساسي في أعمال المنظمة حاليا.

الاقتراح ٢٨

ينبغي للأمين العام وغيره من كبار المديرين أن يتحينوا الفرص دائما لإشعار الموظفين بالأهمية التي يعطونها للتفاعل مع الجهات المستهدفة وشراكاتها. وينبغي أن تحتل هذه المسائل مكانة بارزة في جميع العمليات المتصلة بالموارد البشرية، بما في ذلك التعيين، والترقية، والتقييم السنوي. وينبغي تدريب الموظفين في جميع وحدات المنظومة، بمن فيهم المدبرون، على هذه المسائل.

كفالة تلبية الاحتياجات اللازمة في الميزانية للاستراتيجية العامة

١٧٠ - يقدر الفريق أن الميزانية السنوية الإجمالية لجميع التدابير المقترحة ستبلغ نحو ٤ ملايين دولار من التمويل الأساسي، منها نحو ٣ ملايين دولار يمكن تغطيتها من وفورات، مثلاً من خلال التغييرات المقترحة في عملية الاعتماد. ويتنبأ الفريق بإمكانية جمع نحو ٤٠ مليون دولار من الأموال الخارجة عن الميزانية لمدة ثلاث سنوات، ويتصور كذلك أن تساهم عدة جهات مانحة في تكاليف كثير من الأنشطة المقترحة، من بينها لجان السياسات العالمية، وشؤون الجهات المستهدفة العاملون على الصعيد القطري، ومختلف جلسات الاستماع والعمليات التشاورية، وصندوق بناء قدرة وشراكات المجتمع المدني. ويقترح الفريق فتح صندوق استئماني للتشارك مع الجهات المستهدفة وشراكاتها، يديره مكتب التشارك مع الجهات المستهدفة وشراكاتها، مع وجود حسابات مشاريع للمبادرات المقترحة المختلفة. ويقترح الفريق أن يقوم الأمين العام، أو وكيل الأمين العام الذي يرأس المكتب الجديد، بعقد مؤتمر للمانحين من أجل إطلاق إشارة بدء الصندوق الاستئماني.

١٧١ - وبالرغم من أن المبالغ كبيرة، لا تعدو الميزانية الأساسية أن تكون جزءاً نزيهاً من ١ في المائة من ميزانية تشغيل الأمم المتحدة. ومن رأي الفريق أنه ما لم تتحقق موارد بهذا الحجم، سيكون من الصعب بالنسبة للأمم المتحدة أن تقنع المجتمع المدني، والمجتمع الدولي وغيرهما بأنها جادة بشأن تعزيز تشاركتها.

١٧٢ - ويعتقد الفريق أن الصلات بين اقتراحاته وتنفيذ الغايات العالمية ينبغي أن تشجع المانحين على المساهمة في العملية. ويوصي أيضاً باتباع نهج مبتكرة للتمويل، من قبيل جمع ١٠ في المائة من المبلغ الإجمالي من مصادر الجهات المستهدفة، بما في ذلك القطاع الخاص، والحكومات المحلية للمدن الرئيسية، والمنظمات غير الحكومية الكبيرة.

تاسعا - توفير قيادة عالمية

توفير قيادة داخل منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأعم

١٧٣ - الأمين العام هو المسؤول التنفيذي الأعلى للأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، وهو أيضاً رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأعم. وتتاح له الفرصة، بصفته هذه، لتشجيع الوكالات على الجد في معالجة المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني والشراكة، وتطوير أعمال التنسيق ووضع معايير مشتركة سامية، وكفالة إدراج تلك القضايا في موضع بارز على ساحة العمل الحكومي الدولي، وتشجيع الحكومات في جميع أرجاء العالم على أن تبدي المزيد من التقدير لأهمية هذه القضايا.

١٧٤ - وأبواب الفرصة مفتوحة على مصراعيها لرفع مستوى معايير المصارحة والمشاركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولتشاطر أنظمة الاعتماد وقواعد

البيانات المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني أو التنسيق بين تلك الأنظمة والقواعد، وللتعاون على تعزيز المساهمات في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر، وزيادة إشراك البرلمانين في معالجة الشؤون الدولية، والعمل على زيادة دعم المواطنين للتعددية.

الاقتراح ٢٩

ينبغي للأمين العام، بوصفه رئيساً لآلية التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، أن يستفيد من صفته هذه في تشجيع جميع الوكالات، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، على توسيع دائرة إشراكها المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في أعمالها، وعلى التعاون فيما بينها على نطاق المنظومة من أجل الترويج لهذا الهدف، مع إجراء عمليات استعراض دورية للتقدم المحرز.

تشجيع الحكومات على تمكين المجتمع المدني من الازدهار

١٧٥ - لن يتأتى تحقيق الكثير من اقتراحات الفريق بالكامل ما لم تُنح الحكومات المحلية في كل مكان الفرصة لمجتمعاتها المدنية لكي تزدهر وما لم تبد الاحترام لهذه المجتمعات باعتبارها أطرافاً محاوراً وشريكة لها. وينبغي للدول الأعضاء أن تؤكد الأهمية البالغة للشراكات ولإشراك جهات مستهدفة متعددة محلياً وكذلك داخل الأمم المتحدة. فهذا من شأنه أن يضع موضع التطبيق العملي حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع التي تمثل لب إطار حقوق الإنسان. وتشمل قائمة الأولويات ما يلي:

- مناقشة حريات المجتمع المدني في منبديات الأمم المتحدة وفي الاجتماعات التي تعقد على أعلى مستوى بين الأمانة العامة والحكومات وتشجيع إجراء الإصلاحات المناسبة

- إدراج تلك المسائل في جميع برامج الحكم الرشيد وإصلاحات القوانين
- تعزيز التشاور مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول في أية عملية تداولية حكومية تكون الأمم المتحدة طرفاً فيها (بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتقارير الغايات الإنمائية للألفية)

- الحث على الشفافية الكاملة في جميع البرامج الحكومية المدعومة من الأمم المتحدة مع تنظيم جلسات عامة حتى يتسنى للمتأثرين مباشرة بتلك البرامج أن يعبروا عن شواغلهم وآرائهم
- تشجيع الحكومات على التشاور مع المجتمع المدني وغيره من الجهات، وعلى إقامة شراكات معه، وضمه إلى وفودها لدى مننديات الأمم المتحدة
- تعزيز أدوار البرلمان الوطنية والسلطات المحلية في العمليات الحكومية الدولية

الاقتراح ٣٠

ينبغي للدول الأعضاء السعي من خلال محافل الأمم المتحدة إلى تشجيع العمل على تهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات للمجتمع المدني في جميع أرجاء العالم وتوسيع فرص الحوار والشاركة في العمليات الإنمائية. وينبغي لقيادة الأمانة العامة والمنسقين المقيمين والخبراء المتخصصين في شؤون الحكم تسخير تحاورهم مع الحكومات للتوصل إلى نتائج مماثلة.

تسخير القيادة الدولية لتعزيز الحكم العالمي

١٧٦ - كشفت مشاورات اللجنة عن استشرأ القلق من أن تكون الأمم المتحدة قد فقدت سلطتها ونفوذها لدى المحافل الحكومية الدولية الأخرى، ولا سيما منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الثمانية. ولكن معظم من أعربوا عن قلقهم بهذا الشأن يعتقدون أن للأمم المتحدة دوراً محورياً وأن بوسعها استعادة مكانتها. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال التركيز على الاستفادة من الزعامة المعنوية للأمين العام للمنظمة وقدرته على الاستنفار، أن تتبنى رؤية جديدة للحكم العالمي على نطاق النظام الدولي، تقوم على مبادئ شمول الجميع والمشاركة والتجاوب والشفافية والإنصاف. ويمكن لهذا المسعى، إذا ما أدى إلى نقاش واسع بشأن هذه الإصلاحات - بما فيها تلك التي اقترحها كل من التقرير الصادر مؤخراً عن اللجنة العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية والمعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، والفريق الجديد المعني بالتهديدات العالمية، وفريق الشخصيات البارزة - أن يمثل مساهمة محمودة في تشكيل إطار الحكم العالمي المطلوب في القرن الحادي والعشرين. كما أنه سيحظى بترحيب ودعم على نطاق واسع من المجتمع المدني وغيره من الجهات في جميع أنحاء العالم.

عاشرا - مستقبل التعددية

١٧٧ - تترتب على الاقتراحات الواردة في هذا التقرير آثار أوسع نطاقا بكثير من مجرد علاقات الأمم المتحدة بالمجتمع المدني. فهي تؤثر على عمليات الحكم العالمي وعلى مستقبل التعددية. وقد شهدت السنوات التي أعقبت عمليات الإبادة الجماعية في رواندا وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية تراوحاً لدى القوى العالمية بين الخيارات الأحادية والمتعددة الأطراف. وكذلك، جاءت جهود التصدي للتهديدات العالمية، بدءاً من أزمة جنوبي شرق آسيا وديون العالم الثالث وانتهاءً بجائحة الإيدز وتغير المناخ، خليطاً من الأعمال الأحادية والمتعددة الأطراف.

١٧٨ - والآن، وقد أصبحت القضايا التي تتطلب استجابات عالمية أكثر مما كانت في أي وقت مضى، تبدو عمليات الحكم العالمي العشوائية مصدراً للتضارب بقدر ما تحققه من تكامل. ولالتماس سبيل يُهدى به وسط أنواء الحيرة هذه، أنشئت أفرقة ولجان شتى في السنوات الأخيرة. وهي على اختلافها البين من حيث النطاق والعمل، تجمع بينها جوانب كثيرة. ولذا، يجتزم الفريق تقريره بثلاثة دروس تعلمناها ونحن نعدده نرى أنها تمس جميع هذه الهيئات.

وجود ثغرات هامة في الحكم العالمي

١٧٩ - ربما لم يكن من قبيل المصادفة أن يأتي التوسع في استخدام الأفرقة واللجان مواكبا لغروب عصر المؤتمرات العالمية. ورغم التباين الكبير في أدوارها (حيث إن الأفرقة استشارية، بينما المؤتمرات منتديات تفاوضية للحكم العالمي)، هناك سمات مشتركة بينها. فكل منها يركز على تحديات محددة في إطار زمني واضح، وكل منها متوازن إقليمياً، ويضم جميع أنواع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ومسؤول أمام منظومة الأمم المتحدة. وكل تلك السمات معترف بها الآن عالمياً باعتبارها أساسية للتقدم العالمي. ولكن يوجد الآن نقص حقيقي في المنتديات التي تتوافر فيها هذه السمات. وإذا أريد التوسع في استخدام الأفرقة وأن تنال احتراماً على نطاق كبير، فمن المهم إشراك مختلف الجهات المستهدفة في اختيار أعضائها والسعي بحمة لتنفيذ اقتراحاتها.

١٨٠ - وينبغي للأمم المتحدة أن تستثمر في تنظيم عمليات جارية أوسع نطاقاً ذات سمات مماثلة، ولا سيما ما اقترحه الفريق من تشكيل لجان معنية بالسياسات العامة العالمية وتنظيم جلسات استماع عامة بشأنها. ويقترح الفريق أن يكون موعد جلسة الاستماع العامة الأولى قبيل استعراض الجمعية العامة للغايات الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥.

١٨١ - ويمكن للأفرقة واللجان أن تساعد في هذا الشأن، لكن الدعم العام لها سيتوقف على مدى ما تنسم به اقتراحاتها من شمول وواقعية وشجاعة، وعلى مدى اتخاذ تدابير بناء عليها. والفريق على ثقة من أن عملية التشاور الموسعة المكثفة التي أجراها قد مكّنت آلاف الأفراد من المساهمة في هذا التقرير، مما سيُكسب اقتراحاته تأييدا كبيرا. كما أنه على ثقة من أن مجموعة الاقتراحات تشكل جدول أعمال للإصلاح، جسور ولكنه عملي، من شأن اعتماده أن يعزز تأثير الأمم المتحدة إلى حد كبير وأن يوسع إلى حد بعيد من دائرة التأييد العام للأمم المتحدة. ويأمل الفريق أملا صادقا أن تناقش الدول الأعضاء وإدارة الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى اقتراحاته بهمة وأن تتخذ تدابير بناء عليها.

١٨٢ - والفريق يقترح أن يُناقش التقرير في ثلاث على الأقل من هيئات الأمانة العامة، هي فريق الإدارة العليا للأمانة العامة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومجلس الرؤساء التنفيذيين، مع استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات على مراحل مناسبة. ويقترح أن يرصد المكتب المقترح المعني بإشراك الجهات المستهدفة وشراكاتها تلك الأمور فضلا عن علاقات الأمم المتحدة بجميع الجهات المستهدفة الخارجية، وأن يقدم تقارير بانتظام إلى الأمين العام. ويقترح أيضا إجراء مناقشات غير رسمية للاقتراحات مع الدول الأعضاء في الشهور القادمة لتمهيد السبيل لمناقشة البنود التي تتطلب موافقة حكومية دولية في الدورة القادمة للجمعية العامة.

نفس تحولات الصيغة هامة بالنسبة لجميع الأفرقة المختلفة

١٨٣ - إن الحتميات نفسها التي كانت أساسا لفكر الفريق وثيقة الصلة أيضا باللجان والأفرقة الأخرى وتتضمن رسائل مشتركة بخصوص مستقبل الحكم العالمي والأمم المتحدة. ومن الواضح، بالذات، أن وجه التعددية يتغير، فملاحه آخذة في التشكل بفعل الائتلافات الموجهة إلى تحقيق غايات محددة تضم أطرافا تجمع بينها رؤية فكرية واحدة لتلك القضية، ولكنها قد تختلف اختلافا بينا بصدد قضايا أخرى. والواقع أن مفهوم التعددية القديم كان في حقيقة الأمر مفهوم "الكلية الحكومية" الذي تتفق في ظله الحكومات جميعها أولا على سياسة ما، ثم تنتقل إلى تنفيذها.

١٨٤ - أما اليوم، فقد أضحى المفهوم يعني التعددية بالمعنى الصحيح للكلمة. فهو يضم أطرافا كثيرة من مختلف الجوانب أو الجهات المستهدفة، الهامة للقضية من نواح كثيرة. وبعض المنتديات مخصصة ولا تنسم بطابع عالمي، ولكنها تتضمن عناصر فاعلة ذات رؤية فكرية واحدة تعمل سويا من أجل كسب التأييد لقضيتها. والأمم المتحدة لم تصمم لخدمة هذا الضرب من التعددية، ولكن هذا هو النهج الذي كثيرا ما يتبعه العالم الآن في تسيير

الأمر. ومن ثم من اللازم للأمم المتحدة أن تستوعبه داخلها إذا أرادت أن تحافظ على أهميتها.

١٨٥ - ويجب أن تصبح الأمم المتحدة منظمة أكثر تطلعا إلى الخارج، أو قائمة على الترابط الشبكي. وعليها أن تنظم صراحة شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين وشبكات السياسات العالمية، وأن تلتزم بمشاركة جهات مستهدفة غير الدول الأعضاء مع الحرص على حفظ توازن عادل بين الشمال والجنوب. وتقاليد عملياتها الحكومية الدولية الرسمية قد تكون عائقا يحول دون تحقيق هذا الهدف، لكن الشراكات وشبكات السياسات ستتخذ منحى أقوى نحو النتائج وتوفر رابطة أوثق بين الأعمال المحلية للمنظمة وقيمها العالمية، وبخاصة في إحراز تقدم صوب تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. والسير على هذا الدرب ضروري من أجل بقاء الأمم المتحدة. فالتأييد الشعبي لها سيفتر ما لم يتأت لها أن تدلل على أن بوسعها أن تُحدث فارقا واضحا وإيجابيا.

١٨٦ - وعلى الأمم المتحدة أن تبذل أيضا المزيد من الجهد لتوطيد الحكم العالمي ومعالجة أوجه نقص الديمقراطية. وينبغي أن يسترشد هذا العمل بمبادئ شمول الجميع - أي ضمان عدالة المحصلة، والمشاركة - أي إشراك الأفراد في اتخاذ القرارات التي تمسهم، والتجاوب - أي الإصغاء لشواغل الأفراد والخضوع للمساءلة أمامهم.

١٨٧ - ويجب على الأمم المتحدة أن تتفاعل على نحو أكثر انتظاما مع الرأي العام العالمي لكي تتمكن من قراءة إشاراتهِ والتأثير عليه. وهذا يستلزم تفاعلا أكثر انتظاما مع صناع الرأي البارزين، ومن بينهم القيادات المؤثرة في المجتمع المدني وفي الساحة السياسية ووسائل الإعلام. فالتحرك في هذا الاتجاه يمكن أن يساعد منظومة الأمم المتحدة على تكوين تحالفات تعزز السعي إلى بلوغ غاياتها وتكسب التأييد للتعددية.

الحواشي

(١) تستند هذه الدراسة إلى دراسة الفريق بشأن الشراكات وإلى حلقة العمل الدولية التي عُقدت في مركز كوكاتيكو للمؤتمرات التابع لصندوق الإخوة روكفلر، في تاري تاون، بولاية نيويورك، في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وتتاح التفاصيل الكاملة على موقع الفريق على شبكة الويب (<http://www.un.org/reform/Panel.htm>) وستُنشر كدراسة للفريق.

(٢) على سبيل المثال، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمنظمات المجتمع المدني في جهودها للمساعدة على تشكيل استراتيجيات الحد من الفقر في بلدان من بينها أذربيجان وبوليفيا وبوروندي والصين والهند وإريتريا وغينيا - بيساو وكازاخستان ومدغشقر وملاوي ونيكاراغوا وسورينام وأوغندا واليمن، وغيرها من البلدان. وقد تضمن ذلك تيسير إقامة حوار بشأن السياسات بين المجتمع المدني والحكومة في إطار إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

(٣) على سبيل المثال، شاركت منظمات المجتمع المدني في إعداد تقارير الغايات الإنمائية للألفية وفي رصد التقدم في ألبانيا وبلغاريا والفلبين وجمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام وأماكن أخرى.

(٤) اتفاقية الحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية.

(٥) توجد فعلا لدى برنامج الأمم المتحدة لجان استشارية من منظمات المجتمع المدني في بوتسوانا، فضلا عن وجود لجان من هذا القبيل عالميا.

(٦) هذه اجتماعات غير رسمية يدعو إليها ويستضيفها أحد أعضاء مجلس الأمن وتعد مع منظمة غير حكومية واحدة أو أكثر أو مع خبراء آخرين - ولكن بدون تدوين مضبوطات لها. ويكون الغرض من هذه الاجتماعات هو تقديم إحاطات بشأن قضية ستصبح ذات أهمية بالنسبة للمجلس. وقد سُميت هذه الاجتماعات باسم سفير فتروبيلا لدى الأمم المتحدة، ديفغو آريا، الذي كان رائدا فيما يتعلق بهذا النهج.

(٧) في البنك الدولي، أدت مقتضيات مماثلة إلى اتباع المديرين التنفيذيين نظاما يتمثل في عقد حلقات دراسية للمجلس، تتناول القضايا المقبلة التي تكون جديدة أو حساسة أو بالغة التعقيد. وتشمل هذه الحلقات جميع المديرين التنفيذيين وتتضمن طروحات من الموظفين وغيرهم من المتخصصين. ولا تتخذ أي قرارات في هذه الحلقات ولا تسمى المذكرات الداخلية تماما أي متكلمين. وتساعد هذه الحلقات الدراسية المداولات لأن المديرين التنفيذيين يمكنهم أن يختبروا فيها المواقف اختبارا غير رسمي، وأن يتعلموا من بعضهم البعض ومن الخبراء، وبذلك يحيطون عواصمهم علما بالمواقف المحتملة التي قد تنشأ.

(٨) لتأمل الزراعة - وإن كانت التجارة والهجرة والصحة والبيئة ومواضيع أخرى ينطبق عليها ذلك بنفس القدر. فلجان الزراعة في البرلمانات الموجودة في جميع أنحاء العالم تستمع إلى آراء وتجارب أصحاب مصلحة متباينين. وهي تضع توصيات بشأن السياسات موجهة إلى وزراء الزراعة، ولكن الحكومات الفردية لا تستطيع أن تحدد السياسة تحديدا معقولا فيما يتعلق بمواضيع كثيرة - من قبيل الإعانات الزراعية أو المحاصيل المعدلة وراثيا - بمعزل عن الاتجاهات العالمية، ومن ثم فإن جدواها محدودة. ومن شأن لجنة للسياسات العامة العالمية معنية بالزراعة أن تجمع ما بين أعضاء البرلمانات من اللجان المقابلة لها في مجموعة واسعة من البلدان. ومن الممكن إنشاء عمليات مماثلة بمرور الوقت في قطاعات أخرى.

(٩) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.

(١٠) يتيح الاعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصا للمجتمع المدني لحضور جميع جلسات اللجان الفنية التي تعالج مجموعة كبيرة من المسائل المختلفة بدءا من التنمية المستدامة وانتهاء بحقوق الإنسان. ويستعمل أيضا كأساس لمعظم عمليات الاعتماد الخاصة بالمؤتمرات وللسماع بالإنفاذ إلى عمليات متابعة المؤتمرات.

- (١١) تفترض الأرقام أن تكاليف لجنة المنظمات غير الحكومية تبلغ ٦٤٤ ٧٣ دولارا لكل نصف يوم للجلسات والوثائق. وخلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ وافقت اللجنة على اعتماد ٢٨٢ منظمة غير حكومية.
- (١٢) أساس عدم الاعتراض: إذا اعترضت حكومة ما على إدراج أي مقدم طلب في قائمة الموصى بهم أو في قائمة غير الموصى بهم، وإذا تُني على الاعتراض، يُستبعد مقدم الطلب من القائمة. ويوافق على بقية القوائم بتوافق الآراء وتقوم لجنة الجمعية العامة باستعراض الحالات المختلف عليها في غضون فترة لا تزيد على أربعة أشهر. وينبغي السماح لممثلي المنظمات بحضور الجلسة التي يجري فيها استعراض حالاتهم. ويُنبت في هذه الحالات في الجلسة الاستعراضية الخاصة.
- (١٣) أساس التصويت: إذا اعترضت واحدة أو أكثر من الحكومات على اقتراح لأمانة ما وتُني على الاعتراض، يجري تصويت فورا. وتلزم أغلبية الأصوات للرجوع عن توصية الأمانة.
- (١٤) ممول مرفق شراكات البرنامج الإنمائي نحو ٤٠ مبادرة انطوت على شراكات مبتكرة مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة.
- (١٥) عولمة عادلة: إيجاد فرص للجميع، اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠٠٤، ISBN 92-2-115426-2.

المرفق الأول

اختصاصات فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني وتكوينه

اختصاصات الفريق

يجري الفريق تقييماً للعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني بهدف وضع اقتراحات تقدم إلى الأمين العام من أجل تعزيز التفاعل بين المنظمة والمجتمع المدني، مما يشمل النواب البرلمانيين والقطاع الخاص. وسيقوم الفريق بما يلي:

- استعراض المبادئ التوجيهية والقرارات والممارسات القائمة بشأن إطلاع منظمات المجتمع المدني على مداولات الأمم المتحدة وعملاتها ومشاركتها فيها
- تحديد أفضل الأعراف المتبعة في منظومة الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى بهدف تحديد طرائق جديدة أفضل للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى
- دراسة السبل التي يمكن بها تيسير مشاركة عناصر المجتمع المدني الفاعلة من البلدان النامية
- استعراض طريقة تنظيم الأمانة العامة لتيسير علاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني وإدارتها وتبادل التجارب معه وتقييم هذه العلاقات
- ويجري الفريق مشاورات واسعة ويقدم اقتراحاته إلى الأمين العام في غضون ١٢ شهراً

العضوية

فرناندو إنريكيه كاردوسو (الرئيس)، البرازيل. ولد في ريو دي جانيرو. والسيد كاردوسو عالم اجتماع وسياسي برازيلي مرموق، وتولى رئاسة جمهورية البرازيل في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢. وقد عاش في المنفى في الفترة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٨ بسبب معارضته لرموز الدكتاتورية العسكرية الذين حكموا البرازيل. وألقي القبض عليه لدى عودته إلى وطنه، ومنع من التدريس، وعُلقت حقوقه السياسية والمدنية. وقد انتخب السيد كاردوسو عضواً في مجلس الشيوخ البرازيلي عن ولاية ساو باولو في عام ١٩٨٦، ثم ساعد بعد عامين على تأسيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي ذي التوجه

الوسطي. وعمل وزيرا للخارجية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وهو داعية لمحاربة التضخم وللإصلاح وفق مبادئ اقتصاد السوق الحر، وبناء على ذلك أصبح وزيرا للاقتصاد في عام ١٩٩٣، وبفضله تغير حال الاقتصاد البرازيلي الذي كان يعاني من الاضطراب. وانتخب رئيسا للجمهورية في عام ١٩٩٤ حيث اتجه إلى تقليص دور الحكومة في إدارة الاقتصاد وسعى إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى البرازيل. وشغل السيد كاردوسو منصب رئيس جمهورية البرازيل لفترتين، وتنحى بعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام ٢٠٠٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قدم له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جائزته المعروفة باسم جائزة محبوب الحق للمساهمات البارزة في التنمية البشرية. وكان السيد كاردوسو في كتابه "التبعية والتنمية" الذي ألفه في السبعينات من القرن الماضي، من الدعاة الأوائل للشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

السيد باقر أسدي (جمهورية إيران الإسلامية). مثل السيد أسدي بلده في عدد من المناصب المهمة لدى الأمم المتحدة، من بينها رئاسة مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك في عام ٢٠٠١. وقد حصل على درجة الليسانس من جامعة طهران ثم حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة وتركزت دراسته على التنمية الاقتصادية. والتحق بوزارة الخارجية في عام ١٩٨٢ حيث عين في إدارة الشؤون الدولية. وشغل منصب قائم بالأعمال في البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة في جنيف في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، وعمل أيضا مستشارا لوزير الخارجية فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. وفي الأمم المتحدة في نيويورك، كان رئيسا متشاركا للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠.

السيد مانويل كاستيس، إسبانيا. يعمل الدكتور كاستيس في الوقت الراهن أستاذا لبحوث مجتمع المعلومات بجامعة كتالونيا المفتوحة (برشلونة)؛ وهو أستاذ كرسي واليس أنبرغ لتكنولوجيا الاتصالات ومجتمعها بجامعة جنوبي كاليفورنيا (لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وأستاذ فخري لتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي وعلم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا (بيركلي)؛ وأستاذ زائر منتظم بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (كيمبريدج، الولايات المتحدة الأمريكية). وقد عمل مستشارا لعدة حكومات وخبيرا استشاريا لدى عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والأمانة العامة للأمم المتحدة. ونشر ٢١ كتابا من بينها ثلاثية عنونها "عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة". وقد دَرَسَ القانون والاقتصاد في جامعتي

برشلونة وباريس، ونال درجة الدكتوراة في علم الاجتماع والعلوم الإنسانية من جامعة باريس "رينيه ديكارت - السوربون".

برغيثا دال، السويد. كانت السيدة دال عضوا في البرلمان السويدي لمدة ٣٣ عاما (١٩٦٩-٢٠٠٢)، وتولت رئاسته في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٢. وخلال عضويتها في البرلمان، عملت في الكثير من اللجان التي عاجلت مجموعة واسعة من القضايا من قبيل التعليم والتأييد الاجتماعي والتخطيط العمراني والحكومات المحلية والطاقة والاقتصاد في استخدام الطاقة والجوانب الاجتماعية للإسكان. وشغلت مناصب حكومية من قبيل وزيرة الطاقة (١٩٨٢-١٩٨٦)، ووزيرة شؤون البيئة والطاقة (١٩٨٦-١٩٩٠) ووزيرة شؤون البيئة (١٩٩٠-١٩٩١). كما كانت عضوا بالمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة، وشغلت منصب مستشار أقدم لدى مرفق البيئة العالمية منذ عام ١٩٩٧. وقد حصلت السيدة دال على ليسانس التاريخ والعلوم السياسية من جامعة أوبسالا في تخصص الشؤون الأفريقية وشؤون جنوب أفريقيا. ونشرت العديد من المقالات وساهمت في إعداد كتب عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والتعاون الدولي والمساواة بين الرجل والمرأة وحقوق الطفل والتعليم والعلم، فضلا عن البيئة والتنمية المستدامة.

بيغي دولاني، الولايات المتحدة الأمريكية. السيدة دولاني هي مؤسسة معهد سينرغوس ورئيسه. وكان من بين المناصب التي شغلتها رئاسة البرنامج المعني بالتسريع من المدارس الثانوية الحكومية في منطقة بوسطن لمدة ست سنوات؛ وقدمت استشارات للأمم المتحدة ومؤسسة فورد بشأن الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة؛ وقدمت استشارات للصندوق الوطني للفنون بشأن إدارة وتخطيط الأعمال التي لا تهدف إلى الربح. وكانت النائب الأول لرئيس شراكة مدينة نيويورك لمدة خمس سنوات، حيث تولت رئاسة برنامج توظيف الشباب وتعليمهم. وقد تخرجت بمرتبة الشرف في كلية رادكليف وحصلت على درجة الدكتوراة في التربية من جامعة هارفارد. كما أنها رئيسة شركة بيرادفنتشيرز، وهي شركة من شركات قطاع الأعمال معنية بالتنمية في أمريكا اللاتينية والجنوب الأفريقي.

أندريه إيردوس، هنغاريا. السيد إيردوس هو سفير هنغاريا الحالي لدى فرنسا وكان الممثل الدائم لبلده لدى الأمم المتحدة في الفترة من عام ١٩٩٧ حتى مطلع عام ٢٠٠٢، وكذلك من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤. وهو يعمل في وزارة خارجية هنغاريا منذ عام ١٩٦٥، وكان من بين المناصب التي شغلها منصب نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية في عام ١٩٩٤، مختصا بالشؤون المتعلقة بالأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

ونزع السلاح. كما تولى السيد إيردوس رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤، وكان عضواً في المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، متولياً رئاسته في عام ١٩٩٨. وكان نائب رئيس مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها المعقود في عام ١٩٩٥. كما عمل السيد إيردوس مساعداً خاصاً لإمري هولاي، الرئيس الهنغاري لدورة الجمعية العامة السابعة والثلاثين.

خوان ماير، كولومبيا. السيد ماير مناضل من دعاة حماية البيئة ومصور فوتوغرافي تعلم هذا الفن ذاتياً. وفيما بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦، انتخب السيد ماير نائباً لرئيس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، عينه الرئيس الكولومبي أندريس باسترانا أرانغو وزيرا لشؤون البيئة. وإلى جانب أنشطته الوطنية، انتخب في شباط/فبراير ١٩٩٩ رئيساً للدورة الاستثنائية المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وتقديراً لجهوده، فاز السيد ماير بجائزة دانغ لحفظ الغابات الإدارية في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٨، منحه الأمير الهولندي برناردو جائزة الفلك الذهبي، وفي عام ١٩٩٩، كرمه ملك أسبانيا بمنحه وسام الاستحقاق المدني من طبقة فارس، وهو بمثابة درجة من درجات الفروسية.

ماليني ميها، الهند. السيدة ميها هي مؤسسة مركز الأسواق الاجتماعية ومديرته، وهذا المركز منظمة مستقلة لا تهدف للربح مقرها في الهند والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويكرس المركز جهوده لتحقيق "المعادلة الثلاثية الأساسية" في عمل الأسواق، أي خدمة البشر والكوكب مع تحقيق الربح. ومن بين المهام التي يحفل بها سجلها المهني العمل مع منظمات أو كسفام وأصدقاء الأرض والأمم المتحدة ووكالات أخرى متعددة الأطراف وجمعيات خيرية. وقد شاركت السيدة ميها في تأليف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تعاونت بصفة مستشارة لحقوق الإنسان من أجل إعداد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠.

كومي نايدوو، جنوب أفريقيا. السيد نايدوو هو الأمين العام والمسؤول التنفيذي الأعلى للتحالف العالمي لمشاركة المواطنين (سيفيكوس)، وهو تحالف دولي يضم أكثر من ٥٠٠ منظمة وأفراداً من ١٠٠ بلد، ونشاط أعضائه مكرس لتعزيز العمل على صعيد المواطنين العاديين وتعزيز المجتمع المدني في جميع أرجاء العالم. وقد انضم السيد نايدوو إلى سيفيكوس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وكان قبل ذلك مديراً تنفيذياً مؤسساً لائتلاف المنظمات غير الحكومية الوطنية لجنوب أفريقيا، الذي يجمع تحت مظلته قطاع المنظمات غير

الحكومية في جنوب أفريقيا. وقد حصل السيد نايدوو على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة أوكسفورد.

ماري راسيليس، الفلبين. تشارك السيدة راسيليس مشاركة مكثفة في أنشطة تعليمية وبحثية تركز على قضايا التحضر والفقر في البيئات الحضرية، وعلم الاجتماع، والتنمية. وعملت مديرة في بعض الوكالات الإنمائية الدولية، ومن بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة فورد. وعملت في السابق مديرة إقليمية لمكتب اليونيسيف في منطقة شرق وجنوب أفريقيا. وقد أصدرت منشورات كثيرة عن القضايا المتصلة بالثقافة الفلبينية والتنمية الاجتماعية، والتحضر، والفقر، وسياسة الإسكان، والمستوطنين غير النظاميين ومشاركة الأفراد، والقيم، والبنية الاجتماعية، والتغير الاجتماعي، والتخطيط الاجتماعي.

براكاش راتيلال، موزامبيق. كان السيد راتيلال محافظا لمصرف موزامبيق في الفترة ١٩٨١-١٩٨٦. وقد عين مؤخرًا منسقًا في حكومة موزامبيق لحالات الطوارئ في الإدارة التي تنسق المساعدات المقدمة من المانحين والأمم المتحدة المتصلة بالتصدي لحالات الطوارئ في موزامبيق. وله باع طويل في معالجة سياسات التنمية وقضايا تمويل التنمية. وهو يعمل في الوقت الحالي في مابوتو مديرا إداريا لمؤسسة ACE Consoltores - وهي شركة استشارات مستقلة تقدم المشورة التقنية للمانحين الثنائيين والبنك الدولي والأمم المتحدة في مجال التخطيط الاستراتيجي للبرامج الإنمائية التي تنفذها تلك الجهات وتقييمها. وقد أصدر السيد راتيلال منشورات كثيرة عن البرامج الإنمائية الثنائية والحد من الفقر.

أميناتا تراوري، مالي. السيدة تراوري هي وزيرة الثقافة والسياحة السابقة في مالي، ولها مؤلفات، كما أنها من القيادات المحلية وتدير أنشطة ومشاريع ثقافية، وهي حاصلة على الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي. وقد تركزت أعمالها كاستشارية دولية على التنمية الاجتماعية، والتكلفة الاجتماعية للعملة، وقضايا المرأة، والبيئة، ودور الثقافة كأساس لإعادة بناء الإنسان عندما يعز الحصول على السلع الأساسية. وفي الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٢، شغلت السيدة تراوري منصب المديرة الإقليمية لبرنامج تعزيز دور المرأة في الخدمات المتعلقة بالمياه والبيئة والصرف الصحي (بروفيس) المنفذ نفذ تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والسيدة تراوري عضو في اللجنة العالمية للبعد الاجتماعي للعملة.

أمانة الفريق

جون كلاك (مدير المشروع)

زهرة أيدين

ميغيل دارسي دي أوليفيرا

تارسيو كوستا

روزلور تشارلز (الإدارة)

المتدربون

إميليو دوفين

مارتا فيرتنبرغر

هارالد فريدل

المرفق الثاني

برنامج عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني وقائمة اجتماعات التشاور

برنامج العمل

عقد الفريق ثلاثة اجتماعات: حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في نيويورك، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف، وآذار/مارس ٢٠٠٤ في نيويورك. وحصل على مدخلات متنوعة من الأنشطة، كان من بينها ما يلي:

المشاورات الواسعة

دراسة استقصائية (حزيران/يونيه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣). فقد وزعت دراسة استقصائية موجزة على مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والنواب البرلمانين وجهات أخرى لاستطلاع آرائها بشأن تجاربها في التعامل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك الدروس المستفادة والعوائق التي تعترض سبل التبادل المجدي أو الشراكة المجدية والأفكار الكفيلة بالتغلب على هذه العوائق.

اجتماعات إقليمية وغير إقليمية للتشاور (تموز/يوليه ٢٠٠٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤). فقد نظمت ثلاث مشاورات إقليمية: في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ونظمت مشاورة دون إقليمية في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وشارك عضو أو أكثر من أعضاء الفريق في الاجتماعات التشاورية التي نظمت على هامش الاجتماعات الإقليمية والدولية القائمة التي ضمت عددا كبيرا من عناصر المجتمع المدني الفاعلة.

المشاورات الموجهة

حوارات مع أولي الخبرة من الأفراد أو المنظمات (تموز/يوليه ٢٠٠٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤). فقد أجرى أعضاء الفريق وأجرت أمانة الفريق محاورات متعمقة مع الشخصيات والمنظمات التي لها خبرة فنية خاصة في مجال العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وقد صبت النتائج في عملية جمع الأفكار من أجل إعداد الاقتراحات.

لقاءات صغيرة بأصحاب المصلحة القطاعيين (آب/أغسطس ٢٠٠٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤). فقد نظمت اجتماعات مع مجموعات صغيرة من قطاعات محددة لتدارس الأفكار بعمق. واشتملت قائمة القطاعات البرلمانين والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات. وقام أعضاء الفريق بدور قيادي في تنظيم هذه المشاورات بمساعدة الشبكات وأمانة الفريق.

حلقة عمل لأصحاب مصلحة متعددين (شباط/فبراير ٢٠٠٤) وقد نظمت حلقة العمل للنظر في مسألة الشراكات وآثارها على العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

الورقات التي أمر الفريق بإعدادها

أمر الفريق بإعداد ورقات عن مسألة الشراكات وتأثيرها على الإدارة في الأمم المتحدة. قائمة باجتماعات التشاور المعقودة

الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠٠٤

١-٢ نيسان/أبريل: جلسة إحاطة في المؤتمر الأوروبي المعني بمنع الصراعات (دبلن)

٨ آذار/مارس: اتحاد إنقاذ الأطفال بالولايات المتحدة (نيويورك)

٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير: مشاوره مع المنظمات غير الحكومية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية (باماكو)

١٠-١٢ شباط/فبراير: حلقة عمل عن الشراكات والعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (نيويورك)

٩ شباط/فبراير: مشاوره مع المنظمات غير الحكومية الدينية (نيويورك)

٢٩ كانون الثاني/يناير: اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة لإدارة شؤون الإعلام (نيويورك)

٢٧ كانون الثاني/يناير: مشاوره مع رؤساء البرلمانات (جنيف)

٢٢ كانون الثاني/يناير: اجتماعات مع مركز دراسات الحكم العالمي ومركز المجتمع المدني في كلية الاقتصاد بلندن (لندن)

١٩ كانون الثاني/يناير: حلقة عمل وجلسة إحاطة في المنتدى الاجتماعي العالمي (مومباي، الهند)

١٨ كانون الثاني/يناير: التحالف الدولي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الدعوة (مومباي)

١١ كانون الثاني/يناير: لقاء مع تجمّع حقوق الإنسان التابع لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة (نيويورك)

الاجتماعات المعقودة في عام ٢٠٠٣

- ١٧ كانون الأول/ديسمبر: إحاطة مقدمة إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (نيويورك)
- ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر: اجتماع تشاوري مع لجنة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنية بالاتصال بين المنظمات غير الحكومية (باريس)
- ١٥ كانون الأول/ديسمبر: اجتماع تشاوري مع المنظمات غير الحكومية التي توجد مقارها في جنيف (جنيف)؛ واجتماع تشاوري مع مراكز التنسيق بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني التي توجد مقارها في جنيف (جنيف)
- ١٣ كانون الأول/ديسمبر: اجتماع تشاوري مع المنظمات غير الحكومية (برلين)
- ١٠ كانون الأول/ديسمبر: مشاوره مع السلطات المحلية في إطار شبكة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية (جنيف)؛ وإحاطة مقدمة إلى اللجان الوطنية التابعة لليونيسيف ومشاوره معها (جنيف)
- ٩ كانون الأول/ديسمبر: اجتماع تشاوري مع ممثلي نقابات العمال (جنيف)
- ٨ كانون الأول/ديسمبر: إحاطة مقدمة إلى شبكة المنتدى العالمي للمجتمع المدني ومشاوره معها (جنيف)
- ٥ كانون الأول/ديسمبر: إحاطة مقدمة إلى الجمعية العامة لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة (جنيف)؛ وحلقة عمل تشاورية في منتدى الكمنولث للمجتمع المدني (أبوجا)
- ٢ كانون الأول/ديسمبر: اجتماع تشاوري مع ممثلي الجهات المستهدفة في الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (ميلانو، إيطاليا)
- ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر: اجتماع تشاوري مع مؤسسات المجتمع المدني التي حضرت اجتماعات مجلس منظمة الأغذية والزراعة (روما)
- ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر: الاجتماع التشاوري الإقليمي الأفريقي (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا)
- ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر: مشاوره مع المنظمات غير الحكومية التي توجد مقارها في المملكة المتحدة والسلطات المحلية والنواب البرلمانين (لندن)

- ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر: حلقة عمل عن الاتصالات من إعداد قسم المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة شؤون الإعلام (نيويورك)
- ١١ تشرين الثاني/نوفمبر: اجتماع تشاوري مع قيادات شبكة المجلس العالمي لقطاع الأعمال من أجل التنمية المستدامة (واشنطن العاصمة)
- ٦ تشرين الثاني/نوفمبر: اجتماع مع الأكاديمية الدولية للسلام (نيويورك)
- ٥ تشرين الثاني/نوفمبر: مشاوره مع قيادات المؤسسة (نيويورك)
- ٤ تشرين الثاني/نوفمبر: اجتماع تشاور مع المؤتمر العالمي للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (أثينا)
- ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر: مشاوره مع ممثلي المجتمع المدني في إيران (طهران)
- ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر: الاجتماع التشاوري الإقليمي لآسيا (بانكوك)
- ١١ تشرين الأول/أكتوبر: اجتماع تشاوري مع مجلس شعوب الأمم المتحدة (بيروجيا، إيطاليا)
- ١٠ تشرين الأول/أكتوبر: مشاوره مع مؤسسات المجتمع المدني التي توجد مقارها في واشنطن (واشنطن العاصمة)
- ٨ تشرين الأول/أكتوبر: مشاوره مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان (جنيف)
- ٢٣ أيلول/سبتمبر: مشاوره مع ممثلي المجتمع المدني (إدنبه، المملكة المتحدة)
- ١٨ أيلول/سبتمبر: إحاطة مقدمة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية ببرامج منظومة الأمم المتحدة (روما)
- ١٦ أيلول/سبتمبر: مشاوره مع المشاركين في مؤتمر الحدائق العالمي الذي ينظمه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (ديربان، جنوب أفريقيا)
- ١٤ أيلول/سبتمبر: جلسة إحاطة وتشاور في اجتماع منظمة التجارة العالمية (كانكون، المكسيك)
- ١٠ أيلول/سبتمبر: مشاوره من تنظيم فريديريش إبيرت شتيفتونغ (نيويورك)؛ وحلقة عمل مع المشاركين من المنظمات غير الحكومية الأفريقية في مؤتمر المنظمات غير الحكومية الذي نظّمته إدارة شؤون الإعلام

٩ أيلول/سبتمبر: مشاوره مع مراكز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية/مؤسسات المجتمع المدني التي توجد مقارها في نيويورك (نيويورك)؛ ومشاوره مع المنظمات غير الحكومية التي توجد مقارها في نيويورك، شملت رؤساء لجان مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة، وأعضاء اللجان التنفيذية لمؤتمر المنظمات غير الحكومية الذي نظّمته إدارة شؤون الإعلام (نيويورك)

٨ و ٩ أيلول/سبتمبر: جلسة إحاطة ومشاوره في المنتدى الدولي للمجتمع المدني (أولان باتار)

٨ أيلول/سبتمبر: مؤتمر المنظمات غير الحكومية الذي نظّمته إدارة شؤون الإعلام (كلمة ألقاها الرئيس في جلسة عامة؛ ومناقشة حلقات عمل) (نيويورك)

٧ أيلول/سبتمبر: تقديم إحاطة إلى الاجتماع السنوي للاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة (نيويورك)

٥ أيلول/سبتمبر: اجتماع تشاوري مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الدولي للمجتمع المدني لنصرة الشعب الفلسطيني (نيويورك)

٢ أيلول/سبتمبر: الاجتماع التشاوري الإقليمي لأمريكا اللاتينية (ريو دي جانيرو)

٢٦ آب/أغسطس: مشاوره وطنية بشأن حالة كولومبيا (سانتافي دي بوغوتا)

١٨ آب/أغسطس: مشاوره وجلسة إحاطة في منتدى المجتمع المدني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (دار السلام)

١٢ آب/أغسطس: اجتماع مع أمانة شبكة البرلمانيين للعمل العالمي (نيويورك)

٢٢ تموز/يوليه: حلقة دراسية دولية عن الحكم العالمي، فريديريش إبيرت شتيفتونغ (نيويورك)

١٥ تموز/يوليه: اجتماع مع الاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء (نيويورك)

١٠ تموز/يوليه: مشاوره وجلسة إحاطة في ندوة سيمي (جزيرة كوص، اليونان)

٩ تموز/يوليه: اجتماع مع معهد جيكون بلوستين للنهوض بحقوق الإنسان (نيويورك)

٨ تموز/يوليه: مشاوره مع وفد الرابطة الاسكندنافية للأمم المتحدة (نيويورك)

٢٧ حزيران/يونيه: حلقة عمل في المنتدى الوطني لرابطة الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة (واشنطن العاصمة)

١٨ حزيران/يونيه: مشاوره مع الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالمنظمات غير الحكومية التابع للأمم المتحدة (نيويورك)

١٣ و ١٤ حزيران/يونيه: مشاوره مع شبكة الدبلوماسية المدنية (ليما)

٤ حزيران/يونيه: مؤتمر دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية: مؤتمر المجتمع المدني المعني بالتغير العالمي (جنيف)

١٣ أيار/مايو: جلسة إحاطة مع اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (نيويورك)

٨ أيار/مايو: تقديم إحاطة من قسم المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة شؤون الإعلام (نيويورك)

وعلاوة على ذلك، عقد في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٤ العديد من الاجتماعات مع ممثلي الدول الأعضاء، من بينها سلسلة من اللقاءات بين رئيس الفريق ومجموعة صغيرة من الممثلين الدائمين. كما اجتمع رئيس الفريق وأعضاء آخرون في الفريق مع ممثلي الحكومات في العواصم، وأتيحت الفرصة للفريق للتفاعل مع اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ثلاث مناسبات، وكذلك لعقد اجتماعات ثنائية مع كثيرين من موظفي وفود الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة.

المرفق الثالث

كلمات شكر وقائمة المانحين

كلمات شكر

لا يمكن لفريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، مهما استفاد في الشكر، أن يفني كل أولئك الذين سخوا عليه بفيض وقتهم وعصارة أفكارهم حقهم، ومهما أظن في الحديث عن قيمة العملية التشاورية هذه فلن يكون ذلك من قبيل المبالغة. ولم يجد الفريق حرجا في استلهم معظم اقتراحاته من تلك الأفكار، التي ألقى فيها كنوزا جعلت عمله ممتعا وحافزا على حد سواء. وفيما يلي قائمة الشركاء الذين ساعدوا على تنظيم الاجتماعات التشاورية التي عقدها الفريق أو وفروا المكان لها:

- مجلس شعوب الأمم المتحدة
- الجماعة البهائية الدولية
- مركز الأسواق الاجتماعية
- مركز أمادو هامباتي
- سيفيكوس: التحالف العالمي لمشاركة المواطنين
- مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة
- المعهد الإيكولوجي للسياسة البيئية الدولية والأوروبية
- منظمة الأغذية والزراعة
- منتدى دبلوماسية المواطنين
- فريدريش إبيرت شتيفتونغ
- مؤسسة هاينريش بويل
- المنتدى الدولي للمجتمع المدني
- المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية
- المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية

- لجنة الشركاء الدوليين التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة
- الجمعية الدولية لحقوق الإنسان
- الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة
- الصندوق الاستئماني لعالم واحد
- الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
- معهد سينرغوس
- المجلس التزاي للتنمية الاجتماعية
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- المجلس العالمي لقطاع الأعمال من أجل التنمية المستدامة
- المنتدى العالمي للمجتمع المدني
- المنتدى الاجتماعي العالمي

كما يود الفريق أن يعرب عن تقديره لما قدمه الموظفون داخل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ودائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية والكثير من وفود الدول الأعضاء من دعم قيم جدير بالترحيب وكم وافر من المقترحات. ويخص بالذكر ما حظي به من دعم مستمر من جانب الأمين العام ونائبته وموظفي مكنتيهما مما أعانه على القيام بمهمته وكفل أهميتها.

قائمة المانحين وموارد التمويل الأخرى

لقد أنجز الفريق أعماله، ولا سيما مشاوراته الواسعة النطاق، بفضل الهبات السخية التي حصل عليها من مجموعة متنوعة من المانحين الثنائيين والمؤسسات. وكان من بين هذه الهبات دعم مالي مقدم من الجهات التالية:

- حكومة جنوب أفريقيا
- حكومة السويد
- حكومة فنلندا
- حكومة كندا

- حكومة المملكة المتحدة (إدارة التنمية الدولية)
 - حكومة النرويج
 - مؤسسة تشارلز ستيوارت موت
 - فريديريش إبيرت شتيفتونغ
 - مؤسسة فورد
 - صندوق الإخوان روكفلر
 - مؤسسة روكفلر
 - مؤسسة الأمم المتحدة
-